في
الحديث النبوي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى: ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٣م

الطبعة الثانية: ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م

الطبعة الثالثة: ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م

في الحديث النبوي

أمالٍ ومحاضرات لطلاب شهادة علوم اللغة العربية

في كلية الآداب من الجامعة السورية

تأليف

مصطفى أحمد الزرقاء

اعتنى به وخرَّج أحاديثه

مجد مكي

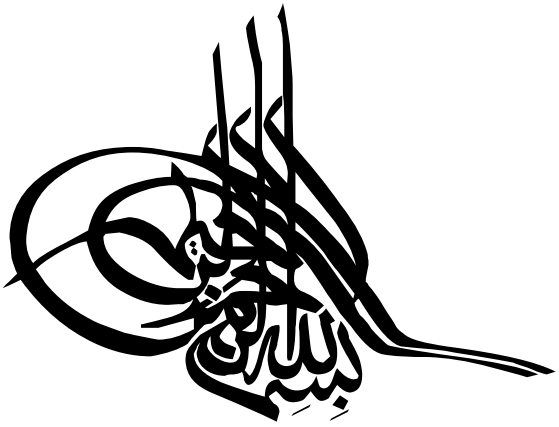

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة كتاب «في الحديث النبوي» للشيخ مصطفى الزرقا

بقلم المعتني به: مجْد مكي

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسلام على خاتم النَّبيين، وعلى آله الأكرمين، ورضي الله عن أصحابه الغُرِّ الميامين، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

وبعد:

فهذا كتاب شيخنا العلامة الجليل الفقيه الكبير الأستاذ مصطفى الزرقا رحمه الله تعالى «**في الحديث النبوي**»، وقد صدرت الطبعة الأولى سنة ١٣٧٢هـ، الموافق ١٩٥٣م، وصدرت الطبعة الثانية سنة ١٣٧٥هـ، الموافق ١٩٥٦م في ١٢٠ صفحة.

وقد اعتمدتُ في إصدار هذه الطبعة الجديدة في حُلَّتها القشيبة على الطبعة الثانية التي مرَّ على إصدارها أكثر من ثلاثة وخمسين عاماً.

وهذا الكتاب في أصله إملاءات أملاها شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في علم الحديث النبوي، وجعل موضوعاتها محاضراتٍ دراسيَّةً ألقاها على طلاب شهادة علوم اللغة العربية من كلية الآداب في الجامعة السورية.

وقد التزم في هذا الكتاب الذي جعله مدخلاً مُيسَّرًا للتعريف ببعض أساسيات علوم الحديث، التزم فيه التيسير والإيجاز المناسب للطلاب الذين يتعرَّفون على كثير من هذه المصطلحات والمباحث لأول مرة.

وقد جعل كتابه في وحدات دراسيَّة متنوِّعة، بيَّن فيه معنى الحديث والسنة والفرق بينهما، ومعنى الخبر والأثر، والمتن والسند، وتكلَّم عن طريقة النقل والحفظ للأحاديث المرويَّة، وعن حكم رواية الحديث بالمعنى.

وأفرد فصلاً هاماً في ضرورة الاعتماد على الحديث النبويِّ في بناء الإسلام وثقافته، بيَّن فيه مهمَّة الرسول ﷺ في تعليم الكتاب والحكمة، وإيضاح طرقها وأساليبها في القول وفي العمل، وتطهير قلوب المؤمنين وأعمالهم من الملابسات التي قد تشوبُها فتفسدها.

وأضاف إلى ما بيَّنه من مهماتِ الرسول سبباً آخر يقتضي حتميَّة الاعتماد على السنة في فهم الإسلام، وهو أنَّ الصفة الدستورية للقرآن تقتضي فيه الإجمال، وتستوجب الاعتماد على بيان السنة النبويَّة في شرح مُجْمله، وتفصيل أساليبه.

وانتهى إلى أن فكرة ترك السنة والاكتفاء بالقرآن هي إما جهل أو تضليل.

ثم أورد رأي طائفةٍ من المستشرقين، اتَّفقت آراؤهم على عِظمِ مكانة الحديث النبوي وضرورته في فهم الإسلام.

وتكلم عن مقدار الأحاديث المرويَّة، وموضوعاتها المتشعِّبة، وبيَّن أنَّ المدوَّن من الأحاديث التي لا تتعلَّق بالأحكام التَّشريعيَّة قليل المقدار، وأنه لا محل للاستكثار الذي يتوهَّمه بعض الناس لأول وهلة في مقدار الأحاديث النبويَّة المرويَّة.

على أنَّ مجموعة هذه الأحاديث المرويَّة متفاوتة المراتب، لتفاوت أسانيدها واحوال رواتها، فتكلَّم الأستاذ عن وضع الأحاديث المكذوبة وعوامله السياسيَّة والمذهبيَّة (أصحاب الفرق) والاكتسابيَّة... وعن دلائل وَضْع الحديث في السند والمتن.

وبيَّن موقف علماء صدر الإسلام من مجموع الأحاديث المختلطة بين

الصحيح وغيره، وكيف قاموا بغربلة الأحاديث ونَخْلها وتمييز الصحيح فيها من غيره، وما قاموا به من جهود عظيمة، فوضعوا علم أصول الحديث وتاريخ علم الرواة.

ثم تكلَّم عن الرواية والدراية، ومولد علم أصول الحديث، وتدوين الحديث والكتب المعتمدة المشهورة فيه، واختلاف طرق التدوين باختلاف مقاصد المؤلِّفين.

ثم كتب عن العلوم المتعدِّدة التي نشأت حَوْل الحديث النبوي ـ عدا علم أصول الحديث الذي اشتمل على قواعد التمحيص والنقد ـ، ومن أهم هذه العلوم: علم رجال الحديث أو تاريخهم، وعلم الجرح والتعديل، وعلم الناسخ والمنسوخ من الأحاديث، وعلم غريب الحديث.

ثم عقد فصلاً حول الاستشهاد بالحديث على اللغة وقواعدها: هل يُعتبر حجة أو لا يعتبر؟ ونقل في هذا الموضوع كلاماً نافعاً ورأياً سديداً للعلامة الشيخ محمد الخضر الحسين ـ رحمه الله تعالى ـ.

ثم عاد بعد ذلك إلى ذكر أقسام الحديث الأساسية الثلاثة: الصحيح والحسن والضعيف، ثم تكلَّم عن أنواع الصحيح، فذكر الحديث المتواتر بنوعيه اللفظي والمعنوي، والمشهور، وحديث الآحاد الذي جميع رواته من الثقات... وأشار إلى أنواع أحاديث الآحاد.

ثم خصَّص بالشرح ستَّة أنواعٍ كثيرة الدوران في البحث عن أسانيد الحديث وهي: المرفوع، والمتصل، والمسند، والمنقطع، والمرسل، والمُعَنْعَن.

ثم أفرد فصلاً في الكلام عن الحديث القدسيِّ وبيَّن الفرق بينه وبين الحديث النبوي، وبينه وبين القرآن من جهتين: من الجهة الذاتية، والجهة الخارجية.

ثم عقد فصلاً ماتعاً في المقارنة بين أسلوب الحديث النبوي وأسلوب القرآن الكريم، بيَّن فيه الفرق العظيم بين الأسلوبين من الوجهة البيانية، واختلاف الشخصيَّة التي ينمُّ عنها الأسلوبان، مما يدلُّ على اختلاف المصدر.

ثم أورد ستين حديثاً نبوياً، انتخبها لتكون نصوصها أساساً لتحليل أسلوب الحديث النبوي ودراستها دراسة تحليلية أدبية.

وختم كتابه ببعض المصطلحات الاختزالية في كتابه الحديث وكيفية قراءتها.

وأما عملي في هذا الكتاب: فلم يتجاوز إعادة ترقيمه وترتيبه وتنسيقه، والعناية بتصحيحه، وتخريج أحاديثه، والتنبيه إلى بعض الملاحظات النافعة. وما كان من تعليق الشيخ في طبعة الكتاب السابقة أشرت إليه بحرف (ز)، وما كان من تعليقي في الحواشي تركته غفلاً دون رمز.

ولم أقم بالإضافة أو التعليق إلا فيما تمسُّ إليه الحاجة، لأنني أحببتُ أن أُبقي الكتاب كما أراده مؤلفه منهجاً دراسياً، مختصراً مُيسَّراً، ويكون على اختصاره وإيجازه مفتاحاً وسبيلاً إلى التوسُّع في هذا العلم فيما بعد.

وخدمتي لهذا الكتاب وإعادة طباعته، تأتي في جملة مشروع إحياء آثار الشيخ العلميَّة الكاملة.

وقد وفَّقني الله سبحانه منذ سنوات لإخراج فتاويه، ثم وفقني الله ﷻ لجمع مقالاته ومحاضراته التي ستصدر ـ بعون الله تعالى قريباً ـ في مجلدين كبيرين، كما قمتُ بجمع بحوثه الفقهية في قضايا الساعة المعاصرة في مجلد. وقد وقفت خلال بحثي وتنقيبي على فتاوى جديدة ستصدر في مجلد ثانٍ، وقد انتهيت من تصحيح هذه الأعمال جميعها، وهي وشيكة الصُّدور بفضل الله وعونه.

أسأل الله ﷻ أن يتقبَّل منِّي هذه الأعمال، وأن تكون من العلم النافع الذي ينتفع به، وأن يجعلها في ميزان حسنات شيخنا الجليل الأستاذ مصطفى الزرقا، وأن يبارك في أعمارنا وأوقاتنا، ويرزقنا الإخلاص والصَّواب في الأقوال والأعمال، إنه سبحانه وليُّ ذلك، والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله.

٢٥/ ربيع الأول/ ١٤٣٠ **وكتب**

مجد مكي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي منه الهداية، وإليه النهاية.

والصَّلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله ومُجْتباه، وعلى سائر رُسل الله.

وبعد:

فهذه إملاءات أمْلَيْتُها، وجعلتُ موضوعاتِها محاضرات دَرْسية ألقيتُها على طلاب شهادة علوم اللغة العربية من كلية الآداب في الجامعة السورية، في علم الحديث النبوي، الذي يتكوَّن منه ـ وممَّا نشأ حوله من العلوم ـ أثر في اللغة والثقافة العربية بارز متطاول.

وقد أعقبتُها بنصوص مختارة من الحديث الثابت، اتَّخذتها أساساً لتحليل أسلوبه ودراسة نصوصه في محاضرات تالية بعد تلك المحاضرات الأوليَّة عن علم الحديث.

وقد التزمتُ فيها التبسيط والإيجاز كما يناسب مثل هذه الكلية، بقدر ما يجب أن يعرفه طالب علوم اللغة العربية عن أبرز أثر ومؤثِّر في اللغة وآدابها، والثقافة العربية وعلومها.

وقد طرقتُ فيها بعض مباحث جديدة عن الحديث ممَّا يحسُنُ أن يقعَ على أسماع طلاب الجامعات العربية، ويكون على اختصاره وإيجازه مفتاحاً وسبيلاً إلى التوسُّع فيه فيما بعد.

ومن الله تعالى أستمدُّ العون، وهو وليُّ التوفيق.

دمشق، في ٢٤ جُمادى الأولى ١٣٧٢هـ = ٨ شباط ١٩٥٣م

مصطفى الزرقاء

١ معنى الحديث والسنة

تطلق كلمة «**الحديث**» في الاصطلاح الإسلامي على ما أُثر ونُقل عن نبيِّنا محمد ﷺ من **قول، وفعل، وتقرير، وصفات.**

والمراد بالتَّقرير: ما فعله أَحد بمحضرٍ من النبيِّ ﷺ فأقرّه ولم ينه عنه.

والحديث بهذا المعنى هو: **مصدرٌ من مصادر التشريع الإسلامي**، أي: من **مصادر الدين** بمعناه الشامل لجميع نظمه الشرعيَّة، من عباديَّة واجتماعيَّة وقضائيَّة، في الميدانين: الروحيِّ والماديِّ.

ويُعتبر الحديث النبويُّ **المصدر الثاني** للشريعة الإسلامية **بعد الكتاب**، وهو **القرآن**.

ويُرادِفُ الحديثُ لفظَ السُّنَّة (بضم السين وتشديد النون)، على المشهور في معناه. فإنَّ السنة في اللغة معناها: الطريقة؛ والمراد بها في اصطلاح الإسلام: ما استنَّه النبيُّ عليه الصلاة والسلام كطريقة مشروعة بقوله أو بفعله أو تقريره، وقد وَرَدَ في الحديث عن النبيِّ ﷺ:

«**عليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين منْ بعدي، عضُّوا عليها بالنَّواجذ**»[(١)].

وقد يُفرَّق في استعمال العلماء ومقاصدهم بين لفظي «السنة والحديث»: فيُطلق **الحديث** على ما ينقل من قول النَّبيِّ وفعله وتقريره

(١) رواه أبو داود (٤٥٩٩)، والترمذي (٢٦٧٦) وقال: حسن صحيح، وابن ماجَهْ (٤٢) و(٤٣) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.

وصفاته؛ وتطلق **السنة** على معنى **الواقع العملي** في تطبيقات الشريعة منذ عصر الرسول ﷺ إلى آخر عهد الصحابة.

والفرق بين المعنيين في النتيجة أنه قد ينقل عن النبيِّ عليه الصلاة والسلام حديث لفظي. ويرى العلماء أن (الواقع العملي) الذي يثبت نقله مختلف عن مدلول الحديث اللفظي المنقول، فيقال عندئذ: نُقل في الحديث كذا، والسنة على كذا، أي أنَّ العمل المأثور في عهد الرسول كان جارياً على خلاف ما جاء في الحديث اللفظي المنقول.

و عندئذ إذا كان كلٌّ منهما صحيح الثبوت يلجأ العلماء إلى التوفيق بين الحديث والسنة إن أمكن التوفيق، أو إلى ترجيح أحدهما في العمل لأسباب مُرجِّحة إن لم يمكن التوفيق؛ كما إذا تعارض حديثان من قول الرسول منقولان صحيحان، فإنهما يعتبر أحدهما **ناسخاً** والآخر **منسوخاً**، فيُبحث عن الناسخ والمنسوخ منهما.

وعلى هذا التمييز بين معنى السنة والحديث في بعض الاستعمالات يُحمل مثل قول عبد الرحمن بن مهدي، وقد سُئل عن رأيه في الإمام مالك والأوزاعي وسفيان بن عُيينة: أيُّهم أعلم؟

فقال: «الأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، وسفيان إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، ومالك إمام فيهما معاً».

فللسُّنة إذن استعمالان: أحدهما: بمعنى الحديث النبويِّ، والآخر: بالمعنى الثاني المشروح.

٢ الحديث، والخبر، والأثر

المشهور الذي عليه اصطلاح الجمهور أنَّ **الحديث والخبر والأثر**، هذه الألفاظ الثلاثة، مترادفة في معناها عند أهل الحديث.

فكلٌّ منها يدل على معنى **ما أُضيف إلى النَّبيِّ عليه الصلاة والسلام من: قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.**

ولكن الفقهاء الخراسانيين يفرِّقون في اصطلاحهم بين **الخبر، والأثر**، فيقولون:

ـ **الخبر**: ما يُروى عن النبيِّ ﷺ نفسه.

ـ **والأثر**: ما يُروى عن الصحابة في أقوالهم في الشؤون الشرعية.

والجمهور يُسمُّون هذا «**خبراً موقوفاً**»، للوقوف به عند الصحابي دون أن يُعزى إلى النبيِّ عليه الصلاة والسلام.

٣ المتن، والسَّنَد

الأحاديث التي نُقلت، ثمَّ سُجِّلت بالتَّدوين عن النبي ﷺ وتوارثتها الأجيال المتعاقبة إلى عصرنا هذا، كلها فيها عنصران اثنان: **المتن، والسند.**

ـ **فأما المتنُ،** فهو نصُّ الحديث المرويِّ، أي: أنه هو القول المنقول عن النبيِّ عليه الصَّلاة والسلام، أو الفعل أو الصفة أو التقرير.

ـ **وأما السَّنَد** (بالتحريك)، فهو الرواة الذين نَقَلوا بالتَّسلسل واحداً عن واحد هذا المتن.

والمتن في اللغة:

هو ما بجانب العمود الفِقْري، من عَصَب ولحم عند الصُّلب، وهما في الجسم متنان؛ ويُطلق أيضاً على الظهر كله.

وقد سُمِّي به **نصُّ الحديث** لأنه الناحية المقصودة بالنقل، المعتمد عليها كأصل في الاستنباط والتشريع.

والسند في اللغة:

هو ما يُستند إليه ويُعتمد عليه.

وسُمِّيت به سِلْسِلَة الرواة الناقلين للمتن؛ لأنَّ معرفة ثبوت هذا المتن من عدمه، ودرجة الثقة بصحَّة ورودِه عن النبيِّ عليه السلام، تستند على حال الرواة، ودرجة الثقة بهم: علماً، وأمانةً، ووعياً، وضبطاً.

٤ طريقة النقل والحفظ

والأحاديث المرويَّة عن النبيِّ ﷺ لم يكن يسمعها جَمْعُ الناس من الصَّحابة، وإنما يسمعها طائفة منهم، ويغيب عنها أكثرهم. فلا مجال لأن يعرف الغائب هذه الأوامر والنواهي التي تصدر عن النبيِّ ﷺ إلا بطريق النقل والتبليغ.

ولذا كان النبيُّ ﷺ يأمر في كثيرٍ من المواطن في نهايات خطبه وأوامره أن تبلغ فيقول:

«ألا فَلْيُبلِّغ الشَّاهدُ الغائبَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أوْعَى من سامع»[(١)].

وهذا النصُّ يُرشدنا إلى ما حصل فيما بعد العصر الأول من تقسيم علم الحديث إلى: **رواية، ودراية**، كما سيأتي.

كان الحديث في عصر الرسول ﷺ إنما يُحفظ في الصُّدور، ويتناقله الصحابة تناقلاً شفهياً، وقلَّما كان يُدوَّن تدويناً في عهد النبيِّ عليه السلام.

وقد أُثر عن النبيِّ ﷺ أنه نهى عن كتابة الحديث وقال:

«مَنْ كَتَبَ عنِّي غير القرآن فَلْيَمْحُه»[(٢)].

وكان هذا الحديث الناهي سبباً في الانصراف عن كتابة الحديث في مبدأ الأمر، واستمرَّ هذا إلى زمنٍ بعد النبيِّ عليه السلام.

ثم نظر العلماء في معنى هذا الحديث والغاية منه، ورأوا أنَّ سبب

---

(١) رواه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.
(٢) رواه مسلم (٣٠٠٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

النهي عن كتابة الحديث النبويِّ هي خشية النبيِّ ﷺ أن يختلط القرآنُ بالحديث إذا كُتب الاثنان؛ فلذلك أراد قَصْر الكتابةِ على القرآن في عصره، فكان له كَتَبَةٌ للوحي يُسَجِّلون ما ينزل من القرآن في موضعه على الرقاع وألواح العظام، بأمر النبيِّ ﷺ.

فبعد أن انقضى عصر الرسالة وزمنٌ بعدَه، واستقرَّت رواية القرآن وكتابته، وعُمِّمت إلى الآفاق في عهد عثمان رضي الله عنه؛ وحُفظ في صدور الآلاف الكثيرة، لم يبق محذورٌ من كتابة الحديث، بل وُجد مُوجب لهذه الكتابة، ولا سيما بعد أن مات كثير من الصحابة الذين يحفظون مختلف الأحاديث في صدورهم؛ ويُخْشى إن لم يجمع الحديث ويُسجَّل أن يزول بزوال حَفَظَته وناقليه.

فاستقرَّ رأيُ العلماء على وجوب كتابته، وانصرفوا إلى تدوينه وجمعه.

وأول من أَمر بذلك فيما عُرف هو **عمر بن عبد العزيز** كما سنرى[١].

(١) سيأتي في مبحث تدوين الحديث أيضاً ص ٤٧ أن الخليفة عمر بن عبد العزيز هو الذي بدأ ذلك فأمر بجمع الحديث النبوي، وهكذا اشتهر، والواقع أنَّ الفضل في هذا لأبيه عبد العزيز بن مروان بن الحكم، حين كان والياً على مصر، فإنه كتب منها إلى أبي شجرة كثير بن مُرَّة الحضرمي الحمصي ـ وكان قد أدرك بحمص سبعين بدرياً ـ: أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم، إلا حديث أبي هريرة، فإنه عندنا؛ كما في «طبقات ابن سعد» ٧: ٤٤٨.

٥ رواية الحديث بالمعنى

الأصل في نقل الأقوال أن تُنقل وتُروى بألفاظها الأصلية كما تكلَّم بها قائلها.

وهذا القيد في نقل الحديث النبويِّ ألزم منه في سائر أقوال الناس؛ لأنَّ الحديث النبوي مصدرٌ للأحكام الشرعيَّة التي قد يختلف فيها الفهم والاستنباط تبعاً لاختلاف الألفاظ والصياغة.

ولهذا اتفق العلماء على عدم جواز رواية شيء من الأقوال النبوية بالمعنى دون اللفظ ما دام النقل باللفظ ممكناً، إلا أن يُبيِّن الراوي أنه إنما ينقل بالمعنى دون اللفظ.

واختلفوا في جواز ذلك عندما يكون النقل باللفظ مُتعسِّراً كما في الخطب الطوال.

فمنعه قوم، منهم: ابن سيرين، وعلي بن المديني، والقاسم بن محمد. وأجازه آخرون، بشرط إمكان المحافظة على المعنى كاملاً.

ولم تَخْلُ الحال من وجود أحاديث كثيرة رُوي بعض أجزائها بالمعنى، بدليل اختلاف بعض الألفاظ عن بعض في رواياتها.

والقدر الذي وُجد من المرويَّات بالمعنى إنما كان على الغالب في الخطب الطوال المرويَّة عن النبيِّ ﷺ، وفي مرويات الصحابة قبل عصر التدوين؛ فهم أهل اللسان، ويستطيعون إذا نسوا لفظاً ممَّا سمعوا أن يُعوِّضوه بلفظ يُؤدِّي معناه تمام التأدية.

٦ ضرورة الاعتماد على الحديث النبويِّ في بناء الإسلام وثقافته

لكي نعرف مكانة الحديث النبوي في بناء الإسلام وثقافته يجب أن نعرف مهمَّة رسول الإسلام محمد ﷺ.

مُهمَّة الرسول ﷺ

جاء في القرآن قوله تعالى:

﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وهذه الآية ـ التي تكرَّر معناها أيضاً في سورة أخرى ـ تُبيِّن بوضوح أنَّ مهمة الرسول ﷺ لا تنحصر في تبليغ الكتاب الذي يتضمَّن كلام الله تعالى إلى الناس وتلاوة آياته.

بل من مهمته أيضاً ثلاث نواح أخرى هامة، هي:

١ ـ تعليم هذا الكتاب:

أي تفهيم الناس معاني آياته، ومقاصد نصوصه وأوامره ونواهيه، وكشف معالم الطريق التي يدعو الناس إليها، وتحديد حدودها، ليمكِّن المؤمنين تطبيقَ نصوصه بصورة تُحقِّق أغراضها العامَّة الإصلاحيَّة، وتُحافظ على روحها.

٢ ـ تعليم الحكمة وإيضاح طُرقها وأساليبها في القول وفي العمل:

وفقاً لقوله تعالى في موطن آخر:

﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥].

ذلك لأنَّ العمل بأوامر القرآن وتطبيق ما جاء فيه يحتاج إلى الحكمة التي هي الثمرة التجريبيَّة للعقل النَّضيج في الإدارة والتَّدبير.

فالحكمة هي الكفيلةُ بحُسْن التَّطبيق المطلوب والمحافظة على المقاصد الأساسية العامة في الشريعة.

٣ ـ تطهير قلوب المؤمنين وأعمالهم من المُلابَسَات التي قد تَشُوبُها فَتُفسدها:

وذلك بزرع الإخلاص في نفوسهم، والإيثار، وحُب الخير، ووزن الأمور بميزان المصلحة العامة لا بميزان الأهواء والمصالح الخاصَّة؛ وهذا معنى تزكيتهم.

* فهذه المُهمَّات الثلاث التي قام بها الرسول ﷺ والتي هي مُنْبَثَّة في صفحات حياته ومراحلها كلِّها ـ في أقواله وأفعاله ـ يجبُ على المؤمنين في جميع العصور معرفتها، لأنها ترسُم الطريقَ الصحيحةَ في فهم الشريعة وتطبيقها، وليس لها مصدرٌ يرجع إليه إلا السنَّة النبويَّة، لأنَّ الرسول وحده هو فيها القدوة، وللمؤمنين فيه الأسوة، كما جاء في القرآن:

﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

يتَّضح من ذلك أنَّ السنة النبويَّة، وكتبها التي سجَّلتها وحفظتها، هي سِجِلٌّ حياة الرسول، وتفاصيل أقواله وأفعاله وسلوكه في معاملات الناس، ومعالجات الأحوال العارضة.

ودون الرجوع إلى كتب الحديث النبوي ليس من الممكن تكوين فكرة واضحة عن عمل الرسول ﷺ في تأسيس الإسلام وإقامة قواعده المتينة الخالدة في بيئة غريبة عنه، مُتنكِّرة له، مناهضةٍ لدعوته كل المناهضة.

الصفة الدستوريَّة في القرآن تَقْتضي فيه الإجمال، وتَسْتَوْجِبُ الاعتماد على السنَّة النَّبويَّة في التَّفصيل.

يُضاف إلى ما تقدَّم بيانه من مُهمَّات الرسول ﷺ سبب آخر، يقضي بأنَّ الاعتماد على السنة في فهم الإسلام أمرٌ حَتْم لا بدَّ منه.

وذلك أنَّ القرآن ـ وإن كان هو الأساس الأول للتشريع الإسلامي، وهو المصدر الأصلي الذي بُيِّنت فيه أُسسُ الشَّريعة وأُوضحت معالمها في العقائد تفصيلاً، وفي الأحكام العمليَّة إجمالاً ـ إنَّما هو في هذه الناحية كالدستور الأساسي في الشرائع الوضعيَّة لدى الأمم والدول في العصر الحاضر.

فهو بصفته الدستوريَّة هذه إنما يتناول بيان الأحكام بالنَّصِّ الإجمالي، ولا يَتَصَدَّى للجُزئيَّات وتفصيل الكيفيَّات إلا قليلاً؛ لأنَّ هذا التفصيل يطول به، ويُخْرجه عن أغراضه القرآنيَّة الأخرى من البلاغة، والعظة، وتسهيل التلاوة والحفظ، وغير ذلك.

فقد وَرَدَ في القرآن مثلاً الأمر بالصَّلاة والزكاة وغيرهما من الواجبات مُجْمَلاً، ولم يفصِّل فيهما كيفيَّةً ولا مقاديرَ؛ بل فصَّلت ذلك السنة بقول الرسول عليه السلام وفعله.

وكذلك نصَّ القرآنُ على حِلِّ البيع وحُرمة الربا نصًّا إجمالياً بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]؛ ولم يُبيِّن ما هي مقاييس الربا، وما هي الأموال والعقود الربويَّة، ليعرف ما يدخل فيه وما يخرج عنه؛ وإنما جاء بيان ذلك في السنة.

وأمر القرآن أيضاً بالوفاء بالعقود في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾ [المائدة: ١]، ولم يُبيِّن: ما هي العقود والعهود والشروط التعاقديَّة الصحيحة التي يجب الوفاء بها، وما الباطلة أو الفاسدة التي ليست محلًّا للوفاء؛ فتكفَّلت السنة أيضاً ببيان أسس هذا التمييز.

فقال النبيُّ عليه الصلاة والسلام في جملة ما ورد عنه في حادثة معروفة:

«كلُّ شَرْطٍ ليس في كتابِ اللهِ فهو باطل»[(١)].

والمراد بما ليس في كتاب الله: ما يتضمَّن مُخالفةً لأُسس الشريعة التي قرَّرها القرآن؛ فالتعاقُد على ذلك واشتراطُه باطل، كما يعتبر اليوم في النظريات القانونيَّة الحقوقيَّة التعاقد على ما يُخالف النظام العام أو الآداب العامة، أو يخالف النصوص القانونية، باطلاً.

فكتاب الله هنا ليس معناه القرآن، بل معناه ما كتبه الله وأوجبه، أي: شريعته التي شرعها.

فالكتاب هنا مصدر بمعنى اسم المفعول، أي المكتوب، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾ [النساء: ١٠٣].

على أنَّ القرآن قد تناول بالتَّفصيل بعض جزئيَّات الأحكام في بعض المواضع أو المواضيع، كما في المواريث، وكيفية اللِّعان[(٢)] بين الزوجين

---

(١) رواه البخاري (٢١٦٨)، ومسلم (١٥٠٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) **اللعان**: هو محاكمة مشروعة يجريها القاضي بين الزوجين إذا قذف الرجل زوجته، أي اتَّهمها بالزنى، أو نفى عنه نسب مولودها. فللمرأة في شريعة الإسلام أن تدَّعي على الزوج وتطلب تبرئة نفسها، فإذا أصرَّ الزوج على اتِّهامه إياها يَتَلاعنان، وذلك بأن يحلف كلٌّ من الزوجين في المحكمة عدة أيْمَان مخصوصة على صدقه وكذب الآخر، ونتيجة اللعان: أن يُفرِّق القاضي بينهما، وأن يقطع نسب الولد عن الزوج ويُلحقه بأمه إذا كان هنالك مولود هو سبب التهمة. كل ذلك بشرائط مُفصَّلة في فقه الشريعة (ز).

وبعض من العقوبات، وهو القصاص والحدود، وكذا بيان النساء المحارم في النكاح، وبعض نواح أخرى تولَّى القرآن نفسه تفصيلها.

ولهذا الإجمال في نصوص القرآن مزيَّة هامة أخرى بالنسبة إلى أحكام المعاملات والحقوق المدنية، والنُّظم السياسية والاجتماعية؛ فإنَّ هذا الإجمال يُساعد على فهم تلك النصوص المُجْمَلَة وتطبيقها بصُور مختلفة يحتملها النص كلها، فيكون باتِّساعه قابلاً لمُجَارَاة المصالح الزمنيَّة، وتنزيل حكمه على مُقْتضياتها بصُورة لا تَخْرج عن أُسس الشريعة ومقاصدها.

فلا يُحصر تطبيق الشريعة بصورة محدودة مُعَيَّنة قد تُصبح مُحرجة مع تطوُّر الزمن، وأساليب الحياة وإدارة الأمور.

مثال ذلك: أنه وَرَدَ في القرآن النص على مبدأ الشُّورى السياسية والإدارية بوجه عام دون تعيينها بشكل خاص، فكانت شاملة لكل نظام حكومي يجتنب فيه الاستبداد، ويتحقَّق فيه تشاور واحترام متبادل صحيح بين الحكام وأُولي الرأي والعلم في الأمة، سواء أكان نظاماً جمهورياً أو مَلَكياً دستورياً، أو غير ذلك، مما لا استئثار فيه لفرد أو لفئة بحسب ما تُمليه المصلحة العامة في إدارة الشؤون.

وعلى كلٍّ، مهما كانت العوامل والأهداف والحِكَم الداعية إلى هذا الإجمال في نصوص القرآن، قد كانت نصوصه لهذا السبب محتاجة إلى البيان بالسنة النبويَّة التي تشرح ما أجْمَله، وتُفصِّل أساليب تنفيذ أوامره من حيث الكيفيَّات والكميَّات، ليمكن العمل بها، ولتعرف حدودها في الشمول والاقتصار، وتنزل عليها جزئيَّات الحوادث والأعمال.

ولذلك جاء في القرآن إحالة عامة على السنة النبوية في هذه التفصيلات بقوله تعالى:

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

وثبت عن النبيِّ عليه الصلاة والسلام أنه قال:

«ألا إني قد أُوتيتُ الكتاب ومثله معه»[١].

أي: أُوتيت الأحكام التي جاء بها القرآن، ومثلها مما أُبيِّنه أنا للناس.

ومن ثَمَّ كانت السنة مفتاح الكتاب، والعمل بها من لوازم العمل بالكتاب نفسه، لا يستغنى عنها في طريق تطبيق أوامره وتعاليمه؛ فهي مصدرٌ ضروريٌّ جداً إلى جانب القرآن في إقامة بناء الإسلام، وتقرير أحكامه، وإنارة طريقه.

فيُخطئ كلَّ الخطأ مَنْ يتوهَّم إمكان فصْل السنَّة النبويَّة عن القرآن في وجوب العمل والتَّطبيق، ويتوهَّم أنَّ العمل بالقرآن وحده يكفي في تنفيذ الشريعة؛ وذلك لما رأينا أولًا من أنَّ هذا العمل بالكتاب غير مُمكن في كثير من المواطن المُجْمَلة إلا بالرجوع إلى السنة المُفسِّرة؛ ولأنَّ السنة أيضاً قد تضمنَّت أحكاماً جديدة لم ترد في الكتاب، كميراث الجدة مثلاً، وكحَدّ الشُّرب (أي عقوبة شارب الخمرة)، فإنَّ هذين الحكمين ممَّا لم يُذكر في القرآن وتضمَّنتهما السنَّة، وهما من الأحكام الأساسية في الشريعة.

ففكرةُ تركِ السنة والاكتفاء بالقرآن هي إما جهلٌ لا يقوم على علم وحقيقة، وإما تضليلٌ يهدف إلى مقاصد تهديميَّة سيئة لا إلى حقيقةٍ علمية.

وقد ثَبَت عن النبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام أيضاً أنه قال:

«لا أَلفَينَّ أحدَكم مُتَّكئاً على أريكته، يأتيه الأمرُ منْ أمري مما أمرتُ به أوْ نَهَيْتُ عنه، فيقول: لا ندري، ما وَجَدنا في كتاب الله اتبَّعناه»[٢].

---

(١) رواه أبو داود (٤٥٩٤) في أول كتاب السنة، من حديث المقدام بن معديكرب رضي الله عنه.

(٢) رواه أبو داود (٤٥٩٧)، والترمذي (٢٦٦٣) وقال: حسن، وابن ماجَهْ (١٣) من حديث أبي رافع رضي الله عنه مولى النبيِّ ﷺ.

رأيُ طائفة من المستشرقين في هذا المقام

ومنْ ثَمَّ نرى المستشرقين الأجانب من غير المسلمين، ممَّن درسوا الإسلام وتاريخه في عصره الأول وتَفَهَّموه، قد اتَّفقت آراؤهم على عِظَمِ مكانة الحديث النبويِّ وضرورته في فهم الإسلام.

* فقد قال موريس جودفروي ديمومبين Maurice Gaudfroy-Demombynes في كتابه: («**القوانين الإسلامية**» Muslim Institutions، لندن/ ١٩٥٠):

«المصدر الثاني للقانون الإسلامي وهو «السنة» أو «الحديث»: يبدو أنه حتى يومنا هذا مَعينٌ لا يَنْضَب من المادة المُسجَّلة لدراسة القانون.

إنها تؤدِّي بالقارئ إلى جميع تفاصيل حياة محمد، وتُدخله إلى المعرفة الوثيقة بحياة العرب في القرن السابع الميلادي.

إنها وثائق في غاية الإمتاع والفائدة».

* ويقول غوستاف جرونبوم Gustave E. Von Grunebaum في كتابه: «الإسلام في القرون الوسطى Medieval Islam، (الطبعة الثانية، شيكاغو/ ١٩٥٣):

«إنَّ المثال الذي يجب الاقتداء به هو النبيُّ. ومن حيث إنَّ القرآن لا يُوردُ التَّعليمات التَّفصيليَّة اللازمة لتطبيق نُصوصه كانت سُنَّة النبيِّ، وهي الأقوال والتصرُّفات التي صدرت عنه وعن أتباعه في أول عهد الإسلام، هي التي تملأ هذا الفراغ، وتحوي البيان التَّفصيلي اللازم».

* ويقول كاتب مقال «**القانون الإسلامي**» في دائرة المعارف البريطانية Encyclopedia Britanica (الطبعة ١٤/ لندن):

«إنَّ القانون أو (الشريعة) في الإسلام له مدلول أوسع من كل قانون وضعي غربي.

فالشريعة الإسلامية تعرَّضت لتنظيم جميع نواحي الحياة: واجب الإنسان نحو ربِّه، وواجبه نحو نفسه، وواجبه نحو غيره. وهي في الحقيقة نظام يتكوَّن من الواجبات الأخلاقية، والقانونية، والدينية الروحية.

وهذا النظام الإسلامي، كما ينظم الحياة الخاصَّة للمسلمين المُتدينين، يشتمل على قوانين الزواج، والطلاق، والميراث، والعقوبات، وغيرها من الأحكام.

وإنَّ نشأة الشريعة التاريخية، بدأت بمحمد قاضياً في المدينة، وعند وفاته ترك تراثاً من الأحكام التشريعيَّة مُتمثِّلة في القرآن، وفي قراراته القانونية المحفوظة في «الحديث» الذي سَجَّل لنا أقواله وأفعاله وعاداته وإجاباته عن الأسئلة المتعلقة بالحياة الدينيَّة والفعليَّة، وقراراته في مختلف الأمور القانونية».

* ويقول الدكتور (أ. س. تريتون A.S. Tritton) الأستاذ سابقاً في مدرسة لندن للدراسات الشرقية والإفريقية، في كتابه: «**الإسلام: عقيدة وعمل**» ISLAM: Belief and Practice، (لندن ١٩٥١):

«يُعتبر محمد المثالَ الذي يجب أن يحذوَ حذوه المؤمن. فالذين اعتنقوا الإسلام بجدٍّ أرادوا أن يعرفوا جميع تفاصيل حياته حتى يتسنَّى لهم اتِّباعه. والقوانين في القرآن لا تتناول التَّفصيلات الكافية لتنظيم الحياة في الدولة الإسلامية الناشئة. فكان من الطبيعي النظر إلى أعمال محمد وأقواله لسدِّ الحاجة. ومن هنا نشأ تدوين الحديث وجمعه وتبويبه»[(١)].

(١) انظر في مجلة **الإسلام** AL - ISLAM التي تصدر في كراتشي عاصمة الباكستان، المجلد الثاني، العدد ٢٣/ الصادر في ربيع الآخر ١٣٧٤هـ = ١/ ١٢/ ١٩٥٤م المقال المكتوب تحت عنوان: **مكانة الحديث في الإسلام**.
The Place of HADITH in ISLAM (ز).

* وأخيراً يقول الأستاذ المُؤرِّخ العربي المعاصر الدكتور (فيليب خ. حتي) أستاذ الآداب السامية في جامعة پرنستون بأمريكا المُتَّحدة في كتابه المشهور «**تاريخ العرب**» History of Arabes (طبعة لندن/ ١٩٥٣):

«ويأتي بعد القرآن الكريم: «السنة»، وهي أعمال النبيِّ وأقواله وتقريره كأهم مصدر مُسَجَّل. وقد نُقلت في البدء شفاهاً، وسُجلت خلال القرن الثاني على شكل أحاديث مكتوبة...

ومع أنَّ الأحاديث لا تُساوىٰ بالتنزيل القرآني، فقد كان لها أثر عظيم كأثره في تنشئة الفكر الإسلامي.

ففي الحديث كلام محمد، وفي القرآن كلام الله.

في الحديث أُوحي بالمعنى فقط، وفي القرآن المعنى واللفظ كلاهما من الوحي.

إن أساس الفقه (الأحكام التشريعيَّة)، وكذلك التوحيد (اللاهوت) هو في القرآن في الدرجة الأولى، ثم في الحديث.

وتقف الأمة الإسلامية بين جميع الأمم فريدة، إذ أنشأت من كتلة الأحاديث النبوية علماً مستقلاً.

... وعلاوة على توضيح أحكام القرآن وإتمامها، قد زوَّد الحديثُ النبويُّ الأمة الإسلامية بسُنَّة نبويَّة، ترسُم مثالاً للحياة، يشمل جميعَ واجباتِ الإنسان».

٧ مقْدار الأحاديث المنقولة

إنَّ الأحاديث المرويَّة هي ـ ولا شك ـ محدودة المقدار، نُقل منها ودُوِّن القليل.

ولكن أحاديث الأحكام التي يتعلَّق بها معرفة تنفيذ الشريعة، والحق، والباطل، والحرام والحلال، كلها مجموعة لم يَضع منها شيء، لأنها شرعٌ عمليٌّ، فتطبيقها والعمل بها منذ صدورها كان كفيلاً بحفظها ونقلها.

والسُّنَّة أو الحديث، بالمعنى الذي سَبَقَ شرحُه، لا تَقْتصر على نواحي الأحكام التَّشريعيَّة العمليَّة، بل تتناول كثيراً من الموضوعات الأخرى، كالقصص التاريخي، والوعظ والإرشاد، والعادات، والآداب. ووقائع الجهاد وأحكامه، والحقوق الدولية بعنصريها من حقوق الحرب والسلم، وغير ذلك.

فالسنَّة النبويَّة جالت في سائر المقاصد التي جال فيها القرآن.

والشَّريعة الإسلامية تقوم على نظام يهدف إلى إصلاح الناحية الروحيَّة النفسيَّة في الإنسان بالعبادة وما يتَّصل بها، وإصلاح الناحية العقلية بالعقيدة والعلم، وتنظيم الناحية المدنية بأحكام المعاملات وتفصيل الحقوق والقضاء، ثم الناحية الزجرية بالعقوبات الحكيمة العادلة القامعة.

ومن هنا كانت الشريعة الإسلامية ـ بحسب مبادئ القرآن والسنة ـ شريعة دينية مدنية معاً، لإصلاح الفرد والمجتمع إصلاحاً معنوياً ومادياً، في كلِّ ما يتَّصل في بناءِ الحياة البشريَّة الصَّالحة.

ومن ثَمَّ كانت الأحاديث المرويَّة عن النبيِّ ﷺ مُتَشعِّبة الموضوعات، ومشتملة على سائر الأهداف الشرعيَّة المشار إليها:

ففيها أحاديث الأخلاق والمواعظ التي تُسمَّى «**الرقائق**»؛ وفيها أحاديث الأحكام التي تدور على موضوعات تشريعية؛ وفيها القصص الذي يتناول نواحي من التاريخ الذي يتعلق به غَرَضٌ شرعيٌّ؛ إلى غير ذلك من المقاصد.

وتتضمَّن الأحاديث النبويَّة أيضاً نقل صفات النَّبيِّ ﷺ وأخلاقه، وطبائعه، وطراز حياته في بيته وخارجه، وسائر ما يُعتبر فيه النبي ﷺ قدوة للأمة.

فما كان من حياته الداخلية فهو ينقل عن أزواجه أُمهات المؤمنين؛ وما كان من حياته الخارجية ينقله صحابته المُشَاهِدون.

وقد دامت الدعوة منذ البعثة إلى وفاة النبيِّ عليه الصَّلاة والسلام ما بين مكة والمدينة، أي قبل الهجرة وبعدها، نيِّفاً وعشرين سنة، كان فيها كل ما يُشاهَد ويُسمع من النبيِّ ﷺ مَحَلًّا للنقل وللرواية، لأنه كله يتعلق به أغراض شرعية تحليلاً وتحريماً، وإيجاباً واستحساناً، ووعظاً وتوجيهاً؛ وكله يجب أن يُذاع ويُعرف للعمل والاتِّباع، كما تنشر القوانين اليوم، كي تكون الشريعة معلومة، إذ لا يصح التكليف إلا بمعلوم.

وعلى هذا يجب أن يكون مقدار الأحاديث المروية كثيراً جداً، ولا سيما إذا لُوحظت الخطب الطوال التي كان يخطبها عليه السلام.

على أنَّ المأثور الثابت مما نُقل إلينا في السنة النبوية لا يتجاوز بضعة آلاف من الأحاديث، وإن كان مجموع المنقول، ثابتِهِ مع ضعيفِهِ، بمختلف درجات أسانيده ومراتبها في الصحَّة وعدمها، أكثر من ذلك.

وهذا ليس بالكثير في ذاته بالنسبة لما أوضحناه آنفاً، ولا سيما أن كثيراً من هذه الأحاديث المرويَّة لا يتجاوز كلمتين أو ثلاثاً.

فلو أنَّ الإنسان أحصى كلام نفسه الذي يصدر عنه في يوم واحد لتجاوز حدود الاستيعاب.

فالمُتأمِّل في هذه الناحية، يرى أنه في الحقيقة قد ضاع كثير من الأحاديث التي لا تتعلَّق بالأحكام التَّشريعيَّة، لأنه في الواقع كان ينبغي أن يكون مقدار الأحاديث النبويَّة المرويَّة أكثر مما وَصَل إلينا.

فمنها ما قد ضاع لأنه ظلَّ في صدور رواته الأوَّلين، وذهب معهم دون أن يُدوَّن؛ ومنها ما ضاع بضَيَاع مُدوَّناته من الكتب المخطوطة.

أما أحاديث الأحكام فقد ظلت محفوظة؛ لأنها منذ البداية كانت محل العناية الكبرى بكثرة التداول والتناقل، لمكانها في التطبيق والعمل كما أشرنا إليه.

ومن هنا يتَّضح أنه لا مجال ولا محل للاستكثار الذي يتوهَّمه بعض الناس لأول وهلة في مقدار الأحاديث المرويَّة.

٨ اختلاط الصحيح بغيره أول الأمر

على أنَّ مجموعة هذه الأحاديث المنقولة، كما أشرنا إليه، ليست كلها من الأحاديث الصحيحة الثبوت عن النبيِّ ﷺ والتي يُعتمد عليها في إثبات الأحكام؛ بل هي متفاوتة المراتب في نظر العلماء.

ففيها: الثابت والضعيف، والمقبول والمرفوض.

وهذا التفاوت فيها إنما هو تبع لتفاوت أسانيدها، أي: أحوال رواتها، لأنَّ الرواة المتسلسلين في كل حديث مرويٍّ إلى عصر الفراغ من تدوين السنة يتفاوتون كثيراً في الصفات التي يشترطها علماء الحديث في الراوي لقَبول روايته.

يقول الحافظ الذهبي[١] في خطبة كتابه «ميزان الاعتدال» ـ وهو كتابٌ أساسيٌّ في تاريخ الرواة وأحوالهم وتراجمهم ـ نقلاً عن ابن سيرين[٢]:

«إنهم لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت

(١) هو: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله، من كبار حفاظ الحديث، علَّامة محقق مؤرخ، ولد وتوفي في دمشق (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، وطاف كثيراً من البلدان في سبيل العلم. تصانيفه كثيرة تقارب المئة. ومن أشهرها كتاب «**دول الإسلام**» وغيره في التاريخ الإسلامي العام، وكتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» في تاريخ رواة الحديث وأحوالهم (ر: فوات الوفيات ٢/ ١٨٣، والأعلام للأستاذ خير الدين الزركلي) (ز).

(٢) هو: محمد بن سيرين البصري أبو بكر، كان إمام وقته في علوم الشريعة بالبصرة، وهو تابعي أدرك بعض صحابة الرسول ﷺ. اشتهر بالفقه والحديث، وعُرف بمزيد الورع، وكان من المجتهدين. ولد وتوفي بالبصرة (٣٣ ـ ١١٠هـ). وكان بزازاً (ر: وفيات الأعيان لابن خلكان، والأعلام للزركلي) (ز).

نظروا من كان من أهل السنة فأخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدع فتركوا حديثه».

والفتنة التي يعنيها هي الفتنة التي وقعت في قتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، أو في عهد علي ومعاوية، وانقسام الناس إلى فرق مذهبية كالخوارج والشيعة والقدريين (وهم منكرو القدر الإلهي)، وغيرهم من الفرق[1].

(١) انظر: كتاب: «**الثقافة الإسلامية**»، لأستاذنا المرحوم الشيخ راغب الطباخ ص ٢٠٣ (ز).

٩ وضع الأحاديث المكذوبة: عوامله ودلائله

وقد شَاعَ الوضعُ أيضاً منذ عهد الفتنة المُشار إليها، وكَثُر الوضَّاعون للأحاديث المكذوبة على لسان الرسول عليه الصَّلاة والسلام، واستمرَّ هذا الوضع إلى زمنٍ بعد عصر تدوين الحديث.

وقد كان لوضع الحديث عوامل وأسباب كثيرة:

أ ـ فمنها: عوامل سياسية، كانت تحمل بعض الناس على وضع أحاديث مكذوبة، بتشجيعٍ من بعض الملوك أو الأمراء أو أحزابهم، خدمةً لمآربهم السياسية، ودعماً لسلطانهم ضدَّ خصومهم السياسيين.

كما يروى كذباً من قِبَلِ عملاء العباسيين في مناهضة دولة العُبيديين أن النبيَّ عليه الصلاة والسلام قال:

«إنَّ هذا الأمر ـ أي الخلافة **ـ إذا وصل إلى بني العباس لا يخرج عنهم حتى يُسلِّموه إلى عيسى بن مريم أو المهدي»**[(١)].

(١) [ر]: آخر خطبة كتاب «**تاريخ الخلفاء**» للسيوطي [ص ٨٨ وانظر إيراده لهذه الأحاديث ص ٣٠ ـ ٣٥ طبعة دار البشائر بدمشق].
والكذب والاختلاق السياسي في هذا الحديث المزعوم واضح ظاهر. وقد أثبته الزمن أيضاً فيما بعد، إذ خرج الأمر فعلاً من يد العباسيين. والغريب أن ينقل السيوطي هذا الحديث الموضوع، ويستند إليه في مقدمة تاريخه هذا، وهو مؤلف كتاب: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»!!! (ز).

ب ـ ومنها: عوامل مذهبيَّة، عن طريق الفرق المُبْتَدِعة تأييداً لمذاهبهم.

وهذا السبب من أعظم عوامل وضع الأحاديث.

فقد نَشِط أهل الفرق المبتدعة لوضع أحاديث تُوافق أهواءهم.

كما وُجدَ جماعة من الزنادقة أو الدُّخلاء في الإسلام القاصدين إلى إفساده والإفساد بين أهله، فالتجأوا إلى وضع الأحاديث توصُّلاً لأهدافهم وَتضْليلاً للعامة.

وبعضُ هذه الفرق المذهبيَّة تمتزج مذهبيَّتُها بحزبيَّة سياسية أيضاً، كالخوارج وبعض فرق الشيعة، فيجتمع لدى هؤلاء العاملان المذهبي والسياسي على وضع الأحاديث.

وقد ذكر العلماءُ المُحقِّقون أنه: بعد فتنة مقتل عثمان، واختلاف الأقوام في الخلافة، ونشوء الفرق المذهبيَّة، انصرف اهتمام كلِّ حزب أو فرقة إلى استنباط الأدلة والتماس الأحاديث المُؤيِّدة لدعواه، فكان بعضهم إذا أعوزَه الدليل اخْتَلَقَ حديثاً، وكثُر ذلك أثناء تلك الفوضى، فكان المهلَّب بن أبي صُفْرَة[1] يضع الحديث ليشدَّ به أزر الخليفة ويضعف به أمر الخوارج.

فلما هدأت الفتنة عَمَد العلماء إلى التحقيق والتفريق بين الموضوع والصحيح من الحديث، ومن هنا نشأت علوم الحديث وفنونه.

ج ـ ومنها: عوامل اكتسابيَّة، يعمد فيها بعض الدجَّالين إلى وضع

(١) من كبار التابعين، ووفاته سنة ٨٢ على الصحيح بمرو الروذ. روى له أبو داود والترمذي والنسائي. قال الذهبي: صدوق، ديِّن، شجاع، ميمون النقيبة. وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١٠: ٣٣٠: من ثقات الأمراء، وكان عارفاً بالحرب، فكان أعداؤه يرمونه بالكذب.

الأحاديث، ليرتزقوا بها عن طريق الوعظ والقصص الغريب الكاذب، تمويهاً على عوام الناس الذين لا يستطيعون التَّمييز بين العالِم المُتقيِّد، والدجال المُتصيِّد.

د ـ ومنها: عوامل التقرُّب والنفاق لبعض الحكام والأمراء لإحراز المكانة لديهم.

هـ ـ ومنها: عوامل التَّرغيب في بعض الشؤون الدينية عن حُسْن نيَّة، كما في الأحاديث الموضوعة للترغيب في قراءة سور من القرآن، ويُذكر في هذه الأحاديث ثواب عظيم جداً لقارئ تلك السور.

وقد شُحنت بعض كتب التفسير كالكشاف للزمخشري[1] بطائفة من هذه الأحاديث الموضوعة في آخر تفسير كل سورة.

وقد يرويها بعضهم على علم منه بوضعها، ولا يفكِّر بأنَّ إثمها أكبر من نفعها!!

هذه أهم عوامل وضع الأحاديث المكذوبة.

أما دلائل كون الحديث موضوعاً:

فأهمها: أن يكون في سنده راوٍ معروف بالكذب.

ومن دلائل الوضع في المتن بقطع النظر عن السند: أن يشتمل متن

(١) هو: محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، نسبته إلى «زمخشر» من قرى خوارزم (٤٦٧ ـ ٥٣٨)، ويلقب: **جار الله** لمجاورته مدة بمكة.
كان من كبار أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. تنقَّل في البلدان، و كان معتزلياً في عقيدته، وله نقائض مع الإمام الغزالي وغيره من علماء السنة. وهو كثير المؤلفات، ومن أشهرها تفسيره المسمَّى: «**الكشاف**»، توخّى فيه كشف أسرار البلاغة القرآنية، يجرُّ فيه كثيراً من آيات العقائد في التفسير إلى مذهب المعتزلة، وكتاب «**أساس البلاغة**» توخّى فيه تمييز المجاز عن الحقيقة في معاني الألفاظ واستعمالاتها (ز).

الحديث على خطأ لغوي أو لحن[١]، أو حكم مخالف لقواعد الشريعة، أو مُناف لمقاصدها، كما لو تضمَّن الحديث ترتيب ثواب عظيم جداً على عمل يسير لا جهد فيه ولا تضحية تَسْتوجب هذا الثواب[٢]، فإنَّ من قواعد الشريعة أنَّ الثواب على قدر المشقَّة، ولو صَحَّ ترتيب أعظم الثواب، أو محو الذنوب، بأيسر عمل لكان هذا مُشَجِّعاً على المعاصي والآثام.

فمثل هذه الأحاديث تحمل الناس على التواكل والقعود عن الواجبات الشاقَّة اعتماداً على ثوابٍ عظيم لأعمال يسيرة.

ومن الدلائل أيضاً: أن يتضمَّن الحديث تأييد نِحْلة مُبتدَعة أو مذهب سياسي.

ومنها: أن يتضمَّن الحديث وقوع أمر عَلَناً بمشهد جمهور عظيم ممَّا يستلزم أن يُنقل نقلاً مُسْتفيضاً على نطاق واسع، ولكنه لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد أو اثنان، كحديث «غدير خُم»[٣] في الوصيَّة لسيدنا علي رضي الله عنه بالخلافة[٤].

(١) نعم إذا أصرّ الراوي على أنَّ هذا اللفظ الركيك الملحون هو لفظ النبي ﷺ، وإلا فلا، لأن الرواية بالمعنى دخلت على كثير من الرواة وفيهم غير العرب.

(٢) ولا بدّ من ضابط يقيِّد هذه الدلالة، لأنَّ بعض ذلك ورد وهو صحيح.

(٣) قد يحصل أمرٌ علنيٌّ ويتكرَّر كثيراً، ويُختلف في نقله، كالأذان والإقامة، وقد لا تتوافر الدواعي على نقله، لكن أن يتَّفق الصحابة على العمل بخلافه، كما في هذا الحديث (غدير خم)، فلا، بل هو علامة صادقة على وضعه.

(٤) خلاصته: أنّ النبي ﷺ في رجوعه من حَجَّة الوداع جَمَع الصحابة في مكان يُسمَّى: «غدير خُم» (بضم الخاء المعجمة) وأخذ بيد علي رضي الله عنه ووقف به على الصحابة جميعاً وهم يشهدون، وقال: «هذا وصيِّي وأخي والخليفة من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا»، فقد حكم العلماء بوضعه، وقال ابن حزم فيه: «ما وجدنا قط رواية عن أحد في هذا النص المُدَّعى إلا رواية واهية عن مجهول إلى مجهول يكنَّى: **أبا الحمراء**، لا نعرف مَنْ هو في الخلق» (ز).

١٠ موقف علماء صدر الإسلام من مجموع الأحاديث المختلطة

تُجاه هذا الاختلاط الذي وقع بين الصَّحيح الثابت وغيره من الأحاديث، وهذا الوضع الذي حَصَل من الكذَّابين الوضَّاعين بين الناس، يوجد احتمالات ثلاثة في الموقف الذي يجب أن يقفه علماء الإسلام من مجموعة الأحاديث التي تُروى:

١ ـ فإما أن يُصْرف النظر عن كل الأحاديث التي تُروى دون بحث عن صحيح أو ضعيف، لاختلاط هذه الأنواع. وعندئذ لا مرجع للشريعة يُعتمد عليه إلا القرآن وحده.

٢ ـ وإما أن يُقْبل كلُّ ما نُقل ورُوي، بحُجَّة أنَّ السنَّة لا يُسْتَغْنى عنها في فهم الكتاب وتنفيذ أحكامه.

٣ ـ وإما أن يُعمد إلى غَرْبلة هذه الأحاديث ونَخْلها ونقدها وتمييز الصحيح فيها من غيره ليُؤْخذ بالأول ويترك الثاني، وَفْقاً لمقاييس وقواعد تُوضَع وتُؤسَّس لأجل هذا التَّمييز.

ولا شك أنه لا يُعقل المَسْلك الأول من هذه الاحتمالات، لأنَّ فيه إضاعةً للشريعة، كما أنه لا يُعقل المسلك الثاني لأنه يُدخِل في الشريعة ما ليس منها ويُشوِّه حقائقها، فيكون في النتيجة كالمسْلك الأول تضييعاً لحقيقتها.

فلم يَبْقَ معقولاً وواجباً إلا المَسْلك الثالث وهو: تجريد الهمَّة، وتجْنيد العقل والعلم والعزم لتحرير مجموعة السنَّة، وتمييز الصَّحيح عن غيره منها، ولا سيما أنَّ هنالك مرجعاً أساسياً يُرجع إليه، ويُستنار به في هذا الطريق، وهو القرآن وما تضمَّنه من أحكام وقواعد وأُسس شرعيَّة لا يقبل من

الأحاديث ما يُخالفها، لأنه لا يمكن أن يصدر عن النَّبيِّ ﷺ ما يخالف القرآن.

فالقضيَّة من هذه الناحية تشبه موقف المُؤرِّخين من الروايات التاريخية، وإن كانت من حيث الموضوع أعظم خطورة ونتائج:

فالأخبار التاريخية مشحونةٌ بالوقائع الصحيحة وغير الصحيحة، وقد اختلط فيها الحابل بالنابل بصورة تفوقُ كثيراً ما وُجد في نقل الأحاديث النبوية لدينا من اختلاط. ومع ذلك لم يكن هذا مُسَوِّغاً لإهمال التاريخ إهمالاً كلياً، وعدم الاعتماد على شيء من منقولاته بحُجَّة هذا الاختلاط، بل كان ولا يزال العلماء المُؤرِّخون يُمَحِّصُون الروايات التاريخية، ويختارون منها ما تظهر لهم صحتها.

فكذلك يجب أن يكون موقف العلماء في تحرير السنَّة النبويَّة وتمحيصها بصُورة أضبط وأدق من تمحيص الروايات التاريخية؛ وهو المَسْلك الذي اختاره علماء الإسلام فعلاً، فانصرفوا إلى تدوين السنة وتحريرها، وقام بذلك أساطين علماء الحديث المختصِّين وجهابذتهم.

وقد تفرَّغ منهم كثيرون لهذه الناحية، وعُنُوا بتنقيح الحديث وتنقيته من الضعيف والدخيل، فانقطع لها أناس كثيرون بكلِّ وسائلهم ومَوَاهبهم، وَوَضَعوا علمَ **أصول الحديث** الذي كانت قواعده أدقَّ ميزان لوزن الأحاديث من حيث السند ومن حيث المتن، وتمييز الأصيل عن الدخيل، وتصنيف الحديث الذي لا يُحكم بوضعه إلى أقسام تتفاوت بحسب عللها وأحوالها قوةً وضعفاً.

وقد أنشأوا **علم تاريخ الرواة**، ذلك العلم الذي كان أجلَّ عَوْنٍ على خدمة الحديث النبويِّ وتنقيته عن طريق معرفة أحوال الرواة ونشأتهم وحياتهم العلمية والعقلية والمذهبية والسياسية، وشيوخهم الذين أخذوا عنهم، ورأي

هؤلاء الشيوخ فيهم، وتلاميذهم الذين تخرَّجوا عليهم، و كل صفاتهم التي لها صلة بدرجة الاعتماد على صحَّة نقلهم من علم وصدق وأمانة وَوَرع وعقيدة ونباهة و يقظة ومعرفة بأحوال العصر ورجاله وصلاحه وفساده وجميع العوامل التي تُورث الشك أو الثقة بالأشخاص.

فقد يكون الرجل لديهم من أورع الناس وأصلحهم ديناً وأمانة، ولكنه لا يُوثَقُ بيقظته ونباهته أو بحفظه وضبطه، فيكون من المُغَفَّلين الذين يمكن أن ينخدعوا بمظاهر أحوال الصَّلاح في بعض الرواة، فإنَّ من يكون كذلك لم يقبلوا روايته رغم تقديرهم لورعه وتقواه.

وفي ذلك يقول الإمام مالك بن أنس[١] في عبارته المأثورة المشهورة عنه: «**إننا نردُّ روايةَ قومٍ وإنا لنرجُو شفاعتهم يوم القيامة**».

ومن ثَمَّ قسَّموا البحث في علم الحديث إلى ناحيتين: ناحية **الرواية**، وناحية **الدراية** كما سنرى قريباً.

والواقع أنه بلغ علماء الحديث في هذا البحث والتَّقَصِّي في تمييز الأحاديث الصحيحة من غير الصحيحة، وتمييز الرواة الموثوق بهم من غير الموثوق بهم مَبْلغاً منقطع النظير في التاريخ العلمي.

---

(١) هو الإمام العظيم الفقيه المجتهد مالك بن أنس بن مالك الأصبُحي (٩٣ ـ ١٧٩هـ) عالم المدينة ومحدثها، صاحب المذهب الفقهي المعروف بالمذهب المالكي، أحد المذاهب الأربعة الكبرى الحية.
ساد مذهبه في الأندلس قضاء وفُتيا، ولا يزال هو السائد إلى اليوم في المغرب عملاً وفُتيا.
كان صلباً في دينه، قوي الحفظ. وُشيَ به إلى جعفر عم المنصور العباسي فضربه بالسياط. ثم انجلت عنه الفتنة، ووجَّه إليه الرشيد ليأتيه فيحدثه فقال: **العلم يُؤْتى**، فقصده الرشيد في منزله. وسأله المنصور أن يضع كتاباً يُوَطِّئ العلم للناس فوضع كتابه: «**الموطأ**» ضمَّنه الأحاديث النبوية الثابتة التي تعتبر أصول مذهبه الفقهي (ز).

فقد صرف الكثيرون من فحول العلماء أعمارهم كلها على هذه المهمة، وَتَتبَّعوا تاريخ كلِّ راوٍ وأطوار حياته، وسجَّلوا عنه في كتب تاريخ الرواة كل ما له علاقة في تكوين الثقة به أو عدمها أو درجتها، وعيَّنوا مركزه منها. ووضعوا من قواعد النقد والتمحيص، وأصول التمييز والتخليص ـ لمعرفة مواطن الاطمئنان، ومواطن الشك والارتياب، في الروايات والمرويات والرواة ـ ما بلغ حدَّ الإعجاز في قوة التمييز وصحَّة النقد، ليكونوا على بصيرةٍ في القول والرد، حتى إنهم لَيتَتَبَّعون حالة الشخص فيحكمون عليه بقَبول الأحاديث التي رواها في وقت مُعيَّن يوثق به فيه دون ما بعده، إذ يكون قد طرأ عليه ضعفٌ أو مرضٌ أو انحرافٌ في العقيدة أو غير ذلك.

وكان من قواعد احتياطهم في أمر تحرير الحديث ونقده: أنهم لا يقبلون رواية شخص مستور الحال، فلا يكتفون بأن يكون الشخص لم يُعرف عنه شائبة، بل يشترطون أن يكون مُتَحَقِّقاً فيه ومعروفاً عنه صفات القَبول وصلاح الحال بالعلم والضبط والصِّدق وحُسْن العقيدة والتقوى وسائر مورثات الثقة.

ولذا يقول الإمام عبد الله بن المبارك[١]: «**الإسناد من الدِّين، ولولا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء**».

وقال الإمام سفيان الثوري: «**الإسناد سلاحُ المؤمن**»، أي: إنه هو القوَّة والوسيلة للوصول إلى تحقيق الحقِّ والدفاع عنه وتمييزه من الباطل[٢].

---

(١) هو الإمام الحافظ عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي، شيخ الإسلام المجاهد. أفنى عمره في الأسفار والرحلات حجًّا وجهاداً وتجارة، جمع الحديث والفقه والعربية والمعرفة بأيام الناس، أي: وقائعهم، وكان شجاعاً جواداً. (١١٨ ـ ١٨١هـ)، وهو أول من صنَّف في أحكام الجهاد. (ر: الرسالة المستطرفة للكتاني ص ٣٧، والأعلام للزركلي) (ز).

(٢) ر: خطبة كتاب «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي، وخاتمة «الشمائل المحمدية» للترمذي، و«الثقافة الإسلامية» لأستاذنا المرحوم الشيخ راغب الطباخ ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤ (ز).

ومعنى الإسناد: ذِكرُ سَنَد الحديث، أي سلسلة الرواة عند رواية متنه ليعرف مَنْ يضاف إليه النقل.

فإذا كان الراوي الأخير من الثقات، وكان الإسناد الذي ذكره يُوثق به في جميع أفراد سلسلته قُبِلَ الحديث من ناحية السند، فيبقى النظر في أحوال المتن وما يوافقه أو يخالفه من الروايات الأخرى، أو من القواعد المُقرَّرة في الشريعة.

ويقول ابن سيرين: «**إنَّ هذا الحديثَ دينٌ فانْظُروا عَمَّن تأخُذون دينكم**»[١].

ويقول ابن خلدون في كلامه على علوم الحديث من مقدمته:

«ومن علوم الأحاديث: النَّظرُ في الأسانيد، ومعرفة ما يجب العمل به من الأحاديث لوقوعه على السند الكامل للشروط، لأن العمل إنما وَجَب بما يغلب على الظن صدقه من أخبار رسول الله ﷺ، فيجتهد في الطريق التي تحصل ذلك، أي غلبة الظن، وهو بمعرفة رواة الحديث بالعدالة والضبط.

وإنما يثبت ذلك بالنقل عن أعلام الدين وبتعديلهم وبراءتهم من الجرح[٢] والغفلة. ويكون لذلك دليلاً على القَبول أو الترك.

وكذلك مراتب هؤلاء النَّقَلَة من الصحابة والتابعين وتفاوتهم في ذلك وتميُّزهم فيه.

وكذلك الأسانيد تتفاوتُ باتِّصالها وانقطاعها، بأن يكون الراوي لم يلق الراوي المنقول عنه.

---

(١) ر: خاتمة «الشمائل المحمدية» للترمذي.

(٢) «**الجرح**» في اصطلاح المحدثين والفقهاء: هو الطعنُ في الشخص بما يُخلُّ بالثقة به، ويقابله: «**التعديل**»، وهو وصفه بالعدالة، أي: بالصِّدق والأمانة وحُسْن الدين (ز).

وتتفاوت أيضاً بسلامتها من العلل المُوهنة لها».

وبذلك يحكم كل مُطَّلِع خبير بأنَّ علماء السَّلف في الإسلام قد أحرزوا في هذا المنهج الذي نهجوه من تمحيص الأحاديث أعظم نجاح مأمول، وكان توفيقهم في غايتهم هذه أجل توفيق يمكن أن يُتَصَوَّر في هذا المضمار.

وهكذا استطاعوا أن يَصُونوا أصولَ هذه الشريعة ومصادرَها من العبث أبَدَ الدهر، بحيث يستطيع الباحث المُتَجرِّد في كلِّ عصر أن يُميِّز، بمُنتهى السهولة، الشريعة الأصليَّة من العادات والتقاليد والتَّشويهات الدخيلة التي يُلصقها بها جَهْلُ الأتْباع، أو دَسُّ الدسَّاسين.

١١ الرواية والدراية وميلاد علم أصول الحديث

أ ـ الرواية:

يُقْصَدُ بها مُجَرَّد نقل الحديث، والإحاطة بطُرق أسانيده، وضبط الألفاظ في المتن والسَّند، وتحقيق الأسماء، وكل ما يعود إلى نقل الحديث مَضْبوطاً عمَّن يروى عنه دون البحثِ في أحوال الرواة والمتن، ذلك البحث المُوصلِ إلى الحكم على مرتبة الحديث في درجات الصحَّة والضعف.

ب ـ وأما الدراية:

فهي التمحيص والتمييز والنقد والبحث في عوامل الحكم على السند بالصحَّة أو الضعف، وفي فهم المتن فهماً علمياً.

وقد وُجد أُناس من نَقَلَة الحديث أجادوا الرواية وكانوا فيها ثقات، ولكنهم لم يجيدوا الدراية، كبعض المُحدِّثين غير الفقهاء.

وَوُجد أُناس حَذِقوا الدراية واشتهروا بها أكثر من الرواية، كبعض الفقهاء غير المحدِّثين.

ووُجد أناس كانوا من أعلام الرواية والدراية جميعاً، فكانوا فقهاء ومُحدِّثين معاً، كالإمامين مالك والشافعي[1].

---

(١) هو: الإمام العظيم الفقيه المحدث محمد بن إدريس الشافعي القرشي الهاشمي (١٥٠ ـ ٢٠٤)، ثالث الأئمة المجتهدين الأربعة أصحاب المذاهب الفقهية التشريعيَّة الحيَّة.
ولد في غزة وتُوفي في القاهرة.
نشأ الشافعيُّ بمكة، وأخذ عن مالك بن أنس في المدينة، وزار بغداد مرتين، والتقى بأصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان صاحب المذهب الحنفي وإمام أهل الرأي في العراق. =

ج ـ وعلم أصول الحديث

قد تمخَّضت عنه ناحية الدراية، ويُسمَّى أيضاً: **مصطلح الحديث**. وهو يعتبر بحق من أثمن ما خَلَّفته الثقافة العربية الإسلامية من مُبتكراتها، لأنه أصلح وأدق ميزان علمي عقلي لتمحيص الأخبار والروايات، وتمييز صحيحها من زيفها.

فقد أُحكم فيه وضع قواعد هذا التَّمحيص والنقد، كما قُسِّمت فيه أنواع الروايات ومزاياها وعللها تقسيماً بديعاً مستوعباً، ووضعت لها أسماء اصطلاحيَّة، تدلُّ على كلِّ نوع من الروايات والأحاديث بما فيه من هذه المزايا أو العلل، بحيث يعرف تفصيل مدلولها بمُجرَّد ذكرها لدى علماء الحديث دون حاجة إلى شرح، كالصَّحيح، والضعيف، والمُسْنَد، والمُتَّصل، والمرفوع، والموقوف، والمُرسَل، والمنقطع، والمقلوب، والمُعْضَل، والمُعَلَّق، والمُدلَّس، والشَّاذ، والغريب... إلخ.

فكلُّ اسم من هذه الأسماء وغيرها، إذا وُصِفَ به حديث بعد التمحيص يدل على ناحية من أحوال الحديث لها أثر في تعيين مرتبته في مراتب الصحَّة أو الضعف، والقَبول أو الرفض.

وعلم المصطلح هذا يُستفاد منه إلى أبعد حدٍّ في طريقة التحقيق التاريخي، فأصبح بعضُ رجال العصر اليوم يفكرون باقتباس طريقته المُحكَمة واستخدامها في تمحيص الروايات التاريخية. فهي الطريقة التي استطاع

= ثم زار الشافعي القاهرة سنة ١٩٩هـ. وما بين العراق والقاهرة تبدَّل كثير من آرائه الفقهيَّة التشريعيَّة، فأسَّس مذهبه الجديد. ويُعتبر مذهبه وسطاً بين أهل الحديث وأهل الرأي.
كان فصيحاً بليغاً شاعراً فحلًا غير مكثر من الشعر، إماماً في اللغة والفقه والحديث، حاذقاً في الرماية لا يخطئ، مفرط الذكاء عجيب الحافظة.
وهو أول من وضع رسالة في علم أصول الفقه. ودستور مذهبه الفقهي كتاب «الأم» في سبع مجلدات كبار سجَّله عنه خاصَّة تلاميذه. وقد عرض فيه مناقشات فقهية هامة (ز).

علماء الإسلام بها أن ينخلوا الأحاديث المُخْتلِطة نَخْلاً، ويُميِّزوا صحيحها من غيره.

وقد وضَع الأستاذ أسد رستم[١] (أستاذ التاريخ الشرقي في الجامعة الأميركية ببيروت سابقاً) كتاباً[٢] في أصول البحث والتحقيق التاريخي، وبيَّن أنه قد اقتبس هذه الطريقة وقواعدها من علم مصطلح الحديث الذي يجب أن يُعتبر من مفاخر أساليب التحقيق وتمحيص الأخبار.

(١) هو أسد بن جبرائيل رُسْتم مجاعص، الدكتور بالفلسفة، مؤرِّخ لبناني من العلماء بالوثائق، ولد سنة ١٨٩٧ وتوفي سنة ١٩٦٥ كما في «الأعلام» للزركلي.

(٢) لطيف الحجم، سمَّاه: «مصطلح التاريخ»، إعجاباً منه بكتاب الإمام القاضي عياض «الإلماع».

١٢ تدوين الحديث والكتب المعتمدة المشهورة فيه

أشرنا سابقاً، آخر البحث عن طريقة النقل والحفظ، إلى أنَّ نقلَ الحديث وحفظه قد انتهى إلى اتفاق العلماء على جمعه وتدوينه بعد أن زال المحذور الذي من أجله كان النبي ﷺ قد نهى عن كتابة حديثه.

وقلنا: إنَّ الخليفة عمر بن عبد العزيز هو الذي بدأ ذلك فأمر بجمع الحديث النبوي وتدوينه[١].

فقد وَرَدَ في صحيح البخاري[٢] في كتاب العلم أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن حزم يقول له:

«انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دُروس

(١) تقدم في المبحث الرابع: طريقة النقل والحفظ، وينظر التعليق عليه.

(٢) هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ)، حَبْر الإسلام الحافظ لحديث رسول الله ﷺ، أول من أفرد الحديث الصحيح بالتأليف مميزاً عن غيره مما لم يبلغ رتبة الصحَّة. نشأ يتيماً في بخارى، وبدأ بحفظ الحديث وهو ابن عشر سنين. وكان عجيب الحفظ، وتلقى الناس عنه العلم ولم يبلغ الثامنة عشرة.

رَحَل رحلة طويلة سنة (٢١٠هـ) في طلب الحديث، سمع من نحو ألف شيخ، وجمع نحو ستمائة ألف حديث، اختار منها في صحيحه ما وثق برواته بشروط ضيِّقة جداً اشترطها في الرواة لقَبول حديثهم.

وهو من الأئمة المجتهدين في الفقه، وله آراء فقهية هامة. وكتابه «الجامع الصحيح» يعتبر أوثق كتب الحديث على الإطلاق، وفيه كثير من المكرر بالمناسبات، وجملة ما فيه بالمكرر نحو/ ٩٠٠٠/ حديث، وغير المكرر منه نحو/ ٣٠٠٠/ ، [بل: ٧٣٩٧ حديثاً مع المكرر، و٢٦٠٢ دون المكرر].

له مؤلفات كثيرة أهمها: الجامع الصحيح، والتاريخ الكبير والأوسط والصغير في رجال الحديث.

(ر: الرسالة المستطرفة ص٩، ومفتاح السنة للشيخ عبد العزيز الخولي ص ٣٨ ـ ٤٠، والأعلام للزركلي) (ز).

العلم وذهاب العلماء. ولا يَقْبلوا إلا حديثَ النبيِّ ﷺ وَلْيُفْشُوا العلم وَلْيَجْلِسوا حتى يُعلَّم مَنْ لا يَعلمُ، فإنَّ العلمَ لا يَهلِك حتى يكون سِرًّا».

وأبو بكر هذا هو ابن محمد بن عَمْرو بن حزم الأنصاري، نُسب إلى جدِّ أبيه، وهو تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة وقضائها، ولهذا كتب إليه ما كتب كما في «فتح الباري» شرح البخاري لابن حجر العسقلاني[١].

وجاء في «الرسالة المستطرفة» للأستاذ العلامة السيد الشيخ محمد بن جعفر الكتاني: أنَّ عمر بن عبد العزيز تُوفي قبل أن يبعث إليه أبو بكر ما كتبه[٢].

وجاء في «مفتاح السنة» للأستاذ محمد عبد العزيز الخولي: أنَّ عمر بن عبد العزيز أوصى إلى أبي بكر بن محمد بن حزم أن يكتب له فيما يكتب ما عند عَمْرة بنت عبد الرحمن الأنصارية من حديث رسول الله ﷺ.

---

(١) هو: أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل الكناني الشافعي، المعروف بابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ).
كان حامل لواء السنة في عصره وحافظها، وقاضي القضاة. ولد بمصر، ورحل في سبيل العلم إلى الحجاز والشام، وأخذ الحديث والفقه عن كبار حفاظ عصره وفقهائه، وأخذ اللغة عن المجد الفيروزآبادي صاحب القاموس المحيط. وتخرَّج في معظم الفنون حتى بلغ فيها الغاية.
تولّى القضاء والتدريس في مصر، وبلغت تصانيفه مائة وخمسين، وأعظمها: «فتح الباري» شرح صحيح البخاري ثلاثة عشر مجلداً، ومقدمته مجلد ضخم. قضى في تأليفه أكثر من ثلاثين عاماً، [بل ٢٥ عاماً من عام ٨١٧ إلى ٨٤٢].
وهو وشرح معاصره بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي المُسمَّى: «عمدة القاري» يُعَدَّانِ أعظم شروح البخاري وأهمها على كثرتها، وهما مطبوعان. (ر: مفتاح السنة للخولي ص ٤٣).
وقالوا: كان شرح البخاري دَيناً على الأمة فأداه ابن حجر والعيني. (ر: المستطرفة، ص ١٤٦) (ز).

(٢) كانت وفاة عمر بن عبد العزيز سنة ١٠١هـ، أما أبو بكر بن حزم فتوفي سنة ١٢٠هـ كما في «تهذيب تذهيب الكمال» للخزرجي (ص ٣٨٣) (ز).

وكذلك كتب عمر بن عبد العزيز إلى عُمَّاله في أمَّهات المدن الإسلامية لجَمْع الحديث، وإلى ابن شهاب الزهري المدني أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام، وشيخ الإمام مالك.

فهذا أول البدْء بجمع الحديث وتدوينه كتابةً خوفاً عليه من الضَّياع لموت رواته من الصَّحابة والتابعين إذا بقي مَخْزوناً في صدورهم.

وقد ذكر المُحقِّقون المُؤَرِّخون لنشأة تدوين الحديث النبويِّ أنَّ أول من قام بتدوينه فعلاً بأمر عمر بن عبد العزيز هو محمد بن مسلم المشهور بابن شهاب الزهري (كما في «جامع بيان العلم»)، وقد نقل أبو نُعَيم[١] في «حلية الأولياء» عن ابن شهاب نفسه أنه قال: «لم يدوِّن هذا العلمَ أحدٌ قبل تدويني»[٢].

ثمَّ تتابع بعد ذلك العلماء والمُحدِّثون في اسْتقصاء رواية الحديث من مختلف الأقطار نقلاً عن رواته الأصليين من الصحابة والتابعين؛ فقد كان الصحابة قد تفرَّقوا في الأمصار ما بين الحجاز واليمن وشمال أفريقية ومصر والعراق والشام في عهد عثمان بن عفان الخليفة الثالث، وكانوا قبل ذلك

(١) هو الحافظ أبو نُعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الشافعي. حافظ من الثقات في الحفظ والرواية. ولد ومات بأصبهان «٣٣٦ ـ ٤٣٠». من تصانيفه: «حلية الأولياء»، و«معرفة الصحابة»، و«تاريخ أصبهان». (الرسالة المستطرفة ص ٢٣، والأعلام للزركلي) (ز).

(٢) نقل الحافظ الذهبي في كتابه «تذكرة الحفاظ» عن الزهري في ترجمته أنه قال: «قال لي القاسم بن محمد (ابن أبي بكر الصدِّيق): أراك تحرص على العلم، أفلا أدلك على وعائه؟ قلت: بلى، قال: عليك بعَمْرة بنت عبد الرحمن، فإنها كانت في حِجْر عائشة «أم المؤمنين»، فجئتُها فوجدتها بحراً لا ينزف.
وَعَمْرة هذه تابعيَّة عظيمة في الفقه والحديث، وهي من بني النجار (٢١ ـ ٩٨).
وفي تاريخ ابن خلِّكان في ترجمة ابن شهاب الزهري: أنَّ عمر بن عبد العزيز كَتَبَ إلى الآفاق؛ عليكم بابن شهاب، فإنكم لا تجدون أحداً أعلم بالسنة الماضية منه.
(ر: «الثقافة الإسلامية» لأستاذنا الشيخ راغب الطباخ رَحِمَهُ اللَّهُ ص ١٩٤) (ز).

على اجتماعهم في المدينة لأنَّ عمر رضي الله عنه لم يُمكِّن الصحابة مدَّة خلافته أن يغادروا المدينة إلى الأقطار الأخرى، لأنهم حَفَظة العلم والحديث المأثور عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، فكان يعتمد عليهم في النوازل أي (الحوادث) فيجمعهم للمشُورة في الشؤون السياسية والعلمية.

من ذلك: جمْعه لهم واسْتشارته إيَّاهم عند الاختلاف بينه وبين فاتحي سواد العراق في تقسيم أراضيه على الفاتحين كما يريدون هم، أو عدم تقسيمها وإبقائها في أيدي أهليها وفرض ضرائب عليها كما يريد هو.

ومن ذلك أيضاً: جمعه للصحابة واستشارتهم عندما أراد تعيين مبدأ للتاريخ حيث أسْفَرت مَشُورتهم عن العمل برأي علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه، واتِّخاذ هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة مبدأ للتاريخ[١].

وقد بُدئ بجمع الحديث النبويِّ ونقله من الصُّدور إلى السطور غير مُفْرَدٍ بالتأليف، بل ممزوجاً بفتاوى الصحابة والتابعين، كما يُرى في مصنف ابن أبي شيبة (ـ ٢٣٥)، ثم أُفرد الحديث النبوي في مؤلفات مستقلة به من دون أقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم.

وكان بدء إفراد الحديث النبوي بالتدوين على رأس المِائتين للهجرة، إذ صنَّف عُبيد الله بن موسى البغدادي (ـ ٢١٣) مُسْنداً[٢]، وتلاه غيره من معاصريه[٣].

والواقع أنه لم يَنْقَضِ القرن الثالث حتى كانت رواية الحديث وجمعه وتدوينه قد فُرِغ منها، فانتقل من الصُّدور إلى الكتب، ولم يبق شيء في الصُّدور إلا النَّزْر اليسير.

---

(١) ر: «سيرة عمر بن الخطاب» لأبي الفرج ابن الجوزي (ز).

(٢) **المسند**: كتاب يرتب الأحاديث النبوية بحسب الصحابة الراوين لها، فيذكر لكل صحابي ما رواه من الأحاديث النبوية (ز).

(٣) ر: «الرسالة المستطرفة» للعلامة المرحوم السيد محمد بن جعفر الكتاني (ز).

وقد كان هذا القرن الثالث أجلَّ عصور الحديث، وأحفلها بعظماء المُحدِّثين المؤلفين وأجلّ المؤلفات، وفيه ظهرت **الكتب الستة** التي لم تُغادر من صحيح الأحاديث إلا اليسير[١].

وأصبح التَّعويل لدى العلماء على ما جُمع من الحديث في كتب القدماء وصحَّحوه، دون ما يرويه الرواة المتأخِّرون، وذلك لاستقرار الحديث الصحيح في هذه الجوامع ـ أي المجموعات الحديثيَّة ـ التي جمعها الأئمة القدماء، فمن روى بعد ذلك حديثاً لا يوجَدُ فيها لم يقبل منه.

و الحدُّ الفاصل في رأي بعضهم بين المتقدِّمين والمتأخرين من الرواة هو آخر القرن الثالث، أي تمام سنة ثلثمائة للهجرة[٢].

ثم انصرف العلماء والمُحدِّثون بعد ذلك إلى البحث والنقد والتَّمحيص في روايات هذه الأحاديث وسندها، وتمييز الموثوق من غير الموثوق على أساس قواعد علم أصول الحديث وموازينه الدقيقة، فلم يَنْقَضِ القرن الرابع حتى تمَّت تنقية الحديث النبويِّ من الدخيل، وتمييز الصحيح من العليل[٣]، ثم انصرفوا إلى الشَّرح والتَّفصيل، كما سنرى قريباً.

وبذلك أصبح كل حديث من الأحاديث المرويَّة في شيء من الكتب يُمكِّن العلماءَ المتأخِّرين أن يرجعوا إلى ما سجَّله أولئك الجهابذة المتقدِّمون عنه وعن رواته من ملاحظات، وما وصفوه به من صحة عدمها.

(١) ر: «قواعد التحديث» للشيخ جمال الدين القاسمي ص ٦١، نقلاً عن الإمام النووي. (ز). لكن كلام النووي مُتَّجه للكتب الخمسة: الستة إلا ابن ماجه.

(٢) ر: «توجيه النظر في علوم الأثر» للعلامة الشيخ طاهر الجزائري، و«الثقافة الإسلامية» للأستاذ الطباخ ص ٢٢٢ (ز). وأصله للذهبي في مقدمة «الميزان».

(٣) ر: الثقافة الإسلامية أيضاً ص ٢٠٠ ـ ٢٠٣ (ز).

١٣ أشهر مؤلفات الحديث النبوي

ومن أقدم المؤلفات وأشهرها في أحاديث الأحكام:

كتاب «الموطأ»:

للإمام مالك بن أنس الأصبُحي (٩٣ ـ ١٧٩هـ)، عالم المدينة وفقيهها، وصاحب المذهب الفقهي المالكي المنسوب إليه، وشيخ الإمام الشافعي، فقد ألَّفه بتكليفٍ من الخليفة المنصور العباسي، وجمع فيه أحاديث الأحكام الصحيحة التي استمدَّ منها أصول مذهبه، والفقه المأثور الذي اعتمده.

ويُعتبر «الموطأ» كتاب حديث لدى المحدثين، وكتاب فقه لدى الفقهاء.

ومن المؤلفات الواسعة المشهورة بعد ذلك:

«مسند الإمام أحمد»[١]:

رتَّبه بحسب الرواة الأوَّلين من الصحابة، فذكر عن كلٍّ واحد منهم ما رُوي عنه من أحاديث نقلها عن النبيِّ عليه الصلاة والسلام.

---

(١) هو الإمام العظيم، المحدث الفقيه، أحمد بن محمد بن حنبل، إمام المذهب الحنبلي أحد المذاهب الفقهية الأربعة الحيَّة (١٦٤ ـ ٢٤١)، ولد في بغداد ونشأ مُكبًّا على طلب العلم، وأخذ عن الشافعي، وكان من أخصِّ خواصِّه.
سافر في سبيل العلم كثيراً إلى معظم الأقطار الإسلامية. وهو من شيوخ الإمامين البخاري ومسلم.
له مؤلفات عديدة أشهرها: «المسند» جَمَع فيه نحو أربعين ألف حديث [وعدد أحاديثه ٢٧٦٤٧ كما في الطبعة المحقَّقة في مؤسَّسة الرسالة] مقدار ربعها مُكرَّر. سُجن في فتنة القول بخلق القرآن أيام المعتصم ثمانية وعشرين شهراً، ثم عَرف المتوكل قدره وأكرمه وقدَّمه. =

ومن أشهر المؤلفات التي امتازت بعد ذلك بمزيد التَّحرِّي والضبط التام في تمحيص رواياتها وأسانيدها حتى اعتُبرت في أعلى درجات الصحة والوثوق:

كتاب «الجامع الصحيح»[١]:

للإمام البخاري محمد بن إسماعيل (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ).

و«الجامع الصحيح»[٢]:

للإمام مسلم بن الحجَّاج القُشيري[٣] (٢٠٤ ـ ٢٦١هـ).

وهما الكتابان اللذان اشتُهِرا باسم **الصحيحين**، أي: صحيح البخاري وصحيح مسلم؛ فمتى ذُكر هذا اللفظ ينصرف إليهما.

= (ر: مفتاح السنة ص ٣٦، والأعلام للزركلي، و«ابن حنبل» للأستاذ الشيخ محمد أبي زهرة).
وقد غلا فريق من أتباع مذهبه فيما بعد وعُرفوا بالعصبية المذهبيَّة، ونشأت على أيديهم فتن (ز).

(١) واسمه الكامل: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

(٢) واسمه: «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ» كما حققه أستاذنا العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في رسالته: «تحقيق اسم الصحيحين واسم جامع الترمذي».

(٣) هو: مسلم بن الحجَّاج بن مسلم القشيري النيسابوري تلميذ البخاري، إمام جليل من أئمة المحدثين الحفاظ الثقات. ولد بنيسابور، ورَحَل في سبيل الحديث، وأخذ عن البخاري وشيوخه.
له مؤلفات عديدة كلها في الحديث وعلومه ورواته. أشهر كتبه: «الجامع الصحيح»، وهو في رتبة صحيح البخاري أو يليها اعتماداً، ولكنه يمتاز بحُسن ترتيبه وقلة المكرَّر فيه بالنسبة إلى صحيح البخاري. ويبلغ ما فيه نحو ثمانية آلاف حديث، [عدد أحاديث صحيح مسلم من غير تكرار (٣٠٣٣) حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، وتزيد على الثمانية آلاف كثيراً]. وقد شُرِح شروحاً كثيرة أشهرها: «المنهاج» للحافظ الإمام يحيى بن شرف النووي الشافعي «ـ ٦٧٦هـ». (ر: مفتاح السنة ص ٤٦، والأعلام للزركلي) (ز).

ثم وُجدت أيضاً كتب أخرى معتمدة في الدرجة الثانية بعد هذين الصحيحين، وهي:

كتب السنن الأربعة:

للأئمة الحفاظ[١]: النسائي[٢] وأبي داود[٣] .....

(١) قال الشهاب الخفاجي في «شرح الشفاء» ١: ٩٤: «الحافظ في اصطلاح المحدثين: وصفٌ يُطلق على كلِّ من أكثر رواية الحديث وأتقنها، وقد انقطع هذا في عصرنا، وكان آخر الحفاظ السيوطي والسخاوي». وقد كانت وفاة الشهاب الخفاجي سنة ١٠٦٩هـ (ز).

(٢) الإمام النسائي «بفتح النون» نسبة إلى «نسا» قرية بخراسان، هو أحمد بن شعيب الخراساني (٢١٥ ـ ٣٠٣هـ)، سمع من أئمة الحديث في عصره بخراسان والحجاز والعراق ومصر والشام والجزيرة، وبرع وتفرَّد في عصره بالمعرفة والإتقان وعُلو الإسناد حتى كان أحفظ من الإمام مسلم بن الحجاج[١]. وتوفي بمكة.

له مؤلفات كثيرة أشهرها: كتاب «السنن» الكبير جمع فيه الصحيح والحسن، ثم ميَّز منه الصحيح فقط بطلب من أمير الرملة في كتاب سمَّاه: «المُجْتبى من السنن»، وهو الذي يُراد متى عُزي حديث إلى سنن النسائي والمعدود من الكتب الستة. ودرجته بينها تأتي بعد صحيح البخاري ومسلم[٢]، لأنه أقل الكتب بعدهما اشتمالاً على الضعيف (ر: مفتاح السنة ص ٧٩، والرسالة المستطرفة ص ١٠، والأعلام للزركلي).

والمراد بالضعيف ممَّا يوجد في كتب الصحاح هو ما يراه المؤلف صحيحاً، وينتقده عليه مَنْ بعده من العلماء فيعدُّونه في نظرهم ضعيفاً. ويُوجد من هذا القبيل عددٌ قليل في الصحيحين[٣] (ز).

(٣) هو: الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ)، إمام أهل الحديث في عصره. رحل في الطلب رحلة طويله وتوفي بالبصرة. وهو من =

(١) المنقول في هذا الصَّدد أن للنسائي شرطاً أشدّ من شرط الإمام مسلم. وهذا لا يعني تقديم «سننه» على «صحيح مسلم».

(٢) الذي استقرَّ عليه العلماء في ترتيب الكتب الستة: كتاب البخاري، ثم كتاب مسلم، ثم أبي داود، ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم ابن ماجه.

(٣) يريد أستاذنا المؤلف ﷾ تعالى أن يقول: إنَّ في الكتب الستة ما هو مختلف في صحَّته عند بعضهم، فقد يُصحِّح أحدهم هذا الحديث في كتابه كالترمذي مثلاً، ويضعفه أبو داود. وأما ما يتعلق منها بالصحيحين، فقد أجاب العلماء عنها، وصار أمراً مفروغاً منه.

والترمذي[١] وابن ماجَهْ[٢].

= تلاميذ الإمام أحمد، ومن شيوخ النسائي والترمذي. ألف كتابه «السنن» فأوْدَعَه نحو خمسة آلاف حديث انتخبها من خمسمائة ألف وعَرَضَه على أحمد فاستجاده.
قال الخطابي: هو أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين. وقال الغزالي: إنه يكفي المجتهد في أحاديث الأحكام.
والخطابي: هو أبو سليمان حَمْد بن إبراهيم (ـ ٣٨٨)، وهو من أشهر شرَّاح سنن أبي داود. وشرحه اسمه: «معالم السنن» (ر: مفتاح السنة ص ٧٦، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ١٥٣، والثقافة الإسلامية لأستاذنا الطباخ ص (١٩٩ و٢٣٠).
وقد وُفِّق أستاذنا الشيخ راغب الطباخ ﷺ إلى طبع هذا الشرح الجليل في أربعة أجزاء سنة ١٣٥١هـ في مطبعته العلمية بحلب (ز).

(١) هو: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي، نسبة إلى «ترمذ» (٢٠٠ ـ ٢٧٩)، تلقَّى من البخاري وغيره، وكان إماماً ثقة حُجَّة غاية في العلم والورع والزهد، وعمي في آخر عمره، وكان يُضرب به المثل في الحفظ، ألف كتاب «السنن» وكتاب «العلل». [واسم كتابه «السنن»: «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل»].
ولسننه مختصرات وشروح عدَّة، وأشهر شروحه: شرح الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي المعروف بابن العربي المالكي صاحب كتاب «أحكام القرآن» (ـ ٤٥٦)، واسم الشرح: «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي».
والأحوذي في اللغة وزان «ألمعي»، من حَذِقَ الأشياء وأتقنها.
(ر: المصباح المنير، والأعلام للزركلي، ومفتاح السنة ص ٩٤، والثقافة الإسلامية للأستاذ الطباخ ص ٢٣٠، ونَكت الهميان في نكت العميان ص ٢٦٤) (ز).

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجَهْ القزويني (٢٠٩ ـ ٢٧٧ هـ)، كان أحد الأئمة الأعلام، رَحَل في طلب الحديث، وطاف البلاد، وسمع من أصحاب مالك والليث ابن سعد، وأخذ عنه علماء كثيرون.
من مؤلفاته: كتاب «السنن» سادس الكتب الستة، وضمَّنه زوائد كثيرة عما في الكتب الخمسة الأخرى. ولكن لُوحظ على تلك الزيادات التي انفرد بها عن الخمسة أنَّ كثيراً منها ضعيف.
ومن أشهر شروحه: شرح الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي، سبط ابن العجمي (ـ ٨٤١هـ)، وشرح العلامة الشيخ أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السِّندي (ـ ١١٣٨) وهو مطبوع معه.
(ر: وفيات الأعيان لابن خلكان، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ١٨٩، ومفتاح السنة ص ١٠١، والثقافة الإسلامية ص ١٩٩ و٢٣١) (ز).

وهي مع صحيحي البخاري ومسلم يطلق عليها جميعاً اسم: **الكتب الستة**.

وبعض كبار العلماء كرَزين السَّرَقُسْطي [ـ ٥٣٥]، والمَجْد ابن الأثير [ـ ٦٣٠]، يجعلون سادس الستة «**موطأ الإمام مالك**» بدلًا من سنن ابن ماجَهْ (ر: «مفتاح السنة» ص ١٠١).

* وقد وُجِدت أيضاً مؤلَّفات خاصَّة بالأحاديث الموضوعة التي حكم عليها العلماء أهل الاختصاص بأنها مكذوبة على لسان الرسول ﷺ، ومَنَعوا روايتها ونشرها والاعتماد على شيء منها.

ومن مشهور هذه المؤلفات: كتاب «**اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**» لجلال الدين **السيوطي**[(١)].

ويُعتبر من المُغَالين في الحكم بالوضع العلامة **ابن الجوزي**[(٢)]، فإنه

---

(١) هو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، إمام مُحدِّث حافظ مؤرِّخ أديب فقيه، واسع الاطلاع والاستيعاب، نشأ في القاهرة يتيماً. ولما بلغ الأربعين اعتزل الناس وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل منزوياً عن أصحابه كأنه لا يعرف أحداً منهم وانصرف للتأليف.

وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها، وطلبه السلطان مراراً فلم يذهب إليه، وأرسل إليه هدايا فردَّها، وبقي كذلك حتى تُوفي.

له نحو خمُسمائة مصنف في معظم علوم عصره وفنونه، ما بين كتاب كبير ورسالة صغيرة، كثير منها اختصار لمؤلفات غيره وكثير منها مطبوع.

ومن أشهر مؤلفاته المتداولة في الحديث: «**الجامع الصغير**» مُرتَّب على حروف المعجم في أول الحديث. وفيه ضعاف كثيرة وموضوعات، فلا يعتمد منه شيء ما لم يرجع إلى رأي العلماء فيه من الشرَّاح الثقات. وأهم شروحه الموثوقة: «فيض القدير» للمناوي، وقد طبع في مصر مع ترقيم الأحاديث بالأرقام المتسلسلة (ز).

(٢) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (٥٠٨ ـ ٥٩٧هـ) علَّامة عصره في الحديث والتاريخ، كثير التصانيف في شتى الفنون، له نحو ثلثمائة مصنف [بل أكثر بكثير]. منها كتاب: «**الموضوعات**» ذكر فيه الأحاديث التي عَدَّها =

يحشر بين الموضوعات أحاديث نفى جمهور أهل الحديث عنها شُبهة الوضع، حتى أصبح يقال: **لا عبرة بموضوعات ابن الجوزي، ولا بتصحيحات الحاكم**، أي: لا عبرة بحكم ابن الجوزي على حديثٍ بأنه موضوع، ولا عبرة أيضاً بقول الحاكم عن حديث: إنه صحيح، إذا انفرد كلٌّ منهما بحكمه هذا[١].

= من المكذوبات، وغالى في الحكم بالوضع على كثير من الأحاديث الثابتة (ز).

(١) **الحاكم**: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (٣٢١ ـ ٤٠٥هـ). لُقِّب بالحاكم لتولِّيه قضاء نيسابور سنة ٣٥٩هـ في أيام الدولة السامانية. تفقه في الفقه الشافعي ثم طلب الحديث وغلب عليه، وصنَّف في علومه ما يبلغ ألفاً وخمسمائة جزء. من أشهرها كتاب: «**المستدرك على الصحيحين**»، جمع فيه ما رآه صحيحاً ممَّا لم يروه البخاري ومسلم.
وقد لخَّص الحافظ الذهبي هذا المستدرك وتعقَّبه وأبان ما فيه من أحاديث ضعيفة أو منكرة أو موضوعة فبلغ نحو ربعه. والكتاب مطبوع في الهند مع تعليقات الذهبي.
وقد اعتذروا عن تَسَاهل الحاكم في التصحيح رغم أنه كان من الحفاظ البارعين بأسباب منها ما قاله الحافظ ابن حجر: إن الحاكم سوَّد كتابه لينقِّحه فعاجلته المنية قبل تنقيحه وتبييضه (ر: مفتاح السنة ص ٧٢) (ز).

١٤ اختلاف طريقة التدوين باختلاف مقاصد المؤلفين

والنَّاسُ في تصانيفهم التي جمعوها في الحديث مختلفو الأغراض:

فمنهم: مَنْ قَصَرَ همَّته على تدوين الحديث مُطلقاً ليحفظ لفظه ويستنبط منه الحكم كما فَعَل أحمد بن حنبل في «مسنده»، وغيره كذلك، إذ يُفْرِدونَ لكلٍّ من صحابة الرسول باباً في الكتاب، يثبتون فيه كل ما روَوه عنه.

ومنهم: مَنْ يُرتِّب الأبواب بحسب الموضوعات لا بحسب الأشخاص، ويُورد كل حديث في بابه، فإن كان الحديث يتعلَّق بالصلاة يذكرونه في باب الصَّلاة، أو بالبيع ففي باب البيع وهكذا... كما فعل مالك في «الموطأ»، ثم البخاري ومسلم ومَنْ جاء بعدهما.

وهذه الطريقة أسهل مَطْلباً، لأنَّ الباحث عن الحديث قد يعرف موضوعه دون رواية، كما أن وروده في بابه يدلُّ على الحكم المقصود من روايته دون حاجة إلى إعمال فكر[١].

ومنهم: مَنْ اقتصر على سَرْد الأحاديث وشَرْح غريبها وإعرابها ومعانيها اللغوية دون تعرُّض للأحكام التي تضمَّنتها كما فعله أبو عُبيد القاسم بن سلام [ـ ٢٢٤]، وابن قُتَيْبة [ـ ٢٧٦] وغيرهما.

ومنهم: مَنْ يضيف إلى ذلك ذكر الأحكام التي تُستنبط من الحديث وآراء الفقهاء فيها، كما فعل أبو سليمان حَمْد بن محمد الخطابي [ـ ٣٨٨] في «معالم السنن»[٢]، وكذا غيره من العلماء.

---

(١) لا. بل يحتاج إلى إعمال فكر ودقة نظر، لا سيما في تراجم صحيح البخاري وأبواب كتابه.

(٢) هو أجلُّ شرح لسنن أبي داود، وقد قدَّمنا أنَّ هذا الشرح قد وُفِّق أستاذنا الشيخ راغب الطباخ رحمه الله تعالى إلى طبعه في مطبعته بحلب (ر: ص ٤٩) (ز).

ومنهم: مَنْ قَصَد شرح الغريب فقط، فاستخرج الكلمات الغريبة من الأحاديث ودوَّنها وشرحها، كما فعل أبو عُبيد أحمد بن محمد الهروي (ـ ٤٠١هـ) وغيره[١].

ومنهم: من قَصَد تدوين الأحاديث التي تَتَضَمَّن ترغيباً وترهيباً، أي مُوجبات الثواب والعقاب، كما فعل الإمام حسين بن مسعود البغوي [ـ ٥١٠] في «مصابيح السنة»[٢]، والحافظ عبد العظيم المنذري [ـ ٦٥٦] في «الترغيب والترهيب».

ومنهم: من خصَّ أحاديث الأحكام فقط، أو الناسخ والمنسوخ من الحديث، إلى غير ذلك من المقاصد الكثيرة التي كانت تختلف بها أنواع المؤلفات وطريقتها[٣].

«وقد كان غَرَضُ المُدوِّنين الأوَّلين للحديث حفظه وإثباته وبيان طرق

---

(١) وقد تقدم ذكر هذا النوع من التصنيف، وأشار أستاذنا إلى كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة.

(٢) كتاب مصابيح السنة ليس قاصراً على أحاديث الترغيب والترهيب، بل هو مرتب على أبواب السُّنَّة جميعها.

(٣) انظر تفصيل طريقة التدوين هذه في: «كشف الظنون» ص ٦٢٧، وفي «الثقافة الإسلامية» لأستاذنا الطباخ ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤، نقلاً عن مقدمة كتاب «جامع الأصول» للإمام أبي السعادات مَجْد الدين مبارك بن محمد بن الأثير الشيباني الجزري نسبة إلى جزيرة ابن عمر، وهو كتاب عظيم حافل جامع، هذَّب فيه ورتَّب وشَرَح كتاب أبي الحسن رَزِين بن معاوية العبدري (ـ ٥٣٥) الذي جمع فيه ما في موطأ مالك وصحيحي البخاري ومسلم، وسنن النسائي وأبي داود والترمذي.
وقد أفاد أستاذنا الطباخ أنه يوجد من «جامع الأصول» هذا نسخة نفيسة جداً بخط دقيق جميل كأنه طباعة في مكتبة المدرسة العثمانية بحلب، وقد أصبحت أخيراً ملحقة بمكتبة دائرة الأوقاف (ز).
[**قلت**: كتاب «جامع الأصول» طُبع أكثر من مرة، وكلام مؤلفه واضح في مقدمته بعدوله عن طريقة رَزِين العبدري في كتابه «تجريد الصحاح» إلا في كونهما مُرتَّبين على الأبواب].

روايته ومعرفة رواته وأحوالهم، حتى نقدوا وأخذوا وتركوا بعد الاحتياط والتدبُّر والضبط، فلم يأت صنيعُهم الأول على أكمل الأوضاع، ولم يتَّسع لهم الزمن والعمر لأكثر من هذا الغرض الذي هو الأهم الأعظم، ولم يكن يسُوغ الاشتغال بغير ذلك من اللوازم التبعيَّة والكماليَّة لهذا الفن.

فالأصلُ هو أولاً حفظ الحديث ذاته، ثم ترتيبه وتحسين وضعه، فانصرف الأوَّلون إلى ما هو واجب متعيِّن، واخْتَرمتهم المنايا قبل التفرُّغ لما فعله التابعون لهم، ثم جاء الخلف الصَّالح فأكملوا عمل السَّلف بإبداع ترتيب وزيادة تهذيب، واختصار وتقريب، ثم بشرح وإيضاح واسْتنباط أحكام» إلخ[1]..

(١) ر: كشف الظنون (ص ٦٢٤ وما بعدها) (ز).

١٥ العلوم التي نشأت حول الحديث النبوي

نَشَأ في تاريخ العلوم والثقافة الإسلامية بسبب الحديث النبوي وتحريره وضبطه وشرحه ـ ما عدا علم أصول الحديث الذي اشتمل على قواعد التَّمحيص ـ علومٌ متعدِّدة، كلٌّ منها يرمي إلى خدمة الحديث النبويِّ من بعض النواحي، **ومن أهم هذه العلوم ما يلي**:

١ ــ علم رجال الحديث أو تاريخهم

وهو أهم العلوم المذكورة، وموضوعه: البحث في رواة الحديث وتاريخهم، وكل ما يتعلق بشؤونهم ونشأتهم وشيوخهم وتلامذتهم، ورحلاتهم، ومن اجتمعوا به أو لم يجتمعوا من أهل عصرهم، ومركزهم العلمي في عصرهم، وعاداتهم وطبائعهم، وأخلاقهم وشهادة عارفيهم لهم أو عليهم، وسائر ما له صلة بتكوين الثقة، والحكم عليهم جرحاً أو تعديلاً.

٢ ــ علم الجرح والتعديل

الجرح: الطعنُ في الراوي من ناحية فأكثر.

والتعديل: التوثيقُ، وهو اعتبار الراوي مقبول الرواية، أي ثقة يُحتجُّ بروايته ونقله.

وعلم الجرح والتعديل يتَّصل اتِّصالاً وثيقاً بعلم تاريخ الرواة. وقد اتَّفق العلماء على جَوَاز الجرح تبياناً للواقع، وكشفاً لحقائق الأشخاص الذين يتصدَّون لرواية الحديث، ولا يعتبر هذا **اغتياباً مُحرَّماً**، لأن الغيبة المنهي عنها شرعاً هي ما كانت طعناً مُجرَّداً وذماً لا يتوقف عليه مصلحة شرعية.

أما هنا فلا يمكن معرفة حقائق الأشخاص الذين ينقلون الحديث، وهو

من أصول الشريعة، إلا من طريق تشريح أحوال هؤلاء الأشخاص، وتعديلهم أو تجريحهم من قِبَل الباحثين العالمين بأحوالهم، لقَبول روايتهم أو ردِّها لا لمُجرَّد الذم.

وأول من جُمع كلامه وآراؤه في الجرح والتعديل هو الإمام الحافظ الحُجَّة يحيى بن سعيد القطَّان (ـ ١٨٩هـ) من طبقة شيوخ شيوخ البخاري. ثم توارَدَ على ذلك مَنْ بعده.

ويُعَدُّ من أكمل الكتب في ذلك وأجلِّها: كتاب «**الكامل**» لأحمد بن عدي. ومن أشهر المؤلفات المتأخرة المشهورة في ذلك والمطبوعة المتداولة إلى اليوم: «**ميزان الاعتدال**» للحافظ الذهبي. فقد اختصر فيه كتاباً كبيراً لابن الجوزي، واعتمد كتاب ابن عدي، وأخذ كثيراً من تاريخ البخاري وغيره.

وفي علم الجرح والتعديل قواعد وموازنات واصطلاحات طريفة هامة:

فمن قواعده مثلاً: أنَّ تعديل الشخص مقبول من أهل المعرفة ولو لم يذكر سببه، وذلك على الرأي الراجح لدى المُحدِّثين.

وأما الجرح فلا يقبل إلا ببيان سببه الموجب له، ككون الراوي كذوباً، أو ذا غفلة، أو جاهلاً، أو فاسقاً، أو ذا عقيدة مبتدعة، أو عُرفت عنه حادثة تحطُّ من قدره أو تُضعف من الثقة به؛ إلى غير ذلك من الأسباب.

والجرح يثبت بقول شخص واحد دون حاجة إلى التعدُّد.

وألفاظ التعديل والجرح تختلف في دلالاتها الاصطلاحيَّة على المراتب؛ مثل **قولهم في التعديل**: هو ثقة، أو مُتْقن، أو صدوق، أو محلُّه الصِّدق، أو لا بأس به، أو صالح الحديث.

وقولهم في الجرح: هو ليِّن الحديث، أو ليس بقوي، أو مُقَارِب

الحديث، أو ضعيف الحديث، أو مضطرب الحديث، أو متروك الحديث، أو ليس بذاك، أو مجهول، أو لا شيء.

وقولهم في التعديل: لا أعلم به بأساً، يعتبر دون قولهم: **لا بأس به**، إذ قد يكون فيه بأس، أي ضعف يُوجب جرحه، ولا يعلمه القائل.

وكذا قولهم في الجرح: في حديثه ضعف، يعتبر دون قولهم فيه: **هو ضعيف الحديث**.

٣ ـ علم الناسخ والمنسوخ من الأحاديث

وهو علم يبحث عن الأحاديث المتعارضة في الأحكام التي تُقَرِّرها ليُعرف أيُّها الناسخ وأيُّها المنسوخ، فإنَّ من المُقرَّر أنه إذا وَرَدَ في السنة حديثان متعارضان في حكم شرعيٍّ، فإذا أمكن التوفيقُ بينهما بحَمْل كلٍّ واحد منهما على مَحْملٍ لا يُعارض الآخر، فإنه يُحمل ويُؤَوَّل الحديثان بهذه الطريقة، وتُسمَّى: «**طريقة الجمع**»، لأنها يُجمع فيها بين الحديثين ويُعمل بهما معاً.

أما إذا لم يمكن التوفيق بينهما بطريق الجمع، «فإنْ عُرف أيهما صَدَر أولًا وأيهما آخِراً، اعتُبِر المتأخِّر ناسخاً لحكم المُتقدِّم، أي: مُلْغياً له، وهي: قضية **النَّسخ التَّشريعي**.

وإن لم يُعرف السابق من اللاحق يُلجأ إلى ترجيح أحدهما على الآخر بمُرجِّحات: مثل أن يكون أحدهما أقوى سَنَداً، أو أن يكون الحكم الذي تضمَّنه تشهد له شواهد، وتُؤيِّده أحاديث أخرى، أو قواعد ثابتة، وهذه تُسمَّى: «**طريقة الترجيح**».

ويجب أن يُلحظ أنَّ التَّعارض المذكور لا يتصوَّر علمياً إلا بين الأحاديث الصِّحاح، لا بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف الثبوت،

لأن الضعيف لا يُعمل به[١]، فلا يعتبر معارضاً للحديث الصحيح الثابت.

٤ ـ علم غريب الحديث

غريبُ الحديث هي الألفاظ التي تحتاج إلى شرح وتفسير بعد أن ضعفت معرفة الناس باللغة الفصحى، فأصبحت تلك الألفاظ بالنسبة إلى المتأخرين غير اللغويين كغريب اللغة.

فهذا العلم يبحث في اسْتقصاء هذه الألفاظ التي تُسمَّى: غريب الحديث وشرحها، وتحديد معانيها الحقيقية أو المجازية المقصودة في الأحاديث الواردة فيها.

وقد اهتم فريقٌ كبير من العلماء على التعاقب بالتأليف في هذا الموضوع لمَّا ظهرت الحاجة إليه لجهل الناس باللغة بعد العصر الأول الذي لم يكن الصحابة فيه والتابعون محتاجين إلى شرح شيءٍ من ألفاظ الحديث لمعرفتهم باللغة وأساليب البيان.

ويقال: إنَّ أول مَنْ جمع كتاباً في غريب الحديث وشرحه هو أبو عبيدة مَعْمَر بن مُثنَّى البصري، المتوفى سنة (٢١٠هـ).

ثم تَسَلْسَل المؤلِّفون بعده، وازدادوا توسيعاً واستقصاءً، واختلفت مؤلفاتهم منهجاً وترتيباً، حتى استقرَّت على طريقة تأليف معجمات اللغة.

ومن هؤلاء: عبد الملك الأصمعي (ـ ٢١٦)؛ ومحمد بن المُستنير المعروف بقُطْرُب (ـ ٢٠٦)، وأبو عُبيد القاسم بن سلام (ـ ٢٢٤)، وعبد الله بن مسلم بن قُتَيبة الدِّينَوري (ـ ٢٧٦)، والمبرد (ـ ٢٨٨)، وثعلب [ـ ٢٩١]، ومحمد بن القاسم الأنباري [ـ ٣٢٨]، وغيرهم؛ إلى أن جاء مَجْد الدين مبارك بن محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير (ـ ٦٠٦) فوضع

(١) أبداً ما دام يخالف الصحيح، أما إذا انفرد في المسألة فيُعمل به في مجالات متعددة.

كتابه الحافل المُسمَّى «**النهاية**»، فاستوعب فيه وأقصى وأحسن الترتيب، وأصبح هو المرجع المشهور في هذا الموضوع، يرجع إليه في تفسير غريب الحديث، وهو أربعة أجزاء كبيرة مطبوع متداول، واختصره السيوطي، ومختصره مطبوع بهامشه. وهو، أي مختصر السيوطي، قليل الجدوى بعد طبع الأصل.

وقد ذكر ابن الأثير في مقدمة كتابه هذا «النهاية» تاريخ هذا العلم وتسلسل مؤلِّفيه ومؤلَّفاته، وخصائص كلٍّ منها وطريقته، وفصَّل ذلك تفصيلاً جيداً.

١٦ الاستشهاد بالحديث على اللغة وقواعدها

اختلفَ العلماء في أنه: هل يُعتبر الحديثُ المروي حُجَّة في إثبات اللغة وقواعد النحو، أو لا يعتبر؟

وجمهور العلماء على أنَّ الحديث النبوي يُعتبر حجَّة في ذلك.

وذهب أبو حيَّان [ـ ٧٤٥] وابن الضَّائع [ـ ٦٨٠][(١)] من النَّحْويين إلى أنه لا يُقبل الاحتجاج بالحديث على اللغة وقواعدها، وحُجَّتهما في ذلك أنَّ كثيراً من الأحاديث المروَّية لم تُنقل بلفظها من فم النبيِّ عليه الصلاة والسلام، بل رُويت بالمعنى؛ وهي مختلطة بغيرها مما نقل باللفظ؛ فبذلك تزول الحجة اللفظيَّة في الحديث النبويِّ على اللغة وقواعدها.

وقد أجاب العلماء عن هذه الشبهة بأنَّ ما نُقل بالمعنى إنما نقله رواة من الصحابة ورجال الصَّدر الأول، وهم من أهل اللغة والبصر بها ممَّن يُحتجُّ بكلامهم أيضاً. فاللفظ الذي صَاغُوا به معنى الحديث الذي سمعوه صياغةً صحيحةً في أساليبهم، وموافقة لمعنى الحديث، هو أيضاً ـ أي لفظهم نفسه ـ مما يُحتج به في إثبات اللغة وقواعد النحو. (ر: قواعد التحديث، للشيخ جمال الدين القاسمي ص ٢١٥ ـ ٢١٧).

هذا، وقد فصَّل في هذا العصر الأستاذ العلامة الشيخ محمد الخضر حسين التونسي هذا الموضوع وناقشه وأتى فيه برأي تفصيليّ سديد نشره في

(١) هو: أبو الحسن علي بن محمد الكتامي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٠، أحد أئمة العربية والأصلين: علم الكلام وأصول الفقه، له ترجمة في «بغية الوعاة» ٢: ٢٠٤.

الجزء الثالث من مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بمصر، فقال:

«من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به على اللغة، وهو ستة أنواع:

١ ـ ما يُروى بقَصْد الاستدلال على كمال فصاحة النبيِّ عليه الصلاة والسلام كقوله: «**حَمِيَ الوطيس**»(١)، وقوله: «**مات حَتْف أنفه**»(٢)، وقوله: «**الظلمُ ظلماتٌ يوم القيامة**»(٣)، وقوله: «**إنَّ من البيان لسحراً**»(٤)، وقوله: في بعض النِّساء: «**مَأْزورات غير مأجورات**»(٥)، وقوله: «**إنَّ الله لا يَمَلّ حتى تملُّوا**»(٦)، ونحو ذلك من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان، وبراعة الصياغة.

٢ ـ ما يُروى من الأقوال التي كان النبيُّ ﷺ يتعبَّد بها، أو يأمر بالتعبُّد بها، كألفاظ دعاء القنوت في الصَّلاة، والتحيَّات فيها، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصَّة.

٣ ـ ما يُروى شاهداً على أنَّ النبيَّ عليه الصلاة والسلام كان يُخاطِب كلَّ

(١) أخرجه مسلم (١٧٧٥) في كتاب الجهاد والسير، في قصة غزوة حنين، من حديث سيدنا العباس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٦٧٦)، وأحمد في «المسند» (١٦٤١٤)، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٥: ١٣ ـ ١٤، والطبراني في «الكبير» (١٧٧٨). قال الهيثمي في «المجمع» ٥: ٢٧٦: «رواه أحمد والطبراني، وفيه محمد بن إسحاق مدلس، وبقية رجاله ثقات».

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٤٧)، ومسلم (٢٥٧٩) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. ورواه مسلم أيضاً (٢٥٧٨) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه البخاري (٥١٤٦) و(٥٧٦٧) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ومسلم (٨٦٩) من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنهما.

(٥) أخرجه ابن ماجه (١٥٧٨) من حديث عليّ عليه السلام.

(٦) أخرجه البخاري (٤٣) و(١١٥١) و(١٩٧٠) و(٥٨٦٢)، ومسلم (٧٨٢) و(٧٨٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

قبيلة من العرب بلغتها وبلهجتها الخاصَّة، كحديث: «**ليس من البرِّ الصِّيامُ في السفر**»[(١)].

فهذه الأنواع الثلاثة ظاهرٌ فيها قَصْدُ الرواة إلى رواية الحديث بلفظه.

٤ ـ الأحاديث التي وَرَدت من طرق متعدِّدة واتَّحدت ألفاظها، فإنَّ إتِّحاد ألفاظها مع تعدُّد الطرق دليلٌ على أنَّ الرواة لم يَتَصرَّفوا في ألفاظها، سواء أتعدَّدت طرقها إلى النبيِّ عليه الصلاة والسلام، أو إلى الصحابة، أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً ممَّن يحتج بكلامهم في اللغة.

٥ ـ الأحاديث التي تمَّ تدوينها على يد مَنْ نشأوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس [ـ ١٧٩]، وعبد الملك بن جُرَيْج [ـ ١٥٠]، والإمام الشافعي [ـ ٢٠٤].

٦ ـ ما عُرف من حال رواته أنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين [ـ ١١٠]، والقاسم بن محمد [ـ ١٠٧]، ورجاء بن حَيْوَة [ـ ١١٢]، وعلي بن المديني [ـ ٢٣٤].

فهذه الأنواعُ الستَّة لا ينبغي التَّردُّد في الاحتجاج بها على اللغة وقواعدها.

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها على اللغة، وهي التي لم تُدوَّن في العهد الأول، وإنما تُروى في كتب بعض المتأخِّرين».

(١) أخرجه البخاري (١٩٤٦)، ومسلم (١١١٥)، وأبو داود (٢٤٠٧)، والترمذي (٧١٠) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ. وأخرجه أحمد (٢٣٦٧٩) من طريق الزهري، عن صفوان بن عبد الله، عن أم الدرداء، عن كعب بن عاصم الأشعري مرفوعاً: «**ليس من امبر امصيام في امسفر**» وصحَّحه الشيخ شعيب. وينظر التعليق عليه.

١٧ أقسام الحديث الأساسيَّة والفرعيَّة

أشرنا فيما سبق إلى أنَّ علماء الحديث قد اصْطَلحوا على أسماء يُميِّزون بها أحوال الأحاديث ودرجاتها.

وقد قسَّموا الحديث بوجهٍ عام إلى **ثلاثة أقسام أساسية**، تتفرَّع منها فروعٌ كثيرة.

وتلك الأقسام الأساسية الثلاثة هي: **الصحيح ـ والحسن ـ والضعيف**:

أ ــ الحديث الصحيح

فأما الحديثُ الصحيح فهو الذي يرويه الثقاتُ بعضهم عن بعض بالتَّسلسل، ويكون مُسْنَداً إلى النبيِّ عليه الصلاة والسلام بسندٍ مُتَّصل الحلقات من مَبْدئه إلى منتهاه، ولا يكون فيه شذوذ ولا علة.

والشخص الثقة: هو الذي يكون **عدلاً ضابطاً**.

والشُّذوذ: أن يكون الراوي ثقة، ولكنه يُخالف في روايته ما يرويه الجماعة. وعندئذ يُسمَّى حديثه «**شاذًّا**».

والعلة: هي أن يكون في سَنَدِ الحديث، أو في متنه، سببٌ خفيٌّ قادح فيه ليس ناشئاً عن جرح الراوي، أي عن طعن في الثقة به، كما لو كان الحديث **مُرسلاً**، وهو الذي حُذف من سنده اسم الصحابي أي الراوي الأول، وأسنده التابعي رأساً إلى الرسول ﷺ، كما سنرى.

وشريطة العدالة في رواة الصحيح تنتظم جميع الصفات التي تشترك في تكوين الثقة بصدق الشخص الراوي من حُسْن العقيدة، والمُحافظة على جميع الواجبات الدينيَّة، واجْتناب الكذب خاصَّة، واجْتناب سائر المعاصي

المنكرات والشُّبهات، وكل ما يُخلُّ بالمروءة بوجه عام، والتزام التقوى والورع والأمانة والعفة.

وشريطة الضبط تنتظمُ كَمَالَ المَلَكَات العقليَّة، وحُسْن التَّمييز، وقوة الذاكرة، والنَّباهة وعدم الغفلة، وكل ما يتعلق بحُسْن الفهم والحفظ واليقظة والمعرفة بأحوال الناس.

وممَّن اشتُهرت عدالتهم وضبطهم ولا حاجة للنصِّ عليها:

الأئمة الأربعة الفقهاء أصحاب المذاهب: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل.

ومن غيرهم من أئمة الحديث أو الفقه: ابنُ شهاب الزهري[١]، وشُعبة[٢]، وسفيان الثوري[٣]، وسفيان بن عُيينة[٤]، .....

(١) هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن عُبيد الله بن شهاب الزهري من بني زهرة من قريش (٥١ ـ ١٥٤هـ)، مدني تابعي من شيوخ الإمام مالك، ومن أكابر الحفاظ الفقهاء، وأول البادئين بتدوين الحديث. (ر: تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٢، ووفيات الأعيان).
وقد تقدم ذكره أيضاً في بحث تدوين الحديث (ز).

(٢) هو: أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي، أصله من واسط، وسكن في البصرة إلى أن توفي (٨٢ ـ ١٦٠هـ). من أئمة رجال الحديث حفظاً ودراية وتثبتاً. وهو أول من فتش في العراق عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين. وكان عالماً بالأدب والشعر، له كتاب «الغرائب» في الحديث. (ر: المستطرفة ٨٥، وتهذيب التهذيب ٤/ ٣٣٨، والأعلام للزركلي) (ز).

(٣) هو: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري من مضر (٩٧ ـ ١٦١هـ)، كوفي سكن مكة والمدينة، ثم طلبه المهدي العباسي فخرج إلى البصرة، ومات فيها متوارياً. كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى، آية في حفظ الحديث. ذكر عن نفسه أنه ما حفظ شيئاً فنسيه. من كتبه في الحديث: «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير». (الفهرست لابن النديم ٣١٥، طبعة المطبعة الرحمانية، وأعلام الزركلي) (ز).

(٤) هو: سفيان بن عُيينة بن ميمون الهلالي الكوفي (١٠٧ ـ ١٩٨هـ)، ولد بالكوفة ومات بمكة، وكان محدِّث الحرم، حافظاً ثقة فقيهاً مجوداً واسع العلم. قال الشافعي: لولا =

والأوزاعي[١]، والليث بن سعد[٢]، ووكيع بن الجراح[٣]، ويحيى بن معين[٤]، وعلي بن المديني[٥]، وعبد الله ابن المبارك.

وشريطة اتصال السند معناها: أن يكون كلُّ راوٍ قد سمع الحديث ممَّن فوقه بحيث لا يروي فيه أحد عمَّن لم يسمع منه مباشرة، وإنما سمع ممَّن سمع منه.

= مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. (الفهرست ٣١٦، وأعلام الزركلي) (ز).

(١) هو: أبو عمرو عبد الرحمٰن بن عَمْرو من قبيلة الأوزاع (٨٨ ـ ١٥٩هـ)، إمام الشام في علم السنة والفقه، كان زاهداً ورعاً، ومن الكتّاب المُترسِّلين. وُلد في بَعْلَبك ونشأ في البقاع، وسكن بيروت، ومات فيها. وبها الآن محلة باسمه.
عُرض عليه القضاء فامتنع. أجاب عن نحو سبعين ألف مسألة. وكانت الفتيا في الأندلس على مذهبه إلى زمن الحكم بن هشام، حتى غلب بعد ذلك المذهب المالكي هناك. ألف كتاب «السنن» و«المسائل» كلاهما في الفقه.
(ر: رسالة: «أحسن المساعي في ترجمة الإمام الأوزاعي» بمقدمة الأمير شكيب أرسلان، والفهرست لابن النديم ٣١٨، والوفيات، وأعلام الزركلي) (ز).

(٢) هو: أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن الفهمي (٩٤ ـ ١٧٥هـ)، من أَعاظم الفقهاء المجتهدين في مصر، جَرَت بينه وبين الإمام مالك مراسلات فقهية، قال الشافعي: الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به. (ر: وفيات الأعيان، وكتاب «مالك» للأستاذ الشيخ محمد أبي زهرة ١٠٣ ـ ١١٣، وأعلام الزركلي) (ز).

(٣) هو: أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤَاسي، نسبة إلى رُؤَاس بطن من قيسِ عَيلان (١٢٩ ـ ١٩٧هـ)، محدث العراق في عصره، حافظ ثبت أراده الرشيد على قضاء الكوفة، فامتنع ورعاً. كان يصوم الدهر، قال فيه الإمام أحمد بن حنبل: ما رأيتُ أحداً أوعى منه ولا أحفظ، وكيع إمام المسلمين (أعلام الزركلي) (ز).

(٤) هو: أبو زكريا يحيى بن معين المُرِّي البغدادي (١٥٨هـ ـ ٢٣٣هـ)، من أئمة الحديث، قال عنه الذهبي: سيد الحفاظ. وقال أحمد: يحيى بن معين أعلمنا بالرجال (أي رواة الحديث). وقال يحيى نفسه: كتبت بيدي ألف ألف حديث. (ر: الوفيات، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ١٦، وأعلام الزركلي) (ز).

(٥) هو: أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني البصري (١٦١ ـ ٢٣٤هـ) من أكابر رجال الحديث، كان حافظ عصره. ويرجَّح على الإمام أحمد في العلم باختلاف الحديث. له نحو مائتي مصنف. (تذكرة الحفاظ ٢/ ١٥، وأعلام الزركلي) (ز).

يتَّضح من ذلك: أنَّ الحديث الصحيحَ بعد توافر نصاب الصحة فيه تكون صحته على درجات تتفاوت بين الكمال والأكملية.

ويُعتبر أهل الحديث من أصحِّ الأسانيد رواية الإمام الشافعي، عن مالك، عن نافع[١] مولى ابن عمر، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبيِّ ﷺ. ويُسمُّون هذا السند «**السلسلة الذهبية**» كما يقول الإمام أبو داود.

وهذا السند عند البخاري أصحُّ الأسانيد مطلقاً.

وبعضُ الأئمة يرى أصحَّ الأسانيد رواية الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه عبد الله.

وبعضهم يرى الأصح رواية محمد بن سيرين، عن عَبيدة بن عمرو السَّلْماني، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وبعضهم يقول رواية إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه[٢].

---

(١) هو: نافع المدني، أبو عبد الله مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب (ـ ١١٧هـ) من أئمة التابعين بالمدينة، أصابه مولاه من سبي الديلم فعلَّمه وفقَّهه في الشريعة، أخذ الحديث عن مولاه ابن عمر وغيره من صحابة الرسول ﷺ كأبي هريرة، وعائشة أم المؤمنين، وأبي سعيد الخدري.
وكان وارث علم ابن عمر، ومن أعلم الناس بفتاويه وأضبطهم رواية للحديث، ومن شيوخ الإمام مالك، لم يُعرف له خطأ في جميع ما رواه. وقد أرسله عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلم أهلها السنن. (ر: كتاب مالك للأستاذ الشيخ محمد أبي زهرة ص ٩٠، ووفيات الأعيان) (ز).

(٢) عبد الله بن مسعود من الصحابة، هو أحد **العبادلة الأربعة** الذين كانوا يُعتبرون أربعة أَركان في الحديث والفقه والفتيا، وهم: عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن العباس الملقب: **ترجمان القرآن**. وكان ابن مسعود يُلقَّب: **حبر الأمة** (والحبر بفتح الحاء وكسرها: العالم المتبحر).
وعلقمة بن قيس النخعي، ولد في حياة الرسول ﷺ، ثم تلقَّى حديثَ ابن مسعود وغيره من الصحابة، واقتفى طريقة ابن مسعود في فقه الرأي، ويعدُّ علقمة المؤسس الأول من التابعين لطريقة أهل الرأي العلمية في العراق، وهو أجلُّ من تلقَّى عن ابن مسعود. ويعدُّ =

والأرجح عدم تخصيص الرتبة العليا في الصحة بأحد هذه الأسانيد، بل كل ما أطلق عليه الأئمة هذا الوصف استُفيدت أرجحيَّته.

ويلتحق به ما اتَّفق على قَبوله البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم[١].

(ر: «علوم الحديث» ـ المُقدِّمات ـ لابن الصلاح في النوع الأول، و«قواعد التحديث» للشيخ جمال الدين القاسمي ص ٥٧، نقلاً عن شرح النُّخبة والتدريب).

ب ــ الحديث الحسن

والحديث الحسن هو الذي لا تبلغ رواتُه كلهم أو أحدهم مرتبة رجال الصحيح، بل هم دونهم في الحفظ والإتقان، وليس في سنده متَّهم بالكذب أو الغفلة أو الخطأ، وليس فيه شذوذ.

ج ــ الحديث الضعيف

وأما الحديث الضعيف، فهو ما انحطَّ سنده عن رتبة رواة الصحيح والحسن، أو وُجد فيه علَّة قادحة.

والحديث الضعيف تحته أنواع كثيرة تختلف أسماؤها وصفاتها باختلاف العلل القادحة الموجبة لضعفه، فمن أنواعه ما يُسمَّى **المقلوب أو**

= إبراهيم بن يزيد النخعي أجل من تلقَّى عن علقمة، وحماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة أجل من تلقَّى عن إبراهيم، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت الملقب **بالإمام الأعظم** من أهل الفقه ومؤسِّس المذهب الحنفي وإمام أهل الرأي في العراق هو أجلُّ من تلقَّى عن شيخه حماد. وأبو حنيفة كانت ولادته سنة ٧٠، ووفاته سنة ١٥٠هـ (ز).

(١) ثم ما كان على شرطهما، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على شرط مسلم، ثم ما صحَّحه أحد العلماء المعتمدين. وهذه المراتب السبعة مقدَّمة في الاعتماد على ما يُوصف بأنه أصح الأسانيد، لا أنه يلتحق به.

الشاذ أو المضطرب أو المرسل أو المنقطع أو المعضل[١]، إلى غير ذلك من الأسماء الدالة على نوعيَّةٍ خاصَّةٍ لعلة قادحة، وسيأتي شرح بعض هذه الأنواع.

ويرى بعض علماء الحديث تقسيم الحديث إلى قسمين فقط: **صحيح وضعيف**، ويُلحق الحسن بالصحيح، لكن الجمهور على التقسيم الثلاثي.

والمُقرَّر لديهم أنَّ الحديث الضعيف لا يُعتمد عليه ولا يقبل في إثبات الأحكام الشرعيَّة واستنباطها، وأنَّ الحديث الصحيح هو الذي يُعوَّل عليه في ذلك، حتى رُوي عن كلٍّ من أئمة المذاهب الأربعة الفقهاء أنه قال: «**إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي**».

أما الحديث الحسن، فيُعتبر لديهم في حَيِّز القَبول، ويُحتجّ به فيما لا يُعارض الصحيح. فإذا تعدَّدت طرق روايته، أو دعمته أحاديث أخرى تُوافقه يرتقي عندهم إلى درجة الصحيح في الاعتبار، ويُسمَّى عندئذٍ: «**صحيحاً لغيره**».

وأما الحديثُ الموضوعُ المكذوبُ على لسان النبيِّ عليه الصلاة والسلام، أي الذي حَكَم العلماء بوضعه. فهو غيرُ داخل في هذه الأقسام، لأنه لا يُعتبر من الحديث النبوي.

(١) **المُعْضَل** (بفتح الضاد)، وهو في اصطلاحهم: ما أسقط من سنده شخصان فأكثر بشرط التوالي؛ كقول الشافعي: «قال ابن عمر: قال رسول الله كذا»، فإن بين الشافعي وابن عمر واسطتين هما مالك فنافع مولى ابن عمر. (ر: قواعد التحديث للقاسمي ص ١١١) (ز).

أنواع الصحيح

والحديثُ الصحيح تحته أنواع عديدة:

١ ــ الحديث المتواتر

فمنه «المتواتر»، وهو الذي يرويه عن النبيِّ عليه الصلاة والسلام عددٌ كثير عن عددٍ كثير إلى حين تدوينه، بحيث تبلغ كثرتهم دائماً مبلغاً يحكم العقل معه باستحالة تواطئهم على الكذب، كتواتر روايةِ القرآن عن النبيِّ عليه الصلاة والسلام.

والتواتر إذا تحقَّق في خبر يفيد علم اليقين في صحَّة نقله كحكمنا بوجود كثير من البلدان التي لم نشاهدها، استناداً إلى إخبار الكثيرين ممَّن شاهدوها وحكَوْا عنها. ولذا لا يشترطون في رواة التواتر العدالة التي يشترطونها في رواة الآحاد، لأن اليقين في التواتر مُستفاد من الكثرة البالغة حداً لا يمكن معه عقلاً احتمال التواطؤ على الكذب.

ومتى نزلت كثرة الرواة عن هذا القدر الذي يوجب الحكم العقلي في عصر من عصور الرواية انقطع التواتر، ولا يعود بعودة الكثرة في عصر بعده، لأنَّ تلك الكثرة عندئذ إنما تروي عن قلة.

والعبرة في دوام التواتر إلى حين التَّدوين، فمتى تمَّ تدوين الحديث المتواتر وتسجيل تواتره في مُدوَّنات المُصنِّفين الثقات من علماء الحديث لا عبرة بعد ذلك لقلَّة رواته في العصور المتأخِّرة، بل يظلُّ محتفظاً بصفة التواتر.

والأحاديث المتواترة نوعان: **متواتر بلفظه**، و**متواتر بمعناه دون لفظه**.

فالمتواتر بلفظه قليل جداً، ومن العلماء من لا يعتبر متواتراً بلفظه إلا حديثاً واحداً هو قول النبيِّ عليه الصلاة والسلام: «**مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيتبوَّأ مَقْعَدَه من النَّار**». (ر: «علوم الحديث» لابن الصلاح، النوع ٣٠)[١].

وأما المتواتر بمعناه: فهو الذي لم تتواتر رواية لفظه، ولكن معناه وردت أحاديث كثيرة بمناسبات وطرق مختلفة بلغ مجموعها حدَّ التواتر، وإن لم يتواتر نصُّ كلِّ واحدٍ منها، وهذا أيضاً قليل لكنه أكثر من المتواتر بلفظه، ومن أمثلته: جميع الأحاديث التي تتضمَّن حُكماً أصبح معلوماً من الشريعة بالضرورة، كعدد ركعات الصَّلوات المفروضة، وتحريم الغش.

وقد أفرد فريقٌ من المُؤلِّفين المُتقدِّمين والمُتأخِّرين الأحاديث المتواترة بالتدوين. وآخرهم العلَّامة المحدِّث حُجَّة العصر المرحوم السيد محمد بن محمد جعفر الكَتَّاني الفاسي نزيل دمشق [ـ ١٣٤٥]، صاحب «الرسالة المستطرفة» والمؤلفات الكثيرة، في كتابٍ سمَّاه: «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» وهو مطبوع، وقد بلغ ما جمعه فيه ثلاثمائة وعشرة أحاديث ما بين متواتر لفظاً أو معنى فقط.

وللتواتر شرائط معروفة في كتب المصطلح.

٢ ــ المشهور

ومن أنواع الصحيح أيضاً: الحديث «المشهور»، وهو الذي كانت أول روايته عن النبيِّ عليه الصلاة والسلام رواية آحاد[٢]، ثم تواترت بعد ذلك فرواهُ عنهم عددٌ كبير بالغ حدَّ التواتر، فإذا كان الراوي الأول من الثقات

---

(١) في هذا الحصر نظر، وكلام ابن الصلاح رحمه الله لا يفيد هذا، وليراجع.

(٢) يريد أستاذنا رحمه الله تعالى بكلمة (آحاد) الواحد فقط. بدليل المثال الذي ذكره، ولا يريد المعنى الاصطلاحي للآحاد الشامل: للغريب، والعزيز، والمشهور. والمشهور ـ على ما استقرَّ عليه رأيهم ـ: هو ما رواه ثلاثة فأكثر عن ثلاثة فأكثر، ما لم يبلغوا حدّ التواتر.

كان الحديث المشهور من نوع الصحيح، بل يأتي في الدرجة الثانية بعد التواتر كحديث:

«إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىء ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»[(١)].

فإنَّ راويه الأول هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحده[(٢)]، ثم اشتهر وتواتر عنه، فَبلغ عددُ رواته المئات الكثيرة.

٣ ــ حديث الآحاد

وهو الذي يرويه واحد فأكثر عن واحد فأكثر دون أن يبلغوا حدَّ التواتر أو الشُّهرة الآنفي الذكر[(٣)]. فإذا كان جميعُ رواته من الثقات الذين يتألف منهم سَنَدٌ صحيح كان حديث الآحاد صحيحاً وإلا فلا.

يتَّضح من ذلك أنه إذا كان في سند الحديث كلِّه راوٍ واحدٌ ضعيف خَرَج الحديث عن الصحة، كالسلسلة إذا كان فيها حلقة واحدة ضعيفة كانت السلسلة كلها ضعيفة كهذه الحلقة وإن كانت سائر حلقاتها قوية.

والأحاديثُ الصِّحاح المأثورة مُعظمها من نوعِ الآحاد إلا قليلاً مما تواتر أو اشتهر.

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما (ر: شرح المناوي على الجامع الصغير للسيوطي تحت الحديث الأول) (ز).

(٢) ومن ثم يعدُّون هذا الحديث في أول روايته غريباً، فإنَّ **الغريب** في اصطلاح المحدثين هو: ما انفرد به راو ثقة (ز). [بل: راوٍ واحد ثقة كان أو غير ثقة].

(٣) قد يصح هذا التعريف على مذهب بعض الأصوليين، أما الآحاد عند المحدِّثين فهو الذي سيأتي في آخر كلام أستاذنا: «ومنهم من يعدُّ المشهور من قسم الآحاد...».

ومنهم من يعدُّ المشهور من قسم الآحاد، فيقسم الحديث من حيث طرقُ روايته إلى قسمين فقط: متواتر وآحاد.

الصحابة، والتابعون، وتابعو التابعين:

والصَّحابي (بفتح الصَّاد): هو الذي اجتمع بالنبيِّ عليه الصلاة والسلام من المؤمنين.

والتابع أو التابعي: هو الذي لم يجتمع بالنبي ﷺ، وإنما أدرك أحد صحابته واجتمع به.

وتابع التابعي: هو الذي لم يُدرك أحداً من الصحابة، وإنما أدرك أحد التابعين.

أنواع أحاديث الآحاد:

وأحاديث الآحاد تتنَّوع إلى أنواع شتَّى بحسب الصِّفات التي في أسانيدها أو متونها، وقد اصطلح المُحدِّثون على أسماء يُميِّزون بها كل نوع منها، بحيث تُعرف هذه الصفات فيه بمجرَّد تسميته باسمه الاصطلاحي كما سلفت الإشارة إليه.

فمن هذه الصفات ما يعتبر مزيَّةً في سند الحديث، فإذا وُجد في السند الصحيح زاده اعتباراً، ومنها ـ وهو الأكثر ـ ما يعتبر علة قادحة لا يمكن معها أن يرتقي الحديث إلى رتبة الصحيح.

أ ـ فمن النوع الأول الذي فيه صفة تعتبر من المزايا:

الحديث «**المسلسل**»، والحديث «**العزيز**».

«**فالمُسَلْسَل**»: هو الذي يحافظ فيه جميع الرواة كقول كلٍّ منهم: (سمعت فلاناً يقول سمعت فلاناً يقول) إلخ... أو (حدثني فلان وهو أول

حديث سمعته منه، قال حدثني فلان وهو أول حديث سمعته منه) إلخ. . . أو يحافظ فيه الرواة على إشارةٍ من النبيِّ ﷺ حين التحديث، كما لو كان جالساً فاتَّكأ أو رفع يده، فيُحاكي هذه الحركة ويُقلِّدها الراوي الأول فمن بعده.

وَمَزِيَّةُ الحديثِ المُسَلْسَل: اشتماله على مزيدِ الضَّبط والمُحَاكاة من الرواة.

و«**العزيز**»: هو الذي يشترك في سماعه ونقله اثنان أو ثلاثة، أي: لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين إلى النهاية.

ب ـ ومن الثاني الذي فيه صفة تُعتبر علةً قادحةً تُنافي الصحة أنواع كثيرة:

كالمنقطع، والمُعْضَل، والمُعَلَّق، والمُدلَّس، والمنكر، والمُضْطرب، والمُدْرَج، والمَقْلوب، وغير ذلك.

وتُعرف معاني هذه الأنواع بالرجوع إلى كتب مصطلح الحديث.

١٨ المرفوعُ والمُتَّصل والمُسْنَد والمنقطع والمرسل والمعنعن

هذا، ومن المفيد أن نُخصِّص بالشَّرح ستَّة أنواع كثيرة الدوران في البحث عن أسانيد الحديث، وهي:

١ ـ الحديث المرفوع:

وهو ما أُضيف إلى النبيِّ عليه الصلاة والسلام خاصَّة، ونقل عنه صراحة من قوله أو فعله أو تقريره، سواء أكان سنده مُتَّصل الحلقات إلى الصحابي (الراوي الأول)، أو كان غير مُتَّصل، أو كان محذوف السند كله، كما لو قال المُحدِّث: «قال رسول الله ﷺ، أو فعل كذ وكذا».

*** من أمثلة المرفوع:**

ـ ما رواه أحمد في «مسنده» من حديث سعد بن أبي وقاص، قال أحمد:

حدثنا رَوْح[1]، حدثنا محمد بن أبي حُميد، حدثنا إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن جده سعد، قال: قال رسول الله ﷺ:

«من سعادة ابن آدم ثلاثة، ومن شقوته ثلاثة: من سعادة ابن آدم:

(١) أي قال رَوْح: حدثنا محمد بن أبي حُميد، ومن عادة المحدثين اختصار ذلك، وقد يرسمون: (ثنا) أو (نا) اختزالاً من «حدثنا»، و(أنا) اختزالاً من «أخبرنا». ولكن أصول قراءة السند أن يردَّ القارئُ المختصَرَ أو المُختزل إلى أصله، فيقول القارىء هنا مثلاً: «حدثنا رَوْح، (قال): حدثنا محمد بن أبي حُميد، (قال): حدثنا إسماعيل...، عن سعد (أنه) قال: قال رسول الله» إلخ.... (ز).

المرأة الصالحة، والمسكن الصالح، والمركب الصَّالح. ومن شِقْوة ابن آدم: المرأةُ السُّوء، والمسكنُ السُّوء، والمركبُ السُّوء»[١].

ـ وما رواه الإمام مسلم في «صحيحه» قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب ــ وهو ابن عبد الرحمٰن القاري ــ. وحدثنا أبو الأحوص محمد بن حيان، حدثنا ابن أبي حازم ــ كلاهما[٢] عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ﷺ قال:

«مَنْ حَمَل علينا السلاح فليس منا، ومَنْ غشَّنا فليس منا»[٣].

٢ ـ الموقوف والأثر:

فإذا لم يكن الحديثُ مرفوعاً، بل تَضَمَّن نَقْلَ شيءٍ من أمور التشريع عن صحابيّ ولم يرفعه هذا الصحابي، أي لم يقل إنه سمعه أو رآه من النبي ﷺ، سُمِّي عندئذ: «**موقوفاً**»، وبعضهم يسميه: «**أثراً**» كما تقدَّم، وتكثر الموقوفات في التفسير المأثور عن الصحابة في آيات القرآن.

*** ومن أمثلة الموقوف:**

حديث: «**ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن**».

فهذا يرويه بعض الفقهاء على أنه حديثٌ نبويٌّ. والتحقيق أنه من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه غير مرفوع إلى النبيِّ عليه السلام.

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٤٤٥) من حديث سعد بن أبي وقاص.

(٢) أي: يعقوب وابن أبي حازم كلاهما يروي عن سهيل: فهذا الحديث يرويه مسلم عن سهيل من طريقين (ز).

(٣) أخرجه مسلم (١٠١) من حديث أبي هريرة، وأخرج الطرف الأول منه مسلم (٩٩) من حديث سلمة بن الأكوع. ورواه البخاري (٧٠٧١)، ومسلم (١٠٠) من حديث أبي موسى الأشعري. ورواه البخاري (٦٨٧٤)، ومسلم (٩٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وقد أخرجه عن ابن مسعود: أحمد بن حنبل في «مسنده»[١]. ويعدُّه الفقهاء أصلاً ودليلاً على اعتبار العُرف والعادة في أحكام المعاملات الشَّرعيَّة بين الناس[٢].

وحكم الموقوف عند كثير من المجتهدين كأبي حنيفة ومالك[٣]: أنه إن كان موضوعه ممَّا يُدرك بالرأي لا يُعتبر من الحديث النبويِّ في شيء، بل هو رأيٌ للصحابيِّ المنقول عنه. وأما إذا كان يتضمَّن أمراً لا مجال للرأي والقياس فيه، كعدد ركعات الصَّلاة ومواقيتها مثلاً، ومقادير الزكاة، فهو في حكم الحديث المرفوع؛ لأنَّ الصحابيَّ لا يمكن أن يقوله إلا عن سماع من النبي ﷺ ما دام لا مجال للرأي فيه.

٣ ـ الحديث المُتَّصل، أو الموصول:

هو ما اتَّصَلَ سنده إلى المَرْويِّ عنه الأول بحيث يذكر كل راو مَنْ سمعه منه.

ومن أمثلة المُتَّصل:

* الحديثُ السابقُ المذكور في مثال المرفوع، فإنَّ كلَّ واحد من رواته (من الراوي الأخير أحمد بن حنبل حتى الراوي الأول الصحابي سعد بن أبي وقاص) قد ذكر مَنْ سمعه منه وأخذه عنه.

*** ومن أمثلته أيضاً:**

ما رواه أحمد في «مسنده» من حديث عمر بن الخطاب:

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٦٠٠)، والبزار (١٣٠)، والطبراني في «الكبير» (٨٥٨٢). وأورده الهيثمي في «المجمع» ١: ١٧٧ ـ ١٧٨ ونسبه إلى أحمد والبزار والطبراني، وقال: رجاله موثقون.

(٢) ر: أول رسالة «نشر العَرف في بناء الأحكام على العُرف» للعلامة الفقيه محمد أمين ابن عابدين (ز).

(٣) بل هذا هو حكم جماهير العلماء من المحدثين والأصوليين والفقهاء.

حدثنا يعقوب[١]، حدثنا أبي[٢]، عن ابن إسحاق[٣]، قال: حدثني نافع مولى عبد الله بن عُمَر، عن عبد الله بن عُمَرَ، قال: خرجتُ أنا والزبيرُ والمقدادُ بن الأسودِ إلى أموالنا بخيبر[٤] نتعاهدُها. فلمَّا قَدِمناها تفرَّقنا في أموالنا، قال: فعُدِيَ عَليَّ تحت الليل [وأنا نائمٌ على فراشي]، فَفُدِعَتْ[٥] يداي من مرفقي، فلما أصبحتُ اسْتُصْرِخَ عليَّ صاحباي، فأتياني، فسألاني: عمَّن صنع هذا بك؟ قلت: لا أدري. قال: فأصلحا من يديَّ.

ثم قَدِموا بي على عمر، فقال: هذا عملُ يهود. ثم قام في الناس خطيباً، فقال: أيُّها الناس، **إنَّ رسول الله ﷺ كان عامَلَ يهودَ خَيْبَرَ على أنَّا نُخْرجُهم إذا شئنا**، وقد عَدَوْا على عبد الله بن عُمَرَ، فَفَدَعوا يديه، كما بَلَغَكم [مع] عَدْوتِهم على الأنصار[٦] قبله، لا نشكُّ أنهم أصحابُهم[٧]، ليس لنا هناك عدوٌّ غيرُهُم. فمن كان له مال بخيبَر فليلحق به، فإني مُخْرجٌ يهود. فأخرجَهم[٨].

فهذا حديث متَّصل الإسناد من راويه الأخير الإمام أحمد بن حنبل إلى عمر رضي الله عنه.

(١) هو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.
(٢) إبراهيم بن سعد.
(٣) محمد بن إسحاق، حسن الحديث، وقد صرح هنا بالتحديث فانتفت شبهة تدليسه.
(٤) كانت خيبر لليهود ففتحها النبي ﷺ ووزَّع أراضيها بين المجاهدين الفاتحين عندما خان اليهود ونقضوا المعاهدة التي كانت بينهم وبينه (ز).
(٥) الفدع: خلع المفاصل من أماكنها (ز).
(٦) في طبعة الشيخ شعيب: «الأنصاري»، وفي طبعة الشيخ أحمد شاكر: «الأنصار».
(٧) أي: لا نشك أنهم هم المعتدون على عبد الله الآن وعلى الأنصار من قبل (ز).
(٨) أخرجه أحمد في «مسنده» (٩٠)، وأخرجه مختصراً أبو داود (٣٠٠٧) عن أحمد بهذا الإسناد. وأخرجه البخاري (٢٧٣٠) من طريق مالك، عن نافع، به.

٤ ـ الحديثُ المُسْنَد:

وهو ـ على الرأي الأرجح ـ : ما كان متَّصلاً مرفوعاً. أي: ما اجتمع فيه صفة اتصال السند إلى صفة الرفع والإضافة إلى النبيِّ ﷺ، كالأمثلة التي ذكرناها للمرفوع والمتَّصل. فكلٌّ منها مُسْنَد.

ومن أمثلته:

ما رواه البخاري في باب مداواة النساء جَرْحَى الجهاد، قال: «حدَّثنا علي بن عبد الله، حدثنا بشْر بن المفضل، حدثنا خالد بن ذكوان، عن الرُّبيِّع بنت مُعوِّذ، قالت: **كُنَّا مع النبيِّ ﷺ نَسْقي، ونُداوي الجَرحى، ونَردُّ القَتْلى إلى المدينة**»(١).

وهذا المثال ليس فيه لفظ مُعيَّن منقول عن النبيِّ ﷺ، وإنما يثبت به أمرُ النَّبيِّ ﷺ للنساء بهذه المساعَدَة، أو **تقريره** إن لم يكن عن أمر منه، ولكنهُ فُعِلَ بحضرته فأقرَّه.

٥ ـ الحديث المنقطع:

وهو ما كان في سِلْسِلة إسناده غير مذكور، سواء أكان ذلك الراوي المَطْوي هو الصحابيّ أو مَن دونه، كقول مالك مثلاً: «قال ابن عمر: قال رسول الله أو فعل كذا وكذا...»، فإنَّ مالكاً لم يلق ابن عمر، وإنما أخذ عن نافع مولى ابن عمر وراوي علمه.

والمنقطع غير «**المقطوع**» في اصطلاح المُحدِّثين، فإن المقطوع هو ما جاء عن التابعين أو مَنْ دونهم من أقوالهم وأفعالهم موقوفاً عليهم، وهو في الحقيقة لا يُعدُّ من الحديث، فذكره في أقسامه لأجل التمييز.

---

(١) رواه البخاري في كتاب الجهاد والسِّيَر (٢٨٨٢).

٦ ـ الحديث المُرسل:

فإذا كان الراوي المَطْوي من سَنَد الحديث المنقطع هو الصحابي (الراوي الأول) سُمِّي الحديث «**مرسلاً**»، كقول نافع مولى ابن عمر: قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا، فإنَّ نافعاً تابعيٌّ لم يسمع من النبيِّ مباشرة وإنما لقي الصحابة.

وللعلماء اختلاف طويل في أنَّ الحديث المرسل يمكن أن يكون صحيحاً، أو أنَّ الإرسال علة مُضعِّفة للحديث أبداً بلا تفصيل.

وإذا كان المَطْويُّ من سند الحديث راويين **متتاليين** فأكثر، سُمِّي الحديث عندئذ: «**معضلاً**»، ومثاله: قول مالك مثلاً: قال «رسول الله». وكذا قول الشافعي مثلاً: «قال ابن عمر قال رسول الله كذا وكذا».

فبين مالك والنبي ﷺ واسطتان على الأقل لأنه من تابعي التابعين، وبين الشافعي والصحابي ابن عمر واسطتان أيضاً.

٧ ـ الحديث المُعَنْعَن:

وهو ما يقول فيه الراوي: «عن فلان عن فلان عن فلان... عن النبي ﷺ أنه قال كذا أو فعل كذا»، بدلاً من أن يقول الراوي: «حدثني أو أخبرني فلان أو سمعت فلاناً» وما في معناه. ونقطة الشبهة فيه: أن جملة «عن فلان» ليست صريحة في أنَّ الراوي سمع بنفسه من فلان المذكور المروي عنه.

بناء على ما سلف تقسم علل الأحاديث إلى نوعين: **ظاهرة، وخفيَّة**.

فالظاهرة: ما يعود إلى طريقة النقل، كالعنعنة والإرسال والانقطاع.

والخفيَّة: ما سوى ذلك، كأحوال الرواة والشذوذ والغرابة.

ويتَّضح أيضاً ممَّا بيَّناه في شرح تلك الأنواع الستة من الحديث، أنَّ الحديث لكي يكون خالياً من العلل الظاهرة بمختلف أنواعها من هادمة

للصحة وغير هادمة، يجب أن يكون **مُسنداً**، أي: متوافراً فيه الرفع والاتصال معاً. ثم بعد ذلك يمكن أن يكون المسند صحيحاً أو ضعيفاً بالنظر إلى أحوال رواته وسائر العلل الخفية.

أما **المرفوع** فإن كان مُتَّصلاً فهو المسند، وإن كان غير متَّصل فهو ضعيف أبداً، لأنَّ فيه علة الانقطاع وإن كان المذكورون من رواته ثقات.

وأما **المُعَنْعَن** فإن مُجرَّد العنعنة لا يُخْرجُه عن الصحة، بل إذا ثَبَتَ إمكان تلاقي كل راوٍ مع مَن فوقه وكانوا كلهم ثقات يُعتبر مُتَّصلاً صحيحاً، وإلا فلا. وقد وُجد المعنعن كثيراً في صحيحي البخاري ومسلم. (ر: قواعد التحديث للشيخ جمال الدين القاسمي ص ١٠٤ و١١١).

ملاحظة

وما تجبُ ملاحظته: أنَّ الحكم على حديث بالصحة أو بالضعف إنما هو تعبير عن ظاهر الحال وليس حُكماً على الواقع ونفس الأمر.

فإذا قيل عن حديث: إنه صحيح، فمعنى ذلك أنَّ رجال سنده ثقات، وإسناده متَّصل ومرفوع، وليس في متنه مطعن؛ فهو بحيث يوحي بغلبة الظن لأهل المعرفة والاختصاص أنه صحيح النسبة إلى النبي ﷺ.

وإذا قيل عن حديث: إنه ضعيفٌ أو غير صحيح، فليس معنى ذلك أنه كَذِبٌ قطعاً، بل قد يكون في الواقع صدقاً، فحينئذ هو بالنسبة للصحابي إذا كان قد سمعه من النبيِّ ﷺ واجب الاتِّباع؛ وإنما المراد بوصفه بعد ذلك بالضعف أنه بالنسبة إلى مَنْ جاءهم عن طريق النقل والرواية من المتأخِّرين لم يصح إسناده فلا يُعتمد عليه.

١٩ الحديثُ القدسيّ

هناك نوعٌ من الأحاديث المنقولة عن النبي ﷺ يُسمَّى في اصطلاح العلماء: «**الحديث القدسي**»، وهو ما يُسنده النبيُّ ﷺ من الكلام إلى الله ﷻ، فيرويه النبي ﷺ للأمة على أنه من كلام الله ﷻ.

فالفرق بين الحديث القدسيِّ والحديث النبويِّ هو: أنَّ الأول يحكيه النبي عليه السلام حكاية عن الله تعالى، ويُسند مضمونه إليه، أما الثاني فمن كلام النبيِّ نفسه.

والفرق عندئذ لدى العلماء بين الحديث القدسي والقرآن، مع أنَّ كليهما يضيفه النبيُّ إلى الله تعالى، هو حاصلٌ من جهتين: جهة ذاتية، وجهة خارجية:

أ ـ **فالفارق بينهما من الجهة الذاتيَّة** هو:

أنَّ القرآن العظيم مُوحًى بلفظه وترتيبه، فليس للنبيِّ عليه السلام فيه إلا التبليغ.

أما الحديثُ القدسيُّ، فمُوحًى بمعناه فقط دون لفظه، فصياغته من النبيِّ عليه السلام كصياغته لأقواله نفسه.

فالحديثُ القدسيُّ نظير ما لو أُعطي شخصٌ كتاباً، أو أُلقي عليه كلام بإحدى اللغات وكُلِّف أن يترجمه إلى لغةٍ أخرى، فالترجمة باللغة المنقول إليها هي من صياغته وعبارته، ولكن معانيها إنما ينقلها نقلاً على سبيل الحكاية.

أما القرآن فنظير ما لو أعطي شخص كتاباً مُوجَّهاً إلى جماعة وكُلِّف أن يتلوه عليه بنصِّه تبليغاً دون تصرُّف.

ب ـ **والفارق بينهما من الجهة الخارجيَّة** هو:

أنَّ القرآن في الواقع ثابتٌ نقله عن النبيِّ ﷺ بطريق التواتر الذي هو أعلى درجات الثبوت، فهو متواتر كله.

أما الحديثُ القدسيُّ، ففيه الصَّحيح والضعيف الثبوت، بل وفيه الموضوع المكذوب، كسائر الحديث النبويِّ.

ومن الأمثلة الصحيحة للحديث القدسي:

ما رواه الإمام مسلم في «صحيحه» بسنده إلى أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، ونقله النووي في أربعينه المختارة، (رقم ٢٤)، والسيوطيُّ في الجامع الصغير (رقم ٦٠٢٠) أنَّ النبيَّ ﷺ قال:

«قال الله تعالى:

يا عبادي، إني حَرَّمتُ الظلمَ على نفسي، وجَعَلتُه بينكم مُحرَّماً فلا تظالموا.

يا عبادي، كلُّكم ضالٌّ إلا من هَديتُه، فاسْتهدوني أَهدكم.

يا عبادي، كلُّكم جائعٌ إلا مَنْ أطعمتُه، فاسْتطعموني أُطعمكم.

يا عبادي، كلُّكم عارٍ إلا مَنْ كَسَوْته، فاسْتَكْسوني أَكْسُكم.

يا عبادي، إنكم تُخْطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعاً، فاستغفروني أغفر لكم.

يا عبادي، إنكم لن تبلغوا ضَرّي فتضرُّوني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني.

يا عبادي، لو أنَّ أوَّلكم وآخرَكُم، وإنسَكُم وجنَّكُم كانوا على أتقى قلب رجلٍ واحدٍ منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً.

يا عبادي، لو أنَّ أوَّلكم وآخرَكم، وإنْسَكُم وجنَّكُم، كانوا على أفجر قلب رجلٍ واحد منكم ما نَقَص ذلك من ملكي شيئاً.

يا عبادي، لو أنَّ أوَّلكم وآخرَكُم، وإنْسَكُم وجنَّكُم، قاموا في صعيد واحد، فسألوني فأعطيت كلَّ إنسان مسألتَهُ ما نقَصَ ذلك مما عندي إلا كما يَنقص المِخْيَط إذا أُدخل البحر.

يا عبادي، إنَّما هي أعمالكم أُحصيها لكم، ثمَّ أُوفِّيكم إيَّاها: فمن وَجَدَ خيراً فَلْيحمد الله، ومن وجد غيرَ ذلك فلا يَلُومَنَّ إلا نفسَه»[1].

ومجموع الأحاديث القدسية المرويَّة يتجاوز المائة.

(ر: شرح الأربعين النووية للعلامة الشهاب ابن حجر الهيْتَمي تحت هذا الحديث).

وقد يتَّصل الحديث النبوي بالحديث القدسي ويتداخلان في نصٍّ واحد كحديث فضل الصيام[2] أن رسول الله ﷺ قال:

«كلُّ عمل ابن آدم يُضَاعَفُ؛ الحسنة عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف،

(١) رواه مسلم (٢٥٧٧) في كتاب البر والصِّلة والآداب.

(٢) رواه الشيخان البخاري (١٨٩٤) و(١٩٠٤)، ومسلم (١١٥١) في كتاب الصوم من صحيحيهما.

قال الله تعالى: **إلا الصوم، فإنه لي وأنا أجزي به، يدع**[1] **شهوته وطعامه من أجلي**. للصائم فرحتان: فرحة عند فطره، وفرحة عند لقاء ربه، ولخُلوف فم الصائم عند الله أطْيبُ من ريح المسك».

(١) ضمير الفاعل يعود إلى الصائم المفهوم من المقام. وتختلف رواية البخاري عن مسلم في بعض ألفاظ هذا الحديث وجمله. وقد أوردناه هنا بلفظ رواية مسلم [١١٥١/ ١٦٥].
والخُلوف (بضم الخاء): تغيُّر رائحة الفم في الجوع بسبب فراغ المعدة (ز).

٢٠ مقارنة بين أسلوب الحديث النبوي وأسلوب القرآن

الفرق عظيم جداً بين أسلوب الحديث النبوي وأسلوب القرآن في طريقة البيان العربي. فبينهما شقة واسعة لا يشبه أحدهما الآخر لدى أهل البصر باللغة وأساليبها، وبالمأثور المألوف من بيانها قديمه وحديثه.

وإنَّ هذا التفاوت الكبير في الأسلوبين إذا أنعم الإنسان فيه النظر وكان ذا مَلَكة بيانية لا يترك لديه مجالًا للشك والريبة في أنَّ الحديث النبويَّ والقرآن صادران عن مَصْدَرَين مُخْتلفين.

فالحديثُ النبويُّ ـ كما سنرى في نصوصه التي سنعرض أمثلتها قريباً ـ جاء كله على الأسلوب المعتاد للعرب في التخاطب، تتجلَّى فيه لغة المُحادثة والتفهُّم والتعليم والخطابة في صُورها ومناهجها المألوفة لدى العرب، ويعالج جزئيات القضايا والمسائل ويجيب عنها، ويحاور ويناقش كما يتخاطب سائر الناس بعضهم مع بعض.

ولكن يتميز من الكلام العربي المألوف بأنَّ فيه لغة منتقاة غير نابية، وأنَّ فيه إحكاماً في التعبير وجَمْعاً للمعاني المقصودة، بأوجز طريق وأقربه دون حشو، مما استحق به التسمية **بجوامع الكلم**. فهو كلام عربي من الطراز **المعتاد المألوف**، ولكنه على درجة عليا من أساليب البلغاء المعهودة.

أما أسلوب القرآن فهو أسلوب مبتكر لا يجد الناظر فيه والسامع شبيهاً له فيما يعرف من كلام العرب وأساليبهم. يعالج الكُليَّات، ويفرض الأحكام، ويضْرب الأمثال، ويُوجِّه المواعظ، في عموم لا تشبهه العمومات المألوفة، وخطاب فيه من التَّجريد ما يجعل له طابعاً خاصاً منقطع النظير.

فلو أُخذ قانون تشريعيٌّ وقُورن بأحكام القرآن الآمرة الناهية لما كان له به شَبه في الأسلوب أصلاً، ولو اتّحد موضوع الأمر والنهي فيهما.

وإذا أُخذ كتاب تاريخ وقُورن بما في القرآن من قصص تاريخي لما وجد أيضاً بينهما شبه في الأسلوب ولو أنهما عالجا قصة واحدة.

ولو أُخذ كذلك كتاب مواعظ وأخلاق وقُورن بما في القرآن من مواعظ لما كان بينهما أيضاً شبه أصلاً في الأسلوب ولو اتَّحد الموضوع.

وهكذا لا يمكن أن يجد الباحث كلاماً أو كتاباً في اللغة العربية يمكن أن يتَّحد أو يتشابه أسلوبه وأسلوب القرآن. فهو صورة جديدة مبتكرة في البيان العربي جاريةٌ على قواعد العرب وطريقتهم في التركيب، ولكنه يختلف عنها كل الاختلاف فيما نُسمِّيه بالأسلوب، بحيث إنك لو خلطت سورة أو جملة آيات بمجموعة أخرى من الكلام العربي لاستطعت أن تُميِّزها منها بسهولة.

أما الحديثُ النَّبويُّ فكثيراً ما يُشبه أسلوبُه أسلوبَ سائر الأقوال والحكم المأثورة إذا كانت بليغة. ولذلك كثيراً ما توضع الأحاديث كذباً على لسان رسول الله عليه الصلاة والسلام فتشتبه من حيث لفظها ومعناها على السامع، ولا يمكن البحث عن أصالتها وصحَّتها إلا عن طريق السند.

ومن المُسلَّم به لدى أهل البصر الأدبي أنه من المُتعذِّر على الشخص الواحد أن يكون له أسلوبان في بيانه يختلفان اختلافاً كبيراً أحدهما عن الآخر، ويجري كلٌّ منهما في ذاته على نسق متشابه لا يختلف في درجة بلاغته وطريقته، ويختلف عن أسلوبه الآخر اختلافاً كلياً، فهذا ممَّا لم يُعهد في التاريخ الأدبي المعروف.

بل إذا أراد أحد الكتَّاب أن يخرج عن الأسلوب الذي هو مُتميِّز فيه إلى أسلوب آخر، فلا بدَّ أن يظهر فيه التكلُّف، ولا يمكن أن يتقن ذلك الأسلوب الثاني، فما بالك بهذا التفاوت الكُلِّي بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث؟

فمن يتوهَّم من الأجانب أنَّ القرآن هو مجموعة من تأليف النبي ﷺ إلى جانب أحاديثه إنما منشأ وهمهم هذا عدم إمكانهم أن يتذوَّقوا الفارق العظيم بين الأسلوبين لكي يعرفوا إمكان وحدة المصدر فيهما أو اختلافه.

إنَّ هذا الاختلاف الواسع المدى بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي الذي يوجب الحكم باختلاف مصدرهما يتجلَّى واضحاً لكل ذي إدراك في الأسلوب العربي وذي ذوق في لسان العرب من المقارنة بالأمثلة الواردة منهما في موضوع واحد:

فلو أنا أخذنا من القرآن آيات، ومن الحديث النبوي أحاديث في موضوع تلك الآيات نفسه، لرأينا بهذه المقارنة من اختلاف الأسلوبين الحاكم باختلاف المصدر ما فيه البرهان الكافي:

١ ـ فلنأخذ مثلاً قول الله ﷻ في موضوع **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**:

﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

ولننظر مقابله في المعنى نفسه قول النبيِّ عليه الصلاة والسلام:

«لتأمُرُنَّ بالمَعْروفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَن المُنْكَر، أوْ لَيُسَلِّطَنَّ اللهُ عَلَيكُم شِرَارَكُم، فَيَدْعُو خِيَارُكُم فَلَا يُسْتجَابُ لَهُم»[(١)].

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٣٧٦)، وأحمد في «المسند» (٢٣٣١٢) من حديث حذيفة موقوفاً: «لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، ولتحاضُّن على الخير، أو ليسحتنَّكم الله جميعاً بعذاب، أو ليؤمّرن عليكم شراركم ثم يدعو خيارُكم فلا يستجاب لكم»، وأخرج أحمد (٢٣٣٠١)، والترمذي (٢١٦٩) من حديث حذيفة مرفوعاً: «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف، ولتنهون عن المنكر، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً من عنده، ثم لتدعنه فلا يستجيب لكم». وقال الترمذي: حديث حسن. وأخرجه =

٢ ـ ولْنَأْخذ مثلاً في موضوع **الإخاء في الدين** قول الله سبحانه في سورة الحجرات:

﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الحجرات: ١٠].

ولننظر مقابله في نفس المعنى قول النبي ﷺ:

«المُسْلِمُ أخُو المُسْلِمِ لا يَظْلِمُهُ ولا يُسْلِمُهُ»(١).

ومعنى (يُسْلِمُه): أن يتركه لعدوِّه فلا يحميه ولا يمنعه منه.

٣ ـ ولنأخذ أيضاً قول الله ﷻ في موضوع **الإخاء الإنساني العام** والتآلف والتفاضل بالتقوى والصلاح، لا بالعِرق والنسب، ولا بالمال والنشب:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحجرات: ١٣].

ولننظر في المعنى نفسه أقوال النبيِّ ﷺ التالية:

«أيُّها النَّاس إنَّ ربَّكُم واحدٌ، وإنَّ أباكم واحدٌ، كلُّكم لآدمَ وآدمُ من تُراب، لا فَضْل لعربيٍّ على عجميٍّ، ولا لعجميٍّ على عربيٍّ، ولا لأحمر(٢) على أسود، ولا لأسود على أحمر، إلا بالتقوى»(٣).

= أحمد (٢٣٣٢٧) من حديث حذيفة مرفوعاً بلفظ «والذي نفسي بيده لتأمرنَّ بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليبعثن عليكم قوماً ثم تدعونه فلا يُستجاب لكم».

(١) رواه البخاري (٢٤٤٢) و(٦٩٥١)، ومسلم (٢٥٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) يفسر أهل اللغة والحديث الأحمر هنا بالأبيض من الناس. وجمعه: «**أحامر**». أما الأحمر من الأشياء مراداً به ذو اللون الأحمر المعروف فجمعه: «**حُمْر**» بضم فسكون (ر: النهاية لابن الأثير، ولسان العرب) (ز).

(٣) رواه أحمد في «مسنده» ٥: ٤١١ (٢٣٤٨٩) عن أبي نضرة: حدثني من سمع خطبة رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق. وسيأتي ص ١١١.

«**مَنْ أبطأ به عَمَلُه لم يُسْرِعْ به نَسَبُهُ**»(١).

«**المؤمنُ آلفٌ مألوفٌ، ولا خَيْرَ فيمَن لا يَأْلفْ ولا يُؤْلَفْ**»(٢).

٤ ـ ولنأخذ أيضاً قول الله سبحانه في ارتباط صلاح الحياة الاجتماعية بنظام **العقوبة على الجنايات**.

﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].

ولننظُر في مقابله قول النبي عليه السلام:

«**إقامةُ حدٍّ بأرض خيرٌ لأهلها من مَطَرِ أربعينَ صباحاً**»(٣).

٥ ـ ولنأخذ أيضاً قول الله سبحانه في **وجوب أداء الأمانة والحكم بالعدل**:

﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

ولننظر في مقابله أقوال النبي ﷺ:

---

(١) جزء من حديث رواه أحمد في «المسند» ٢: ٢٥٢ (٧٤٢٧)، ومسلم (٢٦٩٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه. جاء فيه ـ واللفظ لمسلم ـ قوله ﷺ: «من نفّس عن مؤمن كربة..» وفي آخره: «ومن بطَّأ به عمله لم يُسرع به نسبه».

(٢) أخرجه بهذا اللفظ القضاعيُّ في «مسند الشهاب» (١٢٩) من حديث جابر بلفظ: «المؤمن إلفٌ مألوف، ولا خير فيمن لا يألف، وخير الناس أنفعهم للناس». وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٧٨٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٦٥٨) من حديث جابر أيضاً بلفظ: «المؤمن مألوف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف»، وأخرجه أحمد ٢: ٤٠٠ (٩١٩٨)، والحاكم في «المستدرك» ١: ٢٣، والبيهقي في «السنن» ١٠: ٢٣٦ من حديث أبي هريرة. ولفظ أحمد والبيهقي: «المؤمن مَأْلف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف». وحسَّنه الشيخ شعيب. وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٦٨٦)، والبيهقي في «الشعب» (٨١٢١) عن عبد الله بن مسعود موقوفاً عليه. قال: «المؤمن مألف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤْلف».

(٣) رواه النسائي في «المجتبى» (٤٩٠٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بهذا اللفظ. وأخرجه النسائي (٤٩٠٤)، وابن ماجه (٢٥٣٨) بلفظ: «حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين صباحاً». وينظر: «مسند أحمد» (٨٧٣٨).

«أَدِّ الأمانة إلى من ائْتَمَنك، ولا تَخُنْ مَنْ خَانك»[١].

«ما مِنْ أحدٍ يكونُ على شيءٍ من أمورِ هذه الأمَّة فلم يَعْدِل فيهم إلا كبَّهُ الله في النار»[٢].

«لا تُقَدَّسَ أمة لا يُقْضى فيها بالحق، ولا يأخذ الضعيفُ حقَّه من القويِّ غيرَ مُتَعْتَع»[٣].

وهكذا إذا تقصَّيْنا الموضوعات والمعاني التي وردت في القرآن وفي الحديث معاً نجد بينهما في الأسلوب العربي هذا البَون الكبير الذي يجزم معه كل ذي بصر وإنصاف أنَّ شخصاً لا يمكن أن يصدر عنه هذان الأسلوبان معاً، ولكلٍّ منهما طابعه الخاص البعيد كل البعد عن الآخر، وكلّ منهما في ذاته وفي جميع أمثلته ونصوصه متشابه لا يختلف، بل يجري على غرار واحد، فيحافظ على طريقته المُتميِّزة، وعلى اختلافه عن غيره ذلك الاختلاف الكبير.

---

(١) رواه أحمد في «المسند» ٣: ٤١٤ (١٥٤٢٤) عن رجل من أهل مكة عن النبيِّ ﷺ، وأبو داود (٣٥٢٨) (٣٥٢٩)، والترمذي (١٢٦٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه. وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٢) رواه ابن أبي شيبة قي «المصنف» (٣٣٢٢٢) و(٣٨٨٧٧)، أحمد في «المسند» و٥: ٢٥ (٢٠٢٩٠) عن معقل بن يسار قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس من والي أمّة قلَّت أو كثرت لا يعدل فيها، إلا كبَّة الله على وجهه في النار».
وأخرجه بنحوه البخاري (٧١٥٠) و(٧١٥١)، ومسلم (١٤٢) من حديث معقل بن يسار، ولفظ البخاري في الموضع الأول: «ما من عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصحه إلا لم يجد رائحة الجنة».
ولفظه في الموضع الثاني: «ما من وال يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاش لها إلا حرَّم الله عليه الجنة». ولفظ مسلم: «لا يسترعي الله عبداً رعيَّة يموت حين يموت وهو غاش لها إلا حرم الله عليه الجنة».

(٣) رواه الطبراني، ورواته ثقات، من حديث معاوية كما في «الترغيب» (٣٢٤٠)، ورواه ابن ماجَهْ (٢٤٢٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بلفظ: «لا قدِّست أمة لا يأخذ الضعيف فيها حقه غير مُتعتع» وينظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٢٥٤٣)، وسيأتي ص ١١٣.

وإنه ليتجلَّى من هذه الأمثلة المقارنة، ومن نظائرها، ما أشرنا إليه آنفاً من أنَّ أسلوب الحديث النبوي هو أسلوب التخاطب العادي المألوف بين العرب في بيانهم وأحاديثهم ومُحَاوراتهم وحِكَمهم وأحكامهم ووصاياهم ونصائحهم، لا يخرج عن هذا السَّنَن المألوف بينهم، وإنما يمتاز بأنه من جوامع الكلم ومن حكيم البيان وفصيح اللغة، وبخُلوِّه من الحشْو ومن الصُّوَر الخطابية العاطفية التي تعتمد على العاطفة وحدها دون العقل.

وبتعبير آخر: إنه يتجلَّى في أسلوب الحديث النبوي العقل الناطق بأبلغ وأوجز تعبير معتاد. أما أسلوب القرآن فيتجلَّى فيه الابتكار الذي لم يُعهد له مثيل، ولا يشبهه شيء من كلام العرب في طرائق بيانه ومناهج خطابه.

اختلاف الشخصيَّة التي ينمُّ عنها الأسلوبان:

هذا، وإذا كان كل أسلوب بياني يشفُّ عن ذاتيَّةٍ وشخصيَّةٍ في المُتكلِّم، فمن وراء ذلك التفاوت العظيم في أسلوبي القرآن والحديث النبوي من الوجهة البيانية يَسْتَشِفُّ القارىء والسامع تفاوتاً أعظم منه في هذه الذاتية التي ينبىء عنها الكلام.

أ ـ فعندما تسمع القرآن تتجلَّى لك من خلال آياته ذاتيَّة تتكلَّم من جوِّ عُلوٍ وقوَّةٍ، وسَطْوة، وقُدرة، وحكمة ورحمة.

وهذه الذاتيَّة القويَّة العظمى التي تتجلَّى من وراء أسلوب القرآن لا تضعف حتى في المواطن التي تعبر فيها عن الرحمة، وإنَّ قوتها واحدة في جميع سوره وآياته.

فهي دائماً ذاتية جبَّارة قادرة منتقمة عادلة حكيمة رحيمة، آخذة بزمامين من الترغيب والترهيب، ذات سلطان مطلق.

فانظرها وتصوَّرْها مثلاً من خلال نحو الآيات التالية:

ـ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

ـ ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

ـ ﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا﴾ [الإسراء: ١٦].

ـ ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ﴾ [الإسراء: ٢٣].

ـ ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ـ ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

ـ ﴿أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَكَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا ﴿٤٤﴾ وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗىۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرَۢا ﴿٤٥﴾﴾ [فاطر: ٤٤ ـ ٤٥].

ـ ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر: ٢٢ ـ ٢٤].

ـ ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقۡنَٰهُ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلٗا وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ﴿٧٨﴾ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ [يس: ٧٧ ـ ٧٩].

ب ـ أما الحديثُ النبويُّ فإنك تشعر من وراء أسلوبه **بشخصيَّة بشريَّة وذاتيَّة، يعتريها الضعف والقوة**، ولكن قوتها من لون آخر: ففيها **ضعف الذات العاجزة** أمام الصعوبات القاهرة تارةً، وفيها **قوة الثقة بالحق** تارة أخرى.

فكثيراً ما تشعر من أسلوب الحديث النبوي بشخصية تعتزُّ بهذا الضعف الذاتي أمام الله، إلى جانب اعتزازها بقوة الأمانة والثقة بالحق. ففيها ضراعة البشر وتواضع الزهاد، إلى جانب حكمة العلماء وقوة المبلِّغين الأمناء.

فانظر وتصوَّر هذه الشخصيَّة في لون قوَّتها من خلال قول الرسول ﷺ لعمِّه أبي طالب حينما هدَّدته قريش فنصحه بترك الدعوة:

«والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر ما فعلت حتى يظهره الله أو أهلِك دونه»[(١)].

وتَصَوَّرها في شعورها بالضَّعف الذاتيّ من خلال الأدعية المأثورة عن النبيِّ عليه الصلاة والسلام في مناجاة ربه، كقوله بعدما خرج لدعوة ثقيف وعاد بالأذى والخذلان منهم:

«اللهُمَّ إليك أشكُو ضَعْفَ قوتي، وقلة حيلتي، وهواني على الناس. يا أرحم الراحمين إلى مَنْ تكلني؟ إلى عدوٍّ يتجهَّمني، أم إلى قريب ملّكته أمري. إن لم تكن ساخطاً عليَّ فلا أبالي، غير أنَّ عافِيَتَكَ أوْسَعُ لي، أعوذُ بنور وجهك الكريم الذي أضاءتْ له السمواتُ والأرض، وأشرقتْ له الظلمات، وصلح عليه أمرُ الدنيا والآخرة، أن تُحِلَّ عليَّ غضبك، أو تُنزل عليَّ سخطك. لك العُتْبَى حتى ترضى، ولا حول ولا قوة إلا بك»[(٢)].

---

(١) ذكره بنحوه ابن هشام في «السيرة النبوية» ١: ٢٦٦ من رواية ابن إسحاق.

(٢) أورده السيوطي في «الجامع الصغير» (١٤٨٣) وعزاه إلى الطبراني في «المعجم الكبير» عن عبد الله بن جعفر. وقال السيوطي: حسن. والحديث أخرجه أيضاً الطبراني في «الدعاء» (١٠٣٦)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢: ٢٧٥.

وقوله: «**اللهمَّ إني أسألك رحمةً من عندك تهدي بها قلبي، وتَجْمَعُ بها شَمْلي، وتَلُمُّ بها شَعْثي، وتَرُدُّ بها الفتنَ عنِّي**»(١).

ويقول أحمد بن المبارك نقلاً عن شيخه عبد العزيز الدباغ رحمهما الله تعالى في «الإبريز» في معرِض بيان الفرق بين الحديث النبوي والقدسي وبين القرآن، بعد كلام طويل يحلل فيه الفرق من نواح روحية، ما نصه:

«. . . وكل من له عقل، وأنصت للقرآن، ثم أنصت لغيره، أدرك الفرق لا محالة. والصحابة ﷺ أعقل الناس، وما تركوا دينهم الذي كانت عليه الآباء إلا بما وضح من كلامه تعالى. ولو لم يكن عند النبي ﷺ إلا ما يشبه الأحاديث القدسية ما آمن من الناس أحد، ولكن الذي ظلت له الأعناق خاضعة هو القرآن العزيز الذي هو كلام الربِّ سبحانه وتعالى».

وهذا الكلام إنما يرمي إلى ما أوضحناه من تفاوت الأسلوبين تفاوتاً كلياً، وأن أسلوب القرآن بِدْع مبتكر لا يشبهه شيء من كلام العرب.

ثم قال الشيخ عبد العزيز أيضاً رحمه الله تعالى بعد ذلك:

«. . . كلٌّ من استمع القرآن، وأجرى معانيه على قلبه، علم علماً ضرورياً أنه كلام الربِّ سبحانه، فإنَّ العَظَمة التي فيه، والسَّطْوة التي عليه، ليست إلا عظمة الربوبية وسَطْوة الألوهيَّة، والعاقل الكَيِّس إذا استمع لكلام

(١) ر: «أقضية الرسول» للقرطبي ص ١٢٣ (ز). أخرجه بهذا اللفظ ضمن حديث طويل محمد ابن نصر في كتاب «الوتر» (٧٧ ـ مختصرة)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١١١٩)، والطبراني في «الكبير» (١٠٦٦٨)، و«الأوسط» (٣٦٩٦)، وأبو نعيم في «الحلية» ٣: ٢٠٩ من حديث عبد الله بن عباس ﷺ.
وأخرجه الترمذي (٣٤١٩) في كتاب الدعوات بلفظ مقارب من حديث ابن عباس ﷺ، وقال: هذا حديث غريب.

السلطان ثم استمع لكلام رعيَّته، وَجَدَ لكلام السلطان نَفَساً به يُعْرَف؛ حتى إنا لو فرضناه أعمى وجاء إلى جماعة يتكلمون، والسلطان مغمور فيهم، وهم يتناوبون الكلام، لميَّز كلام السلطان من غيره بحيث لا تدخله في ذلك ريبة».

وهذا الكلام كأنما يعني به، رحمه الله ما سمَّيناه: **اختلاف الشخصيَّة** التي تُسْتَشَفُّ من وراء الكلام.

وبعد، فهذه مقارَنةٌ بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي إنما نقصد بها الموازنة بين الأسلوبين من الناحية العربيَّة البيانية فقط، وما تُوحي به من اختلاف الذاتيَّة والشخصيَّة، ممَّا يدلُّ على اختلاف المصدر دون النظر إلى النواحي التي يذكرها العلماء والأدباء الباحثون في وجوه إعجاز القرآن المتعدِّدة لأنها تخرج عن موضوعنا هنا.

أحاديث نَبَويَّة مُنْتَخَبة
لتكونَ نُصوصُها مَوْضعَ دراسةٍ تحليليَّةٍ وأدبيَّةٍ

١ ـ «**إنَّما الأعمالُ بالنيَّات، وإنَّما لِكُلِّ امْرىءٍ ما نَوَى**»(١).

[رواه البخاري، ومسلم عن عمر بن الخطاب ﷺ. ونقله السيوطي مُسْتهلًّا به كتابه «الجامع الصغير»، وتقدمت تتمته في بيان أقسام الحديث الصحيح].

٢ ـ «**المسلمُ مَنْ سَلِمَ الناسُ من لسانِه ويدِه، والمهاجرُ مَنْ هَجَرَ ما نهى الله عنه**»(٢).

[رواه البخاري في كتاب الإيمان، ومسلم من حديث عبد الله بن عمرو ﷺ].

٣ ـ «**إنَّ الله لا ينظرُ إلى أجسادِكُم ولا إلى صُوَركم، ولكن ينظُر إلى قلوبكم**»(٣).

[رواه مسلم عن أبي هريرة عبد الرحمٰن بن صَخْر ﷺ، ونقله عنه الإمام النووي في «رياض الصالحين»، باب الإخلاص].

٤ ـ «**مَنْ قاتل لتكون كلمةُ الله هي العليا فهو في سبيل الله**»(٤).

أجاب النبيُّ ﷺ بهذا مَنْ سأله عن الرجل يقاتل شجاعة، ويقاتل

---

(١) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).
(٢) رواه البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠).
(٣) رواه مسلم (٢٥٦٤).
(٤) رواه البخاري (١٢٣) و(٢٨١٠) و(٣١٢٦) و(٧٤٥٨)، ومسلم ١٥٠ ـ (١٩٠٤).

حَمِيَّة، ويقاتل رياء، أي ذلك في سبيل الله؟

[رواه البخاري، ومسلم، ونقله النووي في «الرياض»، باب الإخلاص].

٥ ـ «**إنَّ الدين النصيحة: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم**»(١).

[الجامع الصغير رقم /١٩٦٨/ بإسناد صحيح].

٦ ـ «**اللهمَّ إني أعوذُ بك من الجوع فإنه بئْس الضجيع، وأعوذُ بك من الخيانة فإنها بئْسَت البطانة**»(٢).

[الجامع الصغير /١٤٥٧/، والترغيب والترهيب ج٣ كتاب الأدب بحث الترغيب في إنجاز الوعد والأمانة].

٧ ـ «**رُبَّ صَائم ليس له من صيامه إلا الجُوعُ، ورُبَّ قائمٍ ليس له من قيامه إلا السَّهَر**»(٣).

[ج. ص. /٤٤٠٤/ بإسناد صحيح].

٨ ـ «**مَنْ لم يَدَع قولَ الزُّور والعمَلَ به، فليسَ للهِ حَاجَةٌ في أنْ يَدَعَ طعامَهُ وشَرَابَهُ**»(٤).

[ج. ص. /٩٠٢٤/ نقلاً عن البخاري].

---

(١) رواه مسلم (٥٥) بلفظ مقارب من حديث تميم الداري رضي الله عنه.

(٢) رواه أبو داود (١٥٤٧)، والنَّسائي (٥٤٦٨)، وابن ماجه (٣٣٥٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه ابن ماجه (١٦٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) رواه البخاري (١٩٠٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٩ ـ «**مَثَل المؤمن كَمَثل خامة الزرع، يفيءُ ورقه، من حيث أتتها الريح تُكَفِّئُها، فإذا سكنت اعتدلت**»(١).

[ج. ص. /٨١٥١/ نقلاً عن البخاري].

١٠ ـ «**والمؤمن آلفٌ مألوفٌ، ولا خَيْرَ فيمَن لا يَأْلَف ولا يُؤْلَف، وخيرُ الناس أنفعُهُم للناس**»(٢).

[ج. ص. /٩١٤٧/ بإسناد صحيح].

١١ ـ «**ألا أُخبركم بأَحبِّكم إليَّ، وأقْربكم مني منازل يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقاً، الموطَّؤن أكنافاً، الذين يَأْلفون ويُؤْلفون**»(٣).

[الترغيب والترهيب، كتاب الأدب ج ٣ بحث الترغيب في حُسْن الخلق].

١٢ ـ «**مَثَلُ المؤمنين في توادِّهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد: إذا اشتكى منه عضوٌ تَدَاعَى له سَائرُ الجَسَد بالسَّهر والحُمَّى**»(٤).

[ج. ص. /٨١٥٥/ نقلاً عن صحيح مسلم، ومسند الإمام أحمد].

---

(١) رواه البخاري (٥٦٤٤)، ومسلم (٢٨٠٩) من حديث أبي هريرة ﷺ. ومعنى **كالخامة**: الطاقة الغضَّة الليِّنة من الزرع. **تكفِّئها**: تُميلها.

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٧٨٧) بلفظ مقارب، وتقدم تخريجه بتوسُّع ص ٩٦.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠١٥٣)، والطبراني في «الصغير» (٦٠٥)، (٨٣٥)، و«الأوسط» (٤٤٢٢)، و«مكارم الأخلاق» (٦). وقال الحافظ العراقي في «المغني» ٣: ٢٧: «رواه الطبراني في «مكارم الأخلاق» من حديث جابر بسند ضعيف».

(٤) رواه مسلم (٢٥٨٦)، وأحمد في «المسند» ٤: ٢٧٠ (١٨٣٧٣) و(١٨٣٨٠) من حديث النعمان بن بشير ﷺ.

١٣ ـ «**إنما بُعِثْتُ لأُتمِّمَ مَكَارِمَ الأخلاق**»(١).

[رواه البخاري في كتابه «الأدب المفرد»، والبيهقي في «الشعب»، وأحمد في «مسنده» عن أبي هريرة].

١٤ ـ «**إنَّ الله يحبُّ مَعَالي الأمور وأشْرافها، ويَكْرُه سَفْسافها**»(٢).

[ج. ص. /١٨٨٩/ بإسناد حسن].

١٥ ـ «**إنَّ الله يحبُّ إذا عَمِلَ أحدُكم عَمَلاً أنْ يُتْقِنَه**»(٣).

[ج. ص. /١٨٦١/].

١٦ ـ «**أحبُّ الأعمالِ إلى الله أدْوَمُها وَإنْ قَلَّ**»(٤).

[ج. ص. /١٩٧/ نقلاً عن صحيحي البخاري ومسلم].

---

(١) رواه البخاريُّ في الأدب المفرد (٢٧٣)، وأحمد في «المسند» ٢: ٣٨١ (٨٩٥٢)، والبيهقي في «السنن» ١٠: ١٩١ ـ ١٩٢، وفي «الشعب» (٧٩٧٨)، بلفظ: «إنما بُعثت لأُتَمِّمَ صالح الأخلاق». وفي البزار (٢٤٧٠)، ومسند الشهاب (١١٦٥) بلفظ: «لأُتَمِّمَ مكارم الأخلاق».

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (٢٨٩٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٧٦) من حديث الحسين بن علي عليه السلام.

(٣) رواه أبو يعلى في «المسند» (٤٣٨٦)، والطبراني في «الأوسط» (٨٩٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٣١٣) و(٥٣١٤) من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال الهيثمي في «المجمع» ٤: ١٧٥: «فيه مصعب بن ثابت، وثقه ابن حبان وضعَّفه جماعة».
وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ١: ١٤٣ و٨: ٢١٥، والطبراني في «المعجم الكبير» ٢٤: ٣٠٦ (٧٧٦) من حديث عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، عن أمه سيرين. وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٤: ١٧٦ وقال: «فيه الواقدي، وهو ضعيف، وقد وُثِّق».
والحديث في «المقاصد الحسنة» (٢٤٠)، و«كشف الخفاء»، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة». وفي تصحيحه نظر، فطرقه لا يخلو كل واحد منها من ضعف شديد.

(٤) رواه البخاري (٦٤٦٤)، ومسلم (٧٨٣) واللفظ له من حديث عائشة رضي الله عنها.

١٧ ـ «**مَثَلُ القائم في حُدود الله والواقع فيها كَمَثل قومٍ ركبوا في سفينة، فاسْتَهَمُوا، فصار لكلِّ رجل منهم موضع، فنقر رجل منهم موضعه بفأسه، فقالوا له: ما تصنع؟ قال: هو مكاني أصنع فيه ما شئت. فإن أخذوا على يده نَجَا ونَجَوْا، وإنْ تركوه هَلَك وهَلَكوا**»[(١)].

[رواه البخاري في صحيحه، والترمذي في سننه وغيرهما، ونقله المنذري في الترغيب والترهيب (كتاب الحدود)، وهو مرويٌّ بألفاظ تختلف في روايةٍ عن أخرى قليلاً].

١٨ ـ «**لَتَأْمُرُنَّ بالمعروف، وَلَتَنْهَوُنَّ عن المنكر، أو لِيُسَلِطَنَّ اللَّهُ عليكم شِرَارَكم فيدعو خيارَكم فلا يُسْتَجَابُ لهم**»[(٢)].

[ج. ص. / ٧٢٢٣/ بإسناد حسن].

١٩ ـ «**كَلُّكُم رَاعٍ، وكَلُّكُم مَسْؤولٌ عن رعيَّته: فالإمامُ راعٍ وهو مسؤولٌ عن رعيَّته، والرجلُ راعٍ في أهله وهو مسؤول عن رعيَّته، والمرأةُ راعيةٌ في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيَّتها، والخادم راع في مال سيِّده وهو مسؤول عن رعيَّته، والرجلُ راع في مال أبيه وهو مسؤول عن رعيَّته، فكلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيَّته**»[(٣)].

[ج. ص. / ٦٣٧٠/ نقلاً عن البخاري ومسلم].

٢٠ ـ «**أُنْصُر أخاك ظَالماً أو مظلوماً**».

قالوا: يا رسولَ الله. هذا ننصره مظلوماً، فكيف ننصره ظالماً؟

---

(١) رواه البخاري (٢٤٩٣) (٢٦٨٦)، والترمذي (٢٧١٣) بألفاظ متقاربة من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

(٢) رواه أحمد (٢٣٣٠١)، والترمذي (٢١٦٩) من حديث حذيفة مرفوعاً، ولفظه: «لتأمرن بالمعروف، ولتنهون عن المنكر، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً من عنده، ثم لتدعنه فلا يستجيب لكم». وقال الترمذي: حديث حسن. وقد تقدم تخريجه بأوسع مما هنا.

(٣) رواه البخاري (٨٩٣) و(٢٤٠٩)، ومسلم (١٨٢٩) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

قال: «**تأخذُ فوق يديه**». وفي رواية: «**تَحْجُزه عن الظلم، فإنَّ ذلك نصره**»(١).

[رواه البخاري بهذا اللفظ، ونقله السيوطي باختلاف يسير (ر: «فيض القدير» للمناوي شرح الجامع الصغير رقم /٢٧٣٨/ ٢٧٣٩)].

٢١ ـ «**الظلمُ ظلماتٌ يوم القيامة**»(٢).

[الترغيب والترهيب ج ٣ كتاب القضاء، بحث الترهيب الظلم].

٢٢ ـ «**اتَّقِ دعوةَ المظلوم، فإنَّها ليس بينها وبين الله حجاب**»(٣).

[الترغيب والترهيب أيضاً].

٢٣ ـ «**إنَّما أنا بشرٌ، وإنكم لتختصمون إلي، ولعلَّ أحدكم يكون ألحن بحُجَّته من الآخر، فأقضي له على نَحْوِ ما أسمع، فمن قَضَيْتُ له بشيء من حقِّ أخيه فإنما أقضي له بقطعةٍ من النار، فَلْيأخذها أو فَلْيتركها**»(٤).

[ج. ص. /٢٥٦٦/ نقلاً عن البخاري ومسلم].

٢٤ ـ «**لا طَاعةَ لمخلوقٍ في معصية الخالق**»(٥).

[ج. ص. /٩٩٠٣/ نقلاً عن مسند أحمد من حديث عمران، والحكم ابن عمرو الغفاري].

---

(١) رواه البخاري (٢٤٤٤) و(٦٩٥٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٢٤٤٧)، ومسلم (٢٥٧٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) رواه البخاري (٢٤٤٨) من حديث ابن عباس، ومسلم (١٩) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٤) رواه البخاري (٦٩٦٧)، ومسلم (١٧١٣) من حديث أمِّ سَلَمة رضي الله عنها.

(٥) أخرجه بهذا اللفظ ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٤٠٦) عن الحسن البصري مرسلاً. وأخرجه أحمد (١٠٩٥) من حديث علي، و(٣٨٨٩) من حديث ابن مسعود، و(٢٠٦٥٨) من حديث عمران بن حصين. كلها بلفظ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الله عز وجل»، والحديث صحيح.

٢٥ ـ «**لا يُؤْمُن أحدُكم حتى يُحبَّ لأخيه ما يُحبُّ لنفسه**»(١).

[ج. ص. / ٩٩٤٠/ نقلاً عن البخاري ومسلم].

٢٦ ـ «**أربعٌ مَنْ كُنَّ فيه كان مُنافقاً خالصاً، ومَنْ كانت فيه خَصْلة منهنَّ كانت فيه خَصْلة من النفاق حتى يَدَعها: إذا ائْتُمن خَانَ، وإذا حَدَّث كَذَبَ، وإذا عَاهَدَ غَدَر، وإذا خَاصَمَ فَجَر**»(٢).

[الترغيب والترهيب في كتاب الأدب: أواخر الجزء الثالث نقلاً عن البخاري ومسلم].

٢٧ ـ «**مَنْ أصبح وهمُّه الدنيا فليس من الله في شيء، ومَنْ لم يهتم بالمسلمين فليس منهم، ومَنْ أعطى الذلَّة من نفسِه طائعاً غير مكره فليس منا**»(٣).

[الترغيب والترهيب، كتاب البيوع بحث ذم الحرص ٢ / ٢١٣].

٢٨ ـ «**المُسلمونَ تَتَكافأُ دماؤُهُم، ويَسْعَى بذمَّتِهِم أدْنَاهُم، وهُم يَدٌ عَلى مَنْ سِواهُم**»(٤).

[رواه أحمد في «مسنده» من حديث عبد الله بن عمرو (٢ / ١٨٠ و١٨٥)، وأبو داود في سننه في كتاب الجهاد وكتاب الديات].

---

(١) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٧١) من حديث أبي ذر، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٠: ٤٣٣: «رواه الطبراني، وفيه يزيد بن ربيعة الرَّحْبي، وهو متروك».
وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥١٧) من حديث حذيفة. وفي إسناده الربيع بن بدر. قال في «التقريب»: متروك.
وأخرجه الحاكم في «المستدرك» ٤: ٣٢٠ من حديث ابن مسعود بلفظ: «من أصبح وهمه غير الله فليس من الله في شيء، ومن لم يهتم للمسلمين فليس منهم». قال الذهبي في «تلخيصه»: «إسحاق ومقاتل ليسا بثقتين ولا صادقين».

(٤) رواه أحمد ٢: ١٨٠ (٦٦٩٢)، وأبو داود (٢٧٤٥) في كتاب الجهاد، و(٤٥٢٠) في كتاب الديات من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

٢٩ ـ «**المؤمنُ للمؤمن كالبنيان، يَشُدُّ بعضُهُ بعضاً**»(١).

[رواه البخاري في كتاب الصلاة، وكتاب الأدب، وكتاب المظالم، ومسلم في كتاب الأدب].

٣٠ ـ «**لا دينَ لمَنْ لا أمانةَ له، ولا صلاةَ له، ولا زكاة له**»(٢)

[نقله الحافظ المنذري في كتابه «الترغيب والترهيب» (ج ٣ كتاب الأدب وغيره) بحث الترغيب في إنجاز الوعد والأمانة].

٣١ ـ «**المسلمونَ عند شروطهم**»(٣).

[ج. ص. /٩٢١٤/ نقلاً عن مستدرك الحاكم من حديث أنس وعائشة].

٣٢ ـ «**دعُوني ما تَركْتُكُم، إنَّما هَلَك مَنْ كان قبلَكُم سؤالُهم واختلافُهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكُم عن شيءٍ فاجْتَنبوه، وإذا أمرتكم بأمرٍ فأْتوا منه ما استطعتم**»(٤).

[البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة].

٣٣ ـ «**يسِّرا ولا تُعسِّرا، وبَشِّرا ولا تُنفِّرا، وتَطَاوَعا ولا تختلفا**»(٥).

[قاله النبيُّ ﷺ لأبي موسى الأشعري ومعاذ بن جبل حينما بعثهما إلى اليمن لتعليم أهلها الإسلام. أخرجه البخاري ومسلم في كتاب الجهاد].

---

(١) رواه البخاري (٤٨١) و(٢٤٤٦)، ومسلم (٢٥٨٥) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) رواه البزار (٨١٩) من حديث عليٍّ رضي الله عنه، وقال الهيثمي: «رواه البزار، وفيه: أبو الجنوب، وهو ضعيف».

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (٢٣١٠) من حديث عائشة وأنس بن مالك رضي الله عنهما.

(٤) رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) رواه البخاري (٣٠٣٨)، ومسلم (١٧٣٣) من حديث سعيد بن أبي بُردة، عن أبيه، عن جده أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

٣٤ ـ «**إنَّ الله تَعَالى وَضَع عن أُمتي الخَطَأ والنِّسيان وما اسْتُكْرِهُوا عليه**»[١].

[ج. ص. /١٨٠٩/، والحاكم في «مستدركه» من حديث ابن عباس ٢ /١٩٨، وصحّحه ووافقه الحافظ الذهبي في تلخيصه وتصحيحه].

٣٥ ـ «**لا ضَرَرَ ولا ضِرَار**»[٢]

[ج. ص. /٩٨٩٩/ وابن ماجَهْ من حديث عبادة بن الصَّامت في كتاب الأحكام، وأحمد في «مسنده» رقم /٢٨٦٧/ من حديث ابن عباس].

٣٦ ـ «**يا أيُّها النَّاس، إنَّ ربَّكُم واحدٌ، وإنَّ أباكُم واحدٌ، ألَا لا فَضْل لعربيٍّ على عَجَميّ، ولا لعجميٍّ على عربيٍّ، ولا لأحمرَ على أسود، ولا لأسودَ على أحمر إلا بالتقوى، إنَّ أكرمكُم عند الله أتقاكم**»[٣].

[من كلامه عليه السلام في خُطبة الوداع. رواه أحمد في مسنده ٥/ ٤١١، الطبعة الأولى. والمنذري في الترغيب والترهيب كتاب الأدب ج ٣ عن جابر بن عبد الله].

٣٧ ـ «**والذي نفسي بيده لا يُسلم عبدٌ حتى يُسلم قلبه ولسانه، ولا يؤمن حتى يأمن جاره بوائقه**»، قلت: يا رسول الله، ما بوائقه؟ قال: «**غشمه وظلمه**»[٤].

[الترغيب والترهيب كتاب البر والصِّلة من حديث ابن مسعود].

---

(١) رواه بهذا اللفظ ابن ماجه (٢٠٤٥) من حديث ابن عباس، وأخرجه ابن ماجه أيضاً (٢٠٤٣) من حديث أبي ذر، بلفظ: «تجاوز عن أمتي». وينظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١٨٣٤٠).

(٢) رواه أحمد في «المسند» ٥: ٣٢٦ (٢٢٧٧٨)، وابن ماجه (٢٣٤٠) من حديث عبادة بن الصامت، ورواه أحمد في «المسند» ١: ٣١٣ (٢٨٦٥)، وابن ماجه (٢٣٤١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أورده المنذريُّ بهذا اللفظ في «الترغيب والترهيب» (٤٤٩٤)، ثم قال: رواه البيهقي وفي إسناده بعض من يجهل. والحديث رواه أحمد في «المسند» ٥: ٤١١ (٢٣٤٨٩) مطوَّلاً، دون قوله: «إن أكرمكم عند الله أتقاكم»، وتقدم ص ٩٥.

(٤) أورده بهذا اللفظ المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣٨٦٢) وقال: رواه أحمد ١: ٣٨٧ (٣٦٧٢) وغيره، من طريق أبان بن إسحاق، عن الصباح بن محمد، عن ابن مسعود.

٣٨ ـ «**ليس الشَّديدُ بالصُّرَعة، إنَّما الشَّديدُ الذي يملك نفسه عند الغضب**»(١).

[البخاري في كتاب الأدب من صحيحه].

٣٩ ـ «**خيركُم خيركُم لأهله، وأنا خيركُم لأهلي، ما أكرم النساء إلا كريم، ولا أهانهنَّ إلا لئيم**»(٢).

[ج. ص. /٤١٠٢/ من حديث علي بن أبي طالب].

٤٠ ـ «**ألا واسْتَوْصُوا بالنِّساء خيراً، فإنَّما هُنَّ عَوانٍ**(٣) **عندكم**»(٤).

[رواه الترمذي في سننه في أبواب الرضاع وصحَّحه. وهو من خطبة الوداع].

٤١ ـ «**ما أحلَّ الله حلالاً أحبَّ إليه من النِّكاح، ولا أحلَّ حلالاً أبغض إليه من الطلاق**»(٥).

[رواه أبو داود والحاكم والبيهقي في الطلاق].

---

(١) رواه البخاري (٦١١٥)، ومسلم (٢٦٠٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) هكذا أورده السيوطي في «الجامع الصغير» وعزاه إلى ابن عساكر من حديث علي رضي الله عنه وصحَّحه. وقوله ﷺ: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي» دون الزيادة المذكورة، رواه الترمذي (٣٨٩٥) من حديث عائشة، وقال الترمذي: حديث حسن غريب صحيح.

(٣) العواني: جمع عانية، وهي الأسيرة، وهذا على التشبيه بسبب ضعفهن (ز).

(٤) رواه الترمذي (١١٦٣) و(٣٠٨٧)، والنسائي في الكبرى (٩١٦٩)، وابن ماجه (١١٧٣)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٥) رواه أبو داود (٢١٧٧)، ومن طريقه البيهقي ٧: ٣٢٢ من حديث محارب بن دثار قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أحلَّ الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق»، ووصله الحاكم في المستدرك (٢٧٩٤) من طريق محارب بن دثار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. لكن في إسناده محمد بن عثمان بن أبي شيبة. قال البيهقي في «السنن» ٧: ٣٢٢: «ولا أراه حفظه». وأما الحديث باللفظ الذي أورده شيخنا فقد اخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» ـ كما في «الدرر المنتثرة» للسيوطي ـ من طريق مقاتل بن سليمان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: «ما أحلَّ الله حلالاً أحب إليه...». قلت: مقاتل بن سليمان: كذبوه وهجروه ونسب إلى التجسيم، كما في «التقريب»...

٤٢ ـ «**مَنْ أبطأ به عَمَلُه لم يُسْرع به نَسَبُه**»[١].

[رواه مسلم في الذكر والدعاء عن أبي هريرة رضي الله عنه].

٤٣ ـ «**إنَّما أهلَكَ الذين من قبلكم أنَّهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سَرَقَ فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد. وايْمَ اللهِ لو أنَّ فاطمةَ بنت محمد سَرَقت لَقَطَعتُ يَدَها**»[٢].

[رواه البخاري ومسلم في الحدود عن عائشة رضي الله عنها].

٤٤ ـ «**لا تُقَدَّسُ[٣] أمةٌ لا يُقْضىٰ فيها بالحق، ولا يأخذ الضعيفُ حقَّه من القويِّ غير مُتَعْتَع**»[٤].

[رواه الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب»، كتاب القضاء ج ٣].

٤٥ ـ «**من استعمل رجلاً من عِصَابة، وفيهم مَنْ هُو أرضى للهِ منه فقد خان اللهَ ورسولَهُ والمؤمنين**»[٥].

[رواه الحاكم في الأحكام عن ابن عباس رضي الله عنهما].

---

(١) رواه أحمد في «المسند» ٢: ٢٥٢ (٧٤٢٧)، ومسلم (٢٦٩٩)، وأبو داود (٣٦٤٣)، والترمذي (٢٩٤٥)، وابن ماجه (٢٢٥) وتقدم تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم ٩ ـ (١٦٨٨).

(٣) القُدُس بضمتين: الطُّهر (المصباح المنير)، أي: لا تُطهَّر وتتنزَّه من العلل والمفاسد.

(٤) أورده الحافظ المنذري في «الترغيب» (٣٣١٧)، وقال: رواه الطبراني في «المعجم الكبير» ١٩: ٣٨٥ (٩٠٣) من حديث معاوية ـ ورواته ثقات، ورواه البزار بنحوه من حديث عائشة والطبراني (١٠٥٣٤) من حديث ابن مسعود بإسناد جيد، ورواه ابن ماجه (٢٤٢٦) مطوَّلاً من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وينظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٢٥٤٣).

(٥) رواه الحاكم في «المستدرك» ٤: ٩٢ ـ ٩٣ (٧٠٢٣): وقال: صحيح الإسناد ولم يُخرِّجاه. لكن أعلَّه العقيلي في «الضعفاء» ١: ٢٤٧ بحسين بن قيس الرحبي، وقال: إنه لا يتابع عليه، وذكر أنه يروى من كلام عمر بن الخطاب. وليس في المطبوع من «تلخيص» الذهبي للمستدرك شيء، لكن نقل الزيلعي في «نصب الراية» ٤: ٦٣ أن الذهبي تعقبه، فقال: «حسين بن قيس ضعيف».

٤٦ ـ «**الرَّاشي والمُرْتشي في النار**»[(١)].

[أورده المنذري في «الترغيب والترهيب» كتاب القضاء ج ٣].

٤٧ ـ «**أما بعد، فإني أستعملُ الرجلَ منكم على العمل ممَّا ولَّاني الله، فيأتي فيقول: هذا لكم، وهذا هديةٌ أُهْدِيَت إليّ! أفلا جَلَسَ في بيت أبيه أو أمِّه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً. والله لا يأخذ أحدٌ منكم شيئاً بغير حقِّه إلا لقيَ اللَّهَ تعالى يَحْمِلُه يوم القيامة. فلا أعْرِفنَّ أحداً منكم لقي الله يحمل بعيراً له رغاء، أو بقرةً لها خوار، أو شاة تَيْعَر، اللهمَّ هل بلغت**»[(٢)].

[رواه البخاري في الزكاة والهبة والحِيَل والأحكام، ورواه مسلم في الإمارة عن عبد الرحمٰن بن سعد السَّاعدي. ونقله النووي في «الرياض» باب رد المظالم].

٤٨ ـ «**لا يُلدغ المؤمن من جُحْر مرتين**»[(٣)].

[رواه البخاري في الأدب، ومسلم في الزهد عن أبي هريرة رضي الله عنه].

---

(١) قال المنذري في «الترغيب» (٣٣٤٨): «رواه الطبراني في «الأوسط» (٢٠٢٦)، و«الصغير» (٥٨) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، ورواته ثقات معروفون». وأخرجه بهذا اللفظ البزار في «مسنده» (١٠٣٧).

وأخرجه أبو داود (٣٥٨٠)، والترمذي (١٣٣٧)، وابن ماجه (٢٣١٣) من حديث عبد الله بن عمرو بلفظ: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي»، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وينظر «مسند أحمد» (٩٠٢٣) طبعة مؤسسة الرسالة.

(٢) رواه البخاري (٢٥٩٧) و(٦٩٧٩) و(٧١٧٤)، ومسلم (١٨٣٢) من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٦١٣٣)، ومسلم (٢٩٩٨).

٤٩ ـ «**مُروا أولادَكُم بالصَّلاة وهم أبناءُ سَبْع، واضْرِبوهُم عَليها وهُم أبناء عشر، وفرِّقوا بينهم في المضاجع**»(١).

[رواه أبو داود والترمذي والدارمي والدارقطني والحاكم والبيهقي كلهم في كتاب الصلاة، ورواه أحمد في مسنده (٣/ ٣٠١) وهو صحيح].

٥٠ ـ «**الصَّلاةُ عِمَادُ الدِّين**»(٢).

[ج ص رقم / ١٥٨٥/ نقلاً عن البيهقي في «الشُّعب» عن ابن عمر].

٥١ ـ «**إنَّ الله لا يَقْبل من العمل إلا ما كانَ له خالصاً وابتغيَ به وجْهُه**»(٣)

[البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف ١/ ١٨٧].

٥٢ ـ «**ما ملأ آدميٌّ وعاءً شرًّا من بطنٍ، بحسب ابن آدم أَكلات يُقمْنَ صلبه، فإن كان لا مَحَالة فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفَسه**»(٤).

[ذكره المنذري في «الترغيب والترهيب» ٣/ ٥١، ورواه الترمذي في

---

(١) رواه أحمد في «المسند» ٢: ١٨٠ (٦٦٨٩) و٢: ١٨٧ (٦٧٥٦)، وأبو داود (٤٩٥)، والحاكم في «المستدرك» (٧٠٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢: ٢٢٨، ٢٢٩، ٣: ٨٤، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ورواه الترمذي (٤٠٧)، والدارمي في سننه (١٤٣١) من حديث عبد الملك بن الربيع بن سَبْرة، عن أبيه، عن جده.

(٢) قال الحافظ في «التلخيص» ١: ١٧٣: «رواه أبو نُعيم ـ شيخ البخاري ـ في كتاب «الصلاة» عن حبيب بن سليم، عن بلال بن يحيى، قال: جاء رجل إلى النبيِّ ﷺ فسأله، فقال: «الصلاة عمود الدين»، وهو مرسل رجاله ثقات» اهـ.
وقد أخرج الترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه بلفظ: «رأس الأمر: الإسلام، وعموده: الصلاة، وذروة سنامه: الجهاد». وينظر: «مسند أحمد» (٢٢٠١٦) طبعة مؤسسة الرسالة.

(٣) رواه النسائي في «الكبرى» (٤٣٤٨)، و«المُجْتبى» (٣١٤٠)، من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه بإسناد جيِّد، كما قال الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم» ١: ١٦.

(٤) رواه أحمد في «المسند» ٤: ١٣٢ (١٧١٨٦)، والترمذي (٢٣٨٠) وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي في «الكبرى» (٦٧٦٨)، (٦٧٦٩)، وابن ماجه (٣٣٤٩)، والحاكم في «المستدرك» (٧١٣٩)، (٧٩٤٥) وصَحَّحَهُ ووافقه الذهبي.

الزهد وصحَّحه، والحاكم في الرقائق وصحَّحه، ووافقه الذهبي. وكذا ابن ماجَهْ في الأطعمة عن المِقْدام بن معديكرب، وأحمد في مسنده (٤/ ١٣٢)].

٥٣ ـ «**إنَّ الحلال بيِّنٌ، وإنَّ الحرام بيِّنٌ، وبينهما مُشْتَبهات لا يَعْلمهنَّ كثيرٌ من الناس، فمن اتَّقى الشُّبهات اسْتبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشُّبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعىٰ حَوْل الحِمَى يُوشكُ أن يرتَعَ فيه.**

ألا وإنَّ لكُلِّ مَلكٍ حِمَى، ألا وإنَّ حِمَى اللهِ مَحَارمُه، ألا وإنَّ في الجَسَد مُضْغةً إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كلُّه، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كلُّه، ألا وهيَ القلب»[(١)].

[رواه البخاري ومسلم، عن النُّعمان بن بشير، ونقله النووي في «الرياض» في باب الورع وترك الشبهات ص ٢٦٢].

٥٤ ـ «**البرُّ حُسْنُ الخُلُق، والإثمُ ما حَاكَ في نَفْسِكَ وكَرِهتَ أنْ يطَّلعَ عليه الناس**»[(٢)].

[رواه مسلم عن النوَّاس بن سمعان، ونقله النووي في باب الورع أيضاً].

٥٥ ـ «**لا يَحِلُّ لامرأة تُؤْمنُ بالله واليوم الآخر أن تُحِدَّ على ميِّت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً**»[(٣)].

[رواه البخاري ومسلم، ونقله النووي في «الرياض» كتاب المنهيَّات ص ٦١٩].

---

(١) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) واللفظ له.

(٢) رواه مسلم (٢٥٥٣).

(٣) رواه البخاري (٥٣٣٤)، ومسلم (١٤٨٦) من حديث أم المؤمنين أمِّ حبيبة رضي الله عنها.

٥٦ ـ «**الإيمانُ بضعٌ وسبعون شعبة؛ فأفضلها قول: لا إلٰه إلا الله، وأدناها: إماطةُ الأذى عن الطريق، والحياءُ شعبةٌ من الإيمان**»(١).

[رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة، ونقله النووي في «الرياض» كتاب الأدب].

٥٧ ـ «**إنَّ ممَّا أدرَكَ الناسُ من كَلامِ النُّبوَّة الأُولى: إذا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَع ما شئت**»(٢).

[أخرجه البخاري في باب بَدْء الخَلْق، وأبو داود وابنُ ماجَهْ في سُننهما، وأحمد في «مسنده» كلهم عن أبي مسعود رضي الله عنه].

٥٨ ـ «**اللهمَّ إني أسألكُ من الخير كلِّه، عاجلِهِ وآجلِهِ، ما علمتُ منه وما لم أعلم؛ وأعوذ بك من الشَّرِّ كله، عاجلِهِ وآجلِهِ، ما علمتُ منه وما لم أعلم**»(٣).

[رواه البخاري في «الأدب المفرد»، والحاكم في كتاب الدعاء من «مستدركه» وصحَّحه، وابن ماجه أيضاً في «سننه»، وأحمد في «مسنده» ٦/ ١٤٦ ـ ١٤٧].

---

(١) رواه مسلم ٥٧، ٥٨ ـ (٣٥). ورواه البخاري (٩) بلفظ: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان».

(٢) رواه أحمد في «المسند» ٥: ٢٧٣ (٢٢٣٤٥)، والبخاري (٦١٢٠)، وفي «الأدب المفرد» (١٣١٦)، وأبو داود (٤٧٩٧)، وابن ماجه (٤١٨٣) من حديث أبي مسعود البدري.

(٣) رواه أحمد في «المسند» ٦: ١٤٦ ـ ١٤٧ (٢٥١٣٧) و(٢٥١٣٨) و(٢٥١٣٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٣٩)، وابن ماجه (٣٨٤٦)، والحاكم (١٩١٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

٥٩ ـ «**اللهمَّ إني أعوذُ بك من أنْ أَظْلِمَ أو أُظْلَم**»(١).

[رواه أبو داود في كتاب الصلاة، والنسائي في الاستعاذة، والحاكم في الدعاء، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي].

٦٠ ـ «**اللَّهُمَّ إني أعوذ بك من الهمِّ والحَزَن، والعَجْز والكَسَل، والجُبْن والبخل، وضلْع الدَّيْن وغَلَبة الرجال**»(٢).

[رواه البخاري في الدعوات، ومسلم في الذكر عن أنس رضي الله عنه].

والضَّلَع (بفتح اللام وتسكينها): الثقل والميل.

٦١ ـ «**اللَّهمَّ إني أعوذ بك من عِلمٍ لا ينفع، ومن قلبٍ لا يخشع، ومن نفسٍ لا تشبع، ومن دعوةٍ لا يُسْتَجَابُ لها**»(٣).

[رواه مسلم في الذكر والدعاء عن زيد بن أرقم رضي الله عنه].

(١) رواه أحمد في «المسند» ٢: ٣٢٥ (٨٣١١)، وأبو داود (١٥٤٤)، والنسائي (٥٤٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (١٩٨٣)، وقال: صحيح الإسناد، على شرط مسلم، ولم يُخرِّجاه، ووافقه الذهبي.

(٢) رواه البخاري (٦٣٦٩) واللفظ له، وروى بعضه مسلم (٢٧٠٦).

(٣) رواه مسلم (٢٧٢٢).

٢١ بعض المصطلحات الاختزالية في كتابة الحديث وكيفية قراءتها

اتَّخذ علماءُ الحديثِ النَّبويِّ في كتابته اصطلاحات معروفة بينهم، بعضها من قبيل اختزال الكلمة، وبعضها من قبيل حذف كلمة في سرد السند تدلُّ عليها القواعد، وذلك بُغْية اختصار الرسم في الألفاظ الكثيرة التكرار في رواية السند ووصله بالمتن، اقتصاداً في الوقت والقرطاس والجهد.

هذه الاصطلاحات يجب أن يعرفها من يَتَتبَّع الحديث النبوي في مصادره الأصلية القديمة كي يعرف الفوارق بينها ويُحسن قراءتها ولا يُخطىء في إهمال المحذوف منها عند النُّطق، لأنَّ قراءة الحديث يجب أن يُلفظ فيها كل رمز أو لفظ مُخْتَزل بحسب أصله، وأن يُصرِّح بكل محذوف ملحوظ يتوقف عليه ارتباط الكلمات وَوَصْل السند بالمتن بحسب القواعد العربية.

وإننا فيما يلي نُوضِّح بعضَ هذه الاصطلاحات ونُبيِّن أصول قراءتها:

١ ـ يكثُر في كتابة سندِ الحديث في المصادر القديمة كلمة: (أنا) و(ثنا) و(نا)[١].

ـ فأما (أنا) فهي رمز مختزل من (أنبأنا).

ـ وأما (ثنا) فهي مختزلة من (حدثنا).

ـ وأما (نا) فهي مختزلة من (أخبرنا).

---

(١) الصواب في هذه الرموز أن (أنا) رمز واختزال لكلمة: أخبرنا، وأن (ثنا) و(نا) رمز واختزال لكلمة: حدثنا، هكذا هو في المصادر، ومنها المصدر الذي ذكره أستاذنا المؤلف رحمه الله تعالى في آخر كلامه «قواعد التحديث» للقاسمي، وقد صرّح السخاوي في «فتح المغيث» بأنهم لم يصطلحوا على رمز لقولهم: أنبأنا، بل يكتبونها كما ينطقون بها.

فهم يقتصرون في رسم هذه الكلمات الثلاث على أواخرها فقط.

ففي القراءة يجب أن تقرأ (أنا): **أنبأنا**، وأن تقرأ (ثنا): **حدثنا**، وتقرأ (نا): **أخبرنا**. ولا يسوغ في القراءة الاقتصار على النطق بالرمز المختزل فقط.

هل من فرق في المعنى بين هذه الألفاظ الثلاثة:

في أصل اللغة تتقارب معاني التحديث والإخبار والإنباء، ويستعمل كل منها استعمال الآخر.

وعلى هذا مشى فريق من المُحَدِّثين جَرْياً على أصل اللغة، منهم الزهري، ومالك، وسفيان بن عُيينة، ويحيى القطان، والمَغَاربة، وأكثر الحجازيين والكوفيين، والإمام البخاري.

واصْطَلح آخرون على التمييز بين هذه الألفاظ الثلاثة في الاستعمال:

ـ فإذا تكلَّم الشيخ وروى الأحاديث النبوية لتلامذته بنفسه قالوا: **حدَّثنا**.

ـ وإذا قرؤوها عليه هم وهو ساكت مُقرٌّ لها قالوا: **أخبرنا**.

ـ وإذا أجازهم بروايتها إجازة قالوا: **أنبأنا**.

حذف (قال) و(أنه):

ذكر الإمام النووي أنه «جَرَت عادة المُحدِّثين بحذف كلمة **(قال)** ونحوها في الخط عند ذكر رجال الإسناد، كقولهم في رواية الحديث: حدثنا أحمد، ثنا الشافعي، نا مالك عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال...

فينبغي للقارىء أن يلفظ بها فيقول: حدثنا أحمد، قال: حدثنا الشافعي، قال: أخبرنا مالك إلخ..

وكذلك يحذفون كلمة (قال) إذا تكررت نحو:

حدثنا صالح **قال**: **قال** الشعبي إلخ... فيحذفون إحداهما في الخط فتصبح هكذا: (حدثنا صالح قال الشعبي). فالقارىء يلفظ بهما معاً، فيقول: (حدثنا صالح، قال: قال الشعبي)[1].

وكذلك كتابتهم مثلاً: (حدَّثني عبد الله عن عمر، عن رسول الله ﷺ قال...) فيقرؤها القارىء: (أنه قال).

(١) (انظر: قواعد التحديث للشيخ جمال الدين القاسمي ـ الباب السادس في الإسناد ـ الفقرات ٦ ـ ٩).

الفهرس التفصيلي

تقدمة المعتني به ٥
مقدمة الكتاب للمؤلف ٩
١ ـ معنى الحديث والسنة ١٣
٢ ـ الحديث، والخبر، والأثر ١٥
٣ ـ المتن، والسَّنَد ١٦
المتن في اللغة ١٦
السند في اللغة ١٦
٤ ـ طريقة النقل والحفظ ١٧
٥ ـ رواية الحديث بالمعنى ١٩
٦ ـ ضرورة الاعتماد على الحديث النبويِّ في بناء الإسلام وثقافته ٢٠
مُهمَّة الرسول ﷺ ٢٠
١ ـ تعليم هذا الكتاب ٢٠
٢ ـ تعليم الحكمة وإيضاح طُرقها وأساليبها في القول وفي العمل ٢١
٣ ـ تطهير قلوب المؤمنين وأعمالهم من المُلابَسَات التي قد تَشُوبُها فَتُفسدها ٢١

الصفة الدستوريَّة في القرآن تَقْتضي فيه الإجمال، وتَسْتَوْجِبُ الاعتماد على السنَّة النَّبويَّة في التَّفصيل. ٢٢
رأيُ طائفة من المستشرقين في هذا المقام ٢٦
٧ ـ مقْدار الأحاديث المنقولة ٢٩
٨ ـ اختلاط الصحيح بغيره أول الأمر ٣٢
٩ ـ وضع الأحاديث المكذوبة: عوامله ودلائله ٣٤
دلائل كون الحديث موضوعاً ٣٦
١٠ ـ موقف علماء صدر الإسلام من مجموع الأحاديث المختلطة ٣٨
١١ ـ الرواية والدراية وميلاد علم أصول الحديث ٤٤
أ ـ الرواية ٤٤
ب ـ الدراية ٤٤
ج ـ علم أصول الحديث ٤٥
١٢ ـ تدوين الحديث والكتب المعتمدة المشهورة فيه ٤٧
١٣ ـ أشهر مؤلفات الحديث النبوي ٥٢
١٤ ـ اختلاف طريقة التدوين باختلاف مقاصد المؤلفين ٥٨
١٥ ـ العلوم التي نشأت حول الحديث النبوي ٦١
١ ـ علم رجال الحديث أو تاريخهم ٦١
٢ ـ علم الجرح والتعديل ٦١
قواعد وموازنات واصطلاحات طريفة في علم الجرح والتعديل ٦٢
٣ ـ علم الناسخ والمنسوخ من الأحاديث ٦٣

٤ ـ علم غريب الحديث ٦٤
١٦ ـ الاستشهاد بالحديث على اللغة وقواعدها ٦٦
١٧ ـ أقسام الحديث الأساسيَّة والفرعيَّة ٦٩
أ ـ الحديث الصحيح ٦٩
ب ـ الحديث الحسن ٧٣
ج ـ الحديث الضعيف ٧٣
أنواع الصحيح ٧٥
١ ـ الحديث المتواتر ٧٥
٢ ـ المشهور ٧٦
٣ ـ حديث الآحاد ٧٧
أنواع أحاديث الآحاد ٧٨
أ ـ النوع الأول: الذي فيه صفة تعتبر من المزايا ٧٨
ب ـ الثاني: الذي فيه صفة تُعتبر علةً قادحةً تُنافي الصحة ٧٩
١٨ ـ المرفوعُ والمُتَّصل والمُسْنَد والمنقطع والمرسل والمعنعن ٨٠
١ ـ الحديث المرفوع ٨٠
٢ ـ الموقوف والأثر ٨١
٣ ـ الحديث المُتَّصل، أو الموصول ٨٢
٤ ـ الحديثُ المُسْنَد ٨٣
٥ ـ الحديث المنقطع ٨٤
٦ ـ الحديث المُرسل ٨٥

٧ ـ الحديث المُعَنْعَن ٨٥
ملاحظة ٨٦
١٩ ـ الحديثُ القدسيّ ٨٧
٢٠ ـ مقارنة بين أسلوب الحديث النبوي وأسلوب القرآن ٩١
اختلاف الشخصيَّة التي ينمُّ عنها الأسلوبان: ٩٧
أحاديث نَبَويَّة مُنْتَخَبة لتكونَ نُصوصُها مَوْضعَ دراسةٍ تحليليَّةٍ وأدبيَّةٍ ١٠٢
٢١ ـ بعض المصطلحات الاختزالية في كتابة الحديث النبوي وكيفية قراءتها ١١٨
هل من فرق في المعنى بين هذه الألفاظ الثلاثة ١١٩
حذف (قال) و(أنه) ١١٩
فهرس المحتويات ١٢١